

شركة تكافل الإمارات - تأمين ش.م.ع

التقرير المتكامل لسنة 2023



takaful emarat

تكافل الإمارات – تأمين (ش.م.ع) وشركتها التابعة

البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

السادة المساهمون الأفاضل،

يسعدنا أن نقدم لكم النتائج المالية لشركة تكافل الإمارات - التأمين (ش.م.ع) ("المجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

قررنا خلال الربع الأخير من العام ٢٠٢٣ بداية انطلاقة جديدة من خلال البدء في عملية إعادة هيكلة رأس المال بهدف شطب الخسائر المتراكمة اعتبارًا من الربع الثالث من العام ٢٠٢٣. ستبدأ هذه العملية بتخفيض رأس المال لتعويض الخسائر المتراكمة يليها ضخ رأس المال بهدف انتعاش الأعمال .

كما أن التقييم الشامل لعملياتنا وتحديد أوجه القصور ووضع التدابير الاستراتيجية اللازمة لتعزيز كفاءتنا التشغيلية سوف يترتب عليها إعادة هيكلة هائلة فضلًا عن تعزيز موارد الشركة وترشيد التكلفة والتركيز على الكفاءات الأساسية. وسوف تظهر آثار هذه الإجراءات على النتائج الإيجابية التي حققتها الشركة في عام ٢٠٢٤ مقارنة بالعام السابق.

واستشرافاً لعام ٢٠٢٤، سنواصل مسيرة التحول التي بدأناها، حيث أن المبادرات الاستراتيجية التي تم تنفيذها هذا العام سوف تؤتي ثمارها كاملة.

هذا وقد بلغت إيرادات التكافل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ما قيمته ٢٢٨,٧ مليون درهم إماراتي مقابل ٣٤٢,٨ مليون درهم إماراتي في العام الماضي.

أما صافي الخسارة العائدة إلى إيرادات المساهمين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ فقد بلغ ١٢,٤ مليون درهم إماراتي مقابل صافي خسائر قدرها ٩٧,٢ مليون درهم إماراتي في العام الماضي.

ووصل فائض حسابات المشتركين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مبلغ ٢٧,٨ مليون درهم مقابل عجز قدره ٩٢,٢ مليون درهم في العام الماضي.

تتعلق هذه الخسائر غالبًا بتكوين مخصصات والاعتراف بخسائر انخفاض القيمة للاستثمارات المحتفظ بها اعتبارًا من الربع الرابع من عام ٢٠٢٣.

ولا يسعنا إلا ان نتوجه بخالص التقدير والعرفان لجميع المعنيين في شركة تكافل الإمارات للتأمين (ش.م.ع)، كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير لإدارة المجموعة وموظفيها على تفانيهم ومساهمتهم في نمو المجموعة ونجاحها.

وفقنا الله لما فيه الخير والرشاد

مؤنس المدني
نائب رئيس مجلس الإدارة

جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة
(فرع دبي)

مكتب رقم ٣٠٢ و٣٠٣ و٣٠٨
الطابق الثالث، مبنى رقم ٥
ون سنترال، مركز دبي التجاري العالمي
دبي، الإمارات العربية المتحدة

ص.ب. ١٦٢٠
هـ: ٣٨٨٩٩٢٥ (٤) ٩٧١+
ف: ٣٨٨٩٩١٥ (٤) ٩٧١+
www.grantthornton.ae

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي شركة تكافل الإمارات - تأمين (ش.م.ع) وشركتها التابعة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المُوحّدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة تكافل الإمارات - تأمين (ش.م.ع) ("الشركة") وشركتها التابعة ("المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وبيان الأرباح أو الخسائر الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، والتي تتضمن معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ أعمال التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في فقرة "*مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة*" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقًا لقواعد الأخلاقيات المهنية للمحاسبين القانونيين الصادرة عن *مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية)*، وقد استوفينا مسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس إبداء رأينا.

التأكيد على أمر

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم ٢٨ حول البيانات المالية الموحدة، والذي يبين أن المجموعة لم تستوفِ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال البالغ ١٠٠ مليون درهم إماراتي ومتطلبات الملاءة المالية بمبلغ ٤٥,٩ مليون درهم إماراتي والحد الأدنى لمبلغ الضمان بقيمة ٢٩,٩ مليون درهم إماراتي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. وبالإضافة إلى ذلك يوجد لدى المجموعة حقوق ملكية بقيمة سالبة تبلغ ٣٩,٦ مليون درهم إماراتي وصافي التزامات متداولة بقيمة ٢٥٢,٣ مليون درهم إماراتي. تتوقف المجموعة للامتثال لمتطلبات الملاءة المالية على ضخ رأس مال والتنفيذ الفعال لخطة العمل المقدمة إلى الجهات التنظيمية. وعليه، تُشير هذه الأحداث إلى وجود عدم يقين جوهري من شأنه أن يُثير شكًّا جوهريًّا حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. إن رأينا غير معدّل في هذا الشأن.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفقاً لتقديرنا المهني، الأكثر أهمية بالنسبة لتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. تم تناول تلك الأمور، وأي تعليقات قدمناها بناءً على الإجراءات التي قمنا بتنفيذها، في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا بشأنها، علمًا بأننا لا نبدي رأيًا منفصلًا حول هذه الأمور.

© ٢٠٢٤ جميع الحقوق محفوظة لجرانت ثورنتون - الإمارات العربية المتحدة ("جرانت ثورنتون") والتي تمثل جميع التراخيص القانونية التي تعمل بموجبها مؤسسة جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة المسجلة لدى جزر العذراء البريطانية وتعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. تشمل هذه التراخيص فروع الشركة بإمارة أبوظبي ودبي والشارقة بالإضافة إلى فرع الشركة بإمارة أبو ظبي منطقة حرة المسجل لدى سلطة سوق أبو ظبي العالمي تحت اسم جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة وكذا شركة جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة ي في اي المسجلة لدى سلطة دبي للخدمات المالية بإمارة دبي.

تشير "جرانت ثورنتون" إلى العلامة التجارية التي بموجبها تقدم الشركات الأعضاء خدمات التدقيق والضرائب والخدمات الاستشارية إلى عملائها أو تشير إلى شركة عضو واحدة أو أكثر ضمن الشركات الأعضاء في المجموعة حسبما يتطلب السياق. جرانت ثورنتون الدولية المحدودة وشركاتها الأعضاء لا تمثل شراكة دولية بل تمثل كيانات قانونية منفصلة. لا تقدم جرانت ثورنتون الدولية المحدودة أي خدمات للعملاء بإسمها على الإطلاق، بل يتم تقديم الخدمات بواسطة الشركات الأعضاء. جرانت ثورنتون الدولية والشركات الأعضاء ليسوا وكلاء لبعضهم البعض ولا يُلزم أحد الآخر ولا يتحملوا مسؤولية أخطاء وأفعال بعضهم البعض.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي شركة تكافل الإمارات - تأمين (ش.م.ع) وشركتها التابعة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المُوحّدة (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناوُل أمر التدقيق الرئيسي في سياق تدقيقنا
تقييم أصول والتزامات عقود التكافل وإعادة التكافل	
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، قامت المجموعة بتقييم أصول عقود إعادة التكافل والتزامات عقود التكافل والتزامات عقود إعادة التكافل بقيمة ٣٣,٧ مليون درهم إماراتي و٥٣٦,٢ مليون درهم إماراتي و٣,٥ مليون درهم إماراتي على التوالي. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٩ حول البيانات المالية الموحدة. ينطوي تقييم أصول والتزامات عقود التكافل وإعادة التكافل والتكافل على أحكام وتقديرات جوهرية ولاسيما فيما يتعلق بتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ومدى إمكانية استخدام نموذج نهج تخصيص الأقساط وتقدير التزامات المطالبات المتكبدة. تتضمن هذه التدفقات النقدية والالتزامات في المقام الأول تحديد مقبوضات الأقساط المتوقعة والتكلفة الإجمالية المتوقعة للمطالبات وتخصيص التدفقات النقدية للاستحواذ على عقود التكافل والتي تقع ضمن حدود العقد. يتضمن احتساب هذه الالتزامات تقديرات جوهرية والاستعانة بخبراء التقييم الاكتواري للتأكد من مدى ملاءمة المنهجية والافتراضات والبيانات المستخدمة لتحديد التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة ومدى ملاءمة معدلات الخصم المستخدمة لتحديد القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية بالتعاون مع خبراء لدينا مختصين في التقييم الاكتواري: • فهم وتقييم عملية تحديد القيمة، ومعرفة كيفية تصميم وتطبيق الضوابط الرقابية الموضوعة والمستخدمة لتحديد قيمة أصول والتزامات عقود التكافل وإعادة التكافل؛ • تقييم كفاءة وقدرات وموضوعية الخبير الاكتواري المكلف من قبل الإدارة؛ • اختبار اكتمال البيانات المستخدمة وبناءً على نظام العينة، تم اختبار دقة وملاءمة تلك البيانات المستخدمة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية؛ • تقييم مدى ملاءمة المنهجية والافتراضات الهامة بما في ذلك تعديل المخاطر، وتقييم مدى إمكانية تطبيق نهج تخصيص الأقساط، ومعدلات الخصم والمصروفات المدرجة ضمن التدفقات النقدية للوفاء؛ كما تضمنت هذه الإجراءات مراعاة مدى معقولية الافتراضات مقارنة بالحالات الفعلية السابقة ومدى ملاءمة الأحكام المطبقة؛ • قمنا، بشكل مستقل، بإعادة إجراء عملية الاحتساب لتقييم الدقة الحسابية لأصول والتزامات عقود التكافل وإعادة التكافل لفئات أعمال محددة، مع التركيز بشكل خاص على أكبر الاحتياطيات قيمة وأكثرها من حيث عدم اليقين؛ • تقييم وفحص البيانات المستخدمة في عمليات حساب نموذج الانخفاض في قيمة ذمم التكافل المدينة؛ • وتقييم وفحص عملية احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة والافتراضات والأحكام الهامة المستخدمة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي شركة تكافل الإمارات - تأمين (ش.م.ع) وشركتها التابعة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المُوحّدة (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناوُل أمر التدقيق الرئيسي في سياق تدقيقنا
الإفصاح عن تأثير التحول لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧	
اعتبرنا أن الإفصاح عن أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ كأحد أمور التدقيق الرئيسية نظراً للتغيرات الهامة التي قدمها هذا المعيار، والتي تتضمن تقديرات وأحكام هامة. ستكون هذه التأثيرات ذات أهمية خاصة بالنسبة لمستخدمي هذه البيانات المالية الموحدة. يرجى الرجوع إلى الإيضاحين رقم ٤ ورقم ٣١ حول البيانات المالية الموحدة. ركزنا بشكل محدد على الأحكام الهامة التالية التي وضعتها الإدارة عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧. - تحديد نهج التحول المتبع لكل مجموعة من عقود التكافل؛ - المنهجية المتبعة والافتراضات الرئيسية المستخدمة في تحديد أثر تطبيق هذا المعيار وتعديل الأرقام المسجلة سابقاً، وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧. - الإفصاح عن تأثير التعديل، وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧.	تتضمن إجراءات التدقيق التي قمنا بتنفيذها عدة أمور، من بينها ما يلي: • تقييم ما إذا كانت الأحكام الموضوعة من قبل الإدارة عند تحديد سياساتها المحاسبية قد تمت وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧؛ • بالاستعانة بفريق من خبرائنا المختصين في التقييم الاكتواري، قمنا بتقييم مدى ملاءمة النهج المستخدم لتحديد معدلات الخصم كما في تاريخ الانتقال لتطبيق هذا المعيار؛ • تقييم مدى ملاءمة الافتراضات الهامة بما في ذلك تعديل المخاطر، وتقييم مدى إمكانية تطبيق نهج تخصيص الأقساط، ومعدلات الخصم والمصروفات المدرجة ضمن التدفقات النقدية للوفاء بالعقد؛ • تقييم اكتمال وفحص عينة من البيانات للتحقق من مدى دقة وملاءمة البيانات المستخدمة في تحديد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ وتعديل الأرقام المقارنة؛ • وتقييم مدى معقولية الإفصاحات الكمية والنوعية الواردة في البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧.
تقييم الاستثمارات العقارية	
تمتلك المجموعة استثمارات عقارية مُقاسة بموجب نموذج القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بقيمة وقدرها ٨٤,٠ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٢: ٥٧,٧ مليون درهم إماراتي). يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٧ حول البيانات المالية الموحدة. يتطلب تقدير القيمة العادلة وضع أحكام وتقديرات هامة من قبل الإدارة وخبراء التقييم الخارجيين المستقلين. استعانت المجموعة باثنين من خبراء التقييم العقاري الخارجيين المستقلين لتقييم استثماراتها العقارية بغرض تحديد القيمة العادلة لإدراجها في البيانات المالية الموحدة. إن وجود تقديرات وأحكام هامة قد يؤدي إلى حدوث تغيير جوهري. وعليه، كان تقييم هذه الاستثمارات العقارية أمرًا ذي أهمية بالنسبة لتدقيقنا.	تضمن إجراءات التدقيق التي قمنا بتنفيذها عدة أمور، من بينها ما يلي: • تقييم كفاءة وقدرات وموضوعية خبراء التقييم العقاري الخارجيين؛ • تقييم دقة واكتمال البيانات المستخدمة في احتساب القيم العادلة؛ • تقييم مدى ملاءمة الافتراضات والمنهجيات الرئيسية المُستخدمة؛ • الاستعانة بخبير التدقيق لتقييم الافتراضات الرئيسية والطرق المطبقة من قبل الخبير المكلف من قِبل العميل؛ • إجراء عملية احتساب بشكل مستقل وذلك عقب الاستفسار من الإدارة وخبير التقييم المستقل، بما في ذلك اختبار المعقولة باستخدام مصادر المعلومات المتاحة للجميع وذلك بغية التحقق بشكل مستقل من صحة التقييم الذي قام به خبراء التقييم المكلفين من الإدارة؛ • وتقييم مدى كفاية الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة.

Grant Thornton

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي شركة تكافل الإمارات - تأمين (ش.م.ع) وشركتها التابعة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المُوحّدة (تابع)

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ من قبل مدقق حسابات آخر، والذي أبدى رأيًا مُتحفظ حول تلك البيانات المالية الموحدة في تقرير مدقق الحسابات الخاص به بتاريخ ٧ إبريل ٢٠٢٣.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة وإدارة الشركة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. وتتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية وتقريرنا التدقيقي بشأنها.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وبالتالي فإننا لا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو ما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو ما إذا اتضح وجود أي أخطاء جوهرية بها. استنادًا إلى الأعمال التي قمنا بها بشأن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إذا تبين لنا وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعيّن علينا الإبلاغ عن هذا الأمر. وليس لدينا ما يستوجب الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية وبما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ والقانون الاتحادي رقم (٤٨) لسنة ٢٠٢٣ (القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ سابقًا، وتعديلاته)، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمّل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح متى كان ذلك مناسبًا، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل واقعي سوى ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المُوحّدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمّن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثّل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانًا بأن عملية التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائمًا عن الأخطاء الجوهرية في حال وجودها. فمن الوارد أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال أعمال التدقيق. وعليه، قمنا بما يلي:

Grant Thornton

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي شركة تكافل الإمارات - تأمين (ش.م.ع) وشركتها التابعة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المُوحّدة (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بمخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الناتجة عن الخطأ؛ وذلك نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول مدى فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكّاً جوهريّاً حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا لفت الانتباه، في تقرير مدقق الحسابات، إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو نقوم بإصدار رأي معدَّل في حالة كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم عرض البيانات المالية المُوحّدة وهيكلها ومحتواها بشكلٍ عام، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تعرض المعاملات والأحداث ذات الصلة بما يحقق طريقة العرض العادلة.
- الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية حول المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة داخل المجموعة لإبداء رأي عن البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه عملية التدقيق للمجموعة وتنفيذها والإشراف عليها، ونتحمّل وحدنا المسؤولية عن رأينا التدقيقي.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من بينها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال تدقيقنا.

كما نقدم لمسؤولي الحوكمة ما يفيد بأننا قد امتثلنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، حيث نقوم بالتواصل معهم وإبلاغهم حول كافة العلاقات وغيرها من الأمور التي يُعتقد أنه من المحتمل أن يكون لها تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا والضوابط والضمانات ذات الصلة التي من شأنها أن تحافظ على استقلاليتنا حيثما كان ذلك ملائماً.

من خلال الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت أكثر أهمية بالنسبة لتدقيقنا البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبالتالي نشير إلى أمور التدقيق الرئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا الخاص بالتدقيق ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عنها أو عندما نقرر، في ظروف نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا وذلك في حال كان من المتوقع أن يؤدي هذا الإفصاح إلى عواقب سلبية تفوق المنفعة العامة التي من الممكن تحقيقها من جراء الإفصاح.

Grant Thornton

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي شركة تكافل الإمارات - تأمين (ش.م.ع) وشركتها التابعة

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقًا لما يقتضيه القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، فإننا نفيد بما يلي:

١) قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛

٢) تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي الجوهرية، بما يتوافق مع الأحكام المعمول بها في القانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١؛

٣) احتفظت المجموعة بدفاتر محاسبية منتظمة؛

٤) تتوافق المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة، بقدر ما يتعلق بهذه البيانات المالية الموحدة، مع ما جاء في الدفاتر المحاسبية للمجموعة؛

٥) كما هو مبين الإيضاح رقم ٨ حول البيانات المالية الموحدة، قامت المجموعة بشراء أوراق مالية والاستثمار فيها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣؛

٦) يبين الإيضاح رقم ٢٤ حول البيانات المالية المُوحّدة المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة؛

٧) بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، أيًا من الأحكام المعمول بها من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، أو النظام الأساسي للمجموعة، على وجه قد يكون له تأثير جوهري على أنشطة المجموعة أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣؛

٨) ولم تقدم المجموعة أي مساهمات اجتماعية خلال السنة.

إضافة إلى ذلك، ووفقًا لما يقتضيه القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٤٨) لسنة ٢٠٢٣ (القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته، سابقاً)، فإننا نفيد بأننا قد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

Grant Thornton
P.O. Box: 1620
DUBAI-U.A.E.
Public Accountants

جـرانـت ثـورنـتـون

فاروق محمد
سجل مدققي الحسابات رقم: ٨٦
دبي، الإمارات العربية المتحدة

٥ إبريل ٢٠٢٤

	إيضاحات	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	معدلة ٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي	معدلة ٢٠٢١ ألف درهم إماراتي
الأصول				
أصول المشتركين				
استثمارات عقارية	٧	٨٣,٩٨٤	٥٧,٧٠٥	٥٤,٩٦٢
استثمارات مُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٨	٣٤٣,١٩٦	٢٥٨,٥٣٣	٣٦٠,٨٨٣
استثمارات مُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		-	-	٥٧,٦٢٠
أصول عقود التكافل	٩	-	١٣١	١,١٥٢
أصول عقود إعادة التكافل	٩	٣٣,٧٠٠	١١,٥٧٥	٣٣,١٣٨
ذمم مدينة أخرى	١٠	٥,٦٤٨	١٨,٢٤٩	٢٠,٩٤٠
مبالغ مستحقة من المساهمين		١٠٦,٤٧١	٩٤,٣٦٨	-
النقد والأرصدة المصرفية	١٢	٥٠,٧٩١	٩٠,٨٧٥	٥٥,٤٧٣
إجمالي أصول المشتركين		٦٢٣,٧٩٠	٥٣١,٤٣٦	٥٨٤,١٦٨
أصول المساهمين				
الممتلكات والمعدات	٥	٧١٥	٧٩٦	٤٥,٣٦٩
أصول غير ملموسة	٦	٤٩٠	١,٠٩٤	١,٨٦٦
استثمارات مُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٨	٤,٨٢٩	٧,١٢٥	٢١,٧٩٤
ذمم مدينة أخرى	١٠	٤,٨٠٠	٣,٤٧٨	١,٤٤٤
ودائع قانونية	١١	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠
النقد والأرصدة المصرفية	١٢	٢٥,٤٥٠	١٣,٠٤٨	١١,٣٧٢
مبالغ مستحقة من المشتركين		-	-	١٠٠,٩١٨
إجمالي أصول المساهمين		٤٠,٢٨٤	٢٩,٥٤١	١٨٦,٧٦٣
إجمالي الأصول		٦٦٤,٠٧٤	٥٦٠,٩٧٧	٧٧٠,٩٣١

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٤ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

	إيضاحات	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	معدلة ٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي	معدلة ٢٠٢١ ألف درهم إماراتي
التزامات وعجز حساب المشتركين				
التزامات المشتركين				
التزامات عقود التكافل	٩	٥٣٦,٢٤٣	٤٠٦,٢١٥	٤٦٠,٤٩١
التزامات عقود إعادة التكافل	٩	٣,٤٥٣	١٣,٨٩٥	١١,٢٤٧
ذمم دائنة أخرى	١٦	١٨,٣٧٠	١٧,٨١٠	١٠,٢٠١
مبالغ مستحقة إلى المساهمين		-	-	١٠٠,٩١٨
إجمالي التزامات المشتركين		٥٥٨,٠٦٦	٤٣٧,٩٢٠	٥٨٢,٨٥٧
العجز في حساب المشتركين والقرض الحسن من المساهمين				
العجز في حساب المشتركين	١٧	(٦٥,٧٢٤)	(٩٣,٥١٦)	١,٣١١
قرض حسن من المساهمين	١٧	٦٥,٧٢٤	٩٣,٥١٦	(١,٣١١)
العجز في حساب المشتركين والقرض الحسن من المساهمين		-	-	-
إجمالي التزامات وعجز حساب المشتركين		٥٥٨,٠٦٦	٤٣٧,٩٢٠	٥٨٢,٨٥٧
التزامات وحقوق ملكية المساهمين				
التزامات المساهمين				
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين		٣,٦٣٦	٤,٢١٧	٣,١٣٣
تمويل الإجارة		-	١٧,٥٠٠	٢١,٧٠٠
ذمم دائنة أخرى	١٦	٣٥,٥٥٣	٣٤,١٩٨	٣٥,٦٣٨
مبالغ مستحقة للمشتركين		١٠٦,٤٧١	٩٤,٣٦٨	-
إجمالي التزامات المساهمين		١٤٥,٦٦٠	١٥٠,٢٨٣	٦٠,٤٧١
حقوق ملكية المساهمين				
رأس المال	١٣	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	١٤	٦,٥٦٨	٦,٥٦٨	٦,٥٦٨
احتياطيات إعادة التكافل		١,٩٦٦	١,٢٦٨	٨٣٠
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		(١٦,٩٢٢)	(١٦,٩٢٢)	٤٠,٦٩٨
خسائر متراكمة		(١٨١,٢٦٤)	(١٦٨,١٤٠)	(٧٠,٤٩٣)
إجمالي (عجز) / حقوق ملكية المساهمين		(٣٩,٦٥٢)	(٢٧,٢٢٦)	١٢٧,٦٠٣
إجمالي حقوق ملكية المساهمين والالتزامات		١٠٦,٠٠٨	١٢٣,٠٥٧	١٨٨,٠٧٤
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية وحساب المشتركين		٦٦٤,٠٧٤	٥٦٠,٩٧٧	٧٧٠,٩٣١

تم اعتماد هذه البيانات المالية والتصريح بإصدارها بتاريخ ٥ إبريل ٢٠٢٤ من قبل مجلس الإدارة وتم توقيعها نيابة عنه من قِبل:

مؤنس المدني
نائب رئيس مجلس الإدارة

محمد أمين أبو قورة
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٤ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

	إيضاحات	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	معدلة ٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي
مبالغ عائدة إلى المشتركين			
إيرادات التكافل	١٨	٢٢٨,٧٠٥	٣٤٢,٧٥٣
مصروفات خدمة التكافل	١٩	(١٧٦,٢٧٠)	(٢٦٣,٢٩٧)
مصروفات عقود إعادة التكافل المُحتفظ بها		٢,٩٤٦	(٢٥,٢٠٨)
نتائج خدمة التكافل		٥٥,٣٨١	٥٤,٢٤٨
مصروفات تمويل التكافل	٢٠	(٥٧,٨٤٨)	(١٥,١٤٥)
إيرادات/(مصروفات) تمويل إعادة التكافل	٢٠	١,٣٤٢	(٢,٥١٩)
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات المشتركين		٥٦,٠٧٨	١١,٧٨١
صافي إيرادات التكافل		٥٤,٩٥٣	٤٨,٣٦٥
إيرادات / (خسائر) الاستثمار - بالصافي		١٦,٧٥٤	(٨٢,٢٢١)
رسوم وكالة		(٤٣,٩١٥)	(٥٨,٣٤٩)
فائض/(عجز) السنة العائد إلى المشتركين		٢٧,٧٩٢	(٩٢,٢٠٥)
العائد إلى المساهمين			
خسائر الاستثمار – بالصافي		(١,١٩٠)	(٧٨٠)
إيرادات أخرى	٢١	٢٣٦	١٨,٨٩٣
رسوم وكالة		٤٣,٩١٥	٥٨,٣٤٩
تكاليف الاستحواذ على الوثائق		(٣٤,٩٤٥)	(٢٥,٧٨٢)
مصروفات عمومية وإدارية	٢٢	(٤٨,٢٣٤)	(٥٥,٦٣٣)
خسائر السنة قبل القرض الحسن		(٤٠,٢١٨)	(٤,٩٥٣)
عكس / (مخصص) مقابل قرض حسن للمشتركين	١٧	٢٧,٧٩٢	(٩٢,٢٠٥)
خسائر السنة العائدة إلى المساهمين		(١٢,٤٢٦)	(٩٧,١٥٨)
خسارة السهم			
خسارة السهم الأساسية والمخفّضة	٢٧	(٠,٠٨)	(٠,٦٥)

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٤ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

	٢٠٢٣	معدلة ٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
صافي خسائر السنة	**(١٢,٤٢٦)**	(٩٧,١٥٨)
الخسائر الشاملة الأخرى		
صافي التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
العائد إلى المشتركين	-	(٥٧,٦٢٠)
إجمالي الخسائر الشاملة الأخرى للسنة	**(١٢,٤٢٦)**	(١٥٤,٧٧٨)

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٤ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

تكافل الإمارات – تأمين (ش.م.ع) وشركتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي إعادة التكافل	تغيرات متراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات	خسائر متراكمة	إجمالي حقوق الملكية / (العجز)
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢، كما أدرج سابقًا	١٥٠,٠٠٠	٦,٥٦٨	٨٣٠	٤٠,٦٩٨	(٧٤,٩٨٧)	١٢٣,١٠٩
تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	-	-	-	-	٤,٤٩٤	٤,٤٩٤
الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠٢٢	١٥٠,٠٠٠	٦,٥٦٨	٨٣٠	٤٠,٦٩٨	(٧٠,٤٩٣)	١٢٧,٦٠٣
خسائر السنة (مُعدلة)	-	-	-		(٩٧,١٥٨)	(٩٧,١٥٨)
خسائر غير مُحققة من استثمارات مُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	(٥٧,٦٢٠)	-	(٥٧,٦٢٠)
زكاة مدفوعة	-	-	-	-	(٥١)	(٥١)
إجمالي الخسائر الشاملة للسنة	-	-	-	(٥٧,٦٢٠)	(٩٧,٢٠٩)	(١٥٤,٨٢٩)
المُحوّل إلى احتياطيات إعادة التكافل	-	-	٤٣٨	-	(٤٣٨)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (معدّل)	١٥٠,٠٠٠	٦,٥٦٨	١,٢٦٨	(١٦,٩٢٢)	(١٦٨,١٤٠)	(٢٧,٢٢٦)
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣ كما أدرج سابقًا	١٥٠,٠٠٠	٦,٨١٣	١,٢٦٨	٤٠,٦٩٨	(٧٣,٢٧٣)	١٢٥,٥٠٦
تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	-	-	-	-	١,٢١٧	١,٢١٧
أثر التعديل (إيضاح ٣١)	-	(٢٤٥)	-	(٥٧,٦٢٠)	(٩٦,٠٨٤)	(١٥٣,٩٤٩)
الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠٢٣	١٥٠,٠٠٠	٦,٥٦٨	١,٢٦٨	(١٦,٩٢٢)	(١٦٨,١٤٠)	(٢٧,٢٢٦)
خسائر السنة	-	-	-	-	(١٢,٤٢٦)	(١٢,٤٢٦)
إجمالي الخسائر الشاملة للسنة	-	-	-	-	(١٢,٤٢٦)	(١٢,٤٢٦)
المُحوّل إلى احتياطيات إعادة التكافل	-	-	٦٩٨	-	(٦٩٨)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٥٠,٠٠٠	٦,٥٦٨	١,٩٦٦	(١٦,٩٢٢)	(١٨١,٢٦٤)	(٣٩,٦٥٢)

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٤ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

	إيضاحات	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	معدلة ٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
خسائر السنة		(١٢,٤٢٦)	(٩٧,١٥٨)
تعديلات لـ:			
الاستهلاك والإطفاء		٨٥٣	٤,١٧٣
أرباح من استبعاد ممتلكات ومعدات		-	(١١,٤٣٩)
(أرباح) / خسائر غير مُحققة من استثمارات مُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		(٥٥,٢٠٦)	٧١,٨٨١
أرباح مُحققة من شراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		-	(١,٦٥٦)
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة		٢٠	١٧
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين		٤٨٨	٢,٨٠٤
التغير في القيمة العادلة للاستثمارية العقارية		(١٥,٤٤١)	١,٧٧٠
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغييرات في رأس المال العامل		(٨١,٧١٢)	(٢٩,٦٠٨)
التغيرات في رأس المال العامل:			
تغيرات في أصول عقود التكافل		١٣١	١,٠٢١
تغيرات في أصول عقود إعادة التكافل		(٢٢,١٢٥)	٢١,٥٦٣
تغيرات في ذمم مدينة أخرى		١١,٢٧٩	٦٥٧
تغيرات في التزامات عقود التكافل		١٣٠,٠٢٨	(٥٤,٢٧٦)
تغيرات في التزامات عقود إعادة التكافل		(١٠,٤٤٢)	٢,٦٤٨
تغير في ذمم دائنة أخرى		١,٩١٨	٦,١٧١
النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		٢٩,٠٧٧	(٥١,٨٢٤)
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين		(١,٠٦٩)	(٦٨٦)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		٢٨,٠٠٨	(٥٢,٥١٠)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
تغير في ودائع مصرفية ذات فترات استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر		٢٧,٥٣٢	(٢٣,٨٩٢)
صافي (شراء) / متحصلات من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		(٢٧,١٦١)	٤٦,٧٩٢
شراء ممتلكات ومعدات		(١٧١)	(٢٨٩)
شراء أصول غير ملموسة		-	(١٠١)
متحصلات من استبعاد ممتلكات ومعدات		-	٥٣,٠٠٠
إضافة إلى استثمارات عقارية		(١٠,٨٣٨)	(٥,٥٤٦)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الاستثمارية		(١٠,٦٣٨)	٦٩,٩٦٤
التدفقات النقدية من النشاط التمويلي			
زكاة مدفوعة		-	(٥١)
سداد تمويل الإجارة		(١٧,٥٠٠)	(٤,٢٠٠)
صافي النقد المستخدم في النشاط التمويلي		(١٧,٥٠٠)	(٤,٢٥١)
صافي التغير في النقد وما يعادله		(١٣٠)	١٣,٢٠٣
النقد وما يعادله في بداية السنة		٦٢,٨٣١	٤٩,٦٢٨
النقد وما يعادله في نهاية السنة	١٢	٦٢,٧٠١	٦٢,٨٣١

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٤ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

١ الوضع القانوني وأنشطة الشركة

تكافل الإمارات – تأمين (ش.م.ع) وشركتها التابعة، دبي، الإمارات العربية المتحدة ("المجموعة") هي شركة مساهمة عامة تأسست في إمارة دبي - الإمارات العربية المتحدة، بموجب أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المُتحدة رقم (٤٨) لسنة ٢٠٢٣ (القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته، سابقًا) في شأن الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما أن الشركة مدرجة في سجل شركات التأمين لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

تزاول المجموعة أنشطة التكافل الصحي وعلى الحياة والائتماني وعلى المدخرات وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية وفي نطاق أحكام النظام الأساسي للمجموعة.

إن عنوان المجموعة المسجل هو ص. ب ٥٧٥٨٩، دبي - الإمارات العربية المتحدة.

صدر القانون الاتحادي رقم (٤٨) لسنة ٢٠٢٣ خلال السنة ويسري اعتبارًا من ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٣ ويحل محل القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧. وطبقًا للمادة رقم ١١٢ من القانون الاتحادي رقم (٤٨) لسنة ٢٠٢٣، يُسمح للمجموعة بفترة ٦ أشهر تبدأ من تاريخ النفاذ للامتثال لأحكام القانون الجديد.

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقًا لمتطلبات القوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١.

وتتضمن هذه البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للشركة وشركتها التابعة (يشار إليها مجتمعة باسم "المجموعة").

الشركة التابعة	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	الملكية	
			٢٠٢٣	٢٠٢٢
مملوكة ملكية مباشرة				
مودرن تك للاستثمار	استثمارات	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠٪	١٠٠٪

٢ تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة من المعايير الدولية للتقارير المالية

تم إصدار المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير القائمة من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولي:

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ السريان
معيار المحاسبة الدولي رقم ١	الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ وبيان الممارسة رقم ٢ بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية	١ يناير ٢٠٢٣
معيار المحاسبة الدولي رقم ٨	تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٨	١ يناير ٢٠٢٣
معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢	الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢	١ يناير ٢٠٢٣
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧	عقود التأمين	١ يناير ٢٠٢٣

باستثناء التغيرات الناشئة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ "عقود التأمين"والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" كما هو مبين في الإيضاح رقم ٤ حول البيانات المالية الموحدة، لم يكن للمعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة السارية في الفترة أي تأثير جوهري.

المعايير الصادرة، ولكنها غير سارية بعد

أثر المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة التي صدرت، ولكن لم يتم تطبيقها حتى تاريخ صدور البيانات المالية الموحدة للمجموعة تم الإفصاح عنها أدناه. تنوي المجموعة تطبيق تلك المعايير، حيثما ينطبق، عند سريانها.

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ السريان
معيار المحاسبة الدولي رقم ١	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١- الالتزامات غير المتداولة مع تعهدات	١ يناير ٢٠٢٤
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦	تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ - التزام الإيجار في عقود البيع وإعادة الاستئجار	١ يناير ٢٠٢٤

٣ أساس الإعداد

بيان الامتثال

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية وامتثالًا للمتطلبات ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ (القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ سابقًا) بشأن الشركات التجارية والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٤٨) لسنة ٢٠٢٣ بشأن التعليمات المالية لشركات التأمين الصادرة عن مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي وتنظيم عملياتها. يتم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالدرهم الإماراتي ("درهم") باعتباره العملة الاقتصادية والتشغيلية وعملة إعداد التقارير، مع تقريب كافة القيم إلى أقرب عدد صحيح بالألف.

عند تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ – عقود التأمين، لم تأخذ المجموعة في الاعتبار تكلفة الاستحواذ على الوثائق والمصروفات العمومية والإدارية (ذات الصلة) لتقييم مصرفات خدمة التأمين. الأمر الذي يتعارض مع المادة رقم ٣-٣ من القسم ٧ في التعليمات المالية لشركات التكافل وذلك لأن هذه التكاليف تُعدّ من مصروفات المساهمين. إضافة إلى ذلك وبغرض عرض البيانات وفق التعليمات المالية لشركات التكافل، قامت المجموعة بإعادة تصنيف جميع مصروفات الاحتفاظ بالوثائق واستحواذها من بند مصروفات خدمة التأمين في حساب المشتركين إلى مصروفات عمومية وتكاليف استحواذ لتصبح ضمن حساب المساهمين.

وقرارات الهيئة الشرعية ذات الصلة. علاوة على ذلك، طبقًا لما يتماشى مع متطلبات التعليمات المالية لشركات التكافل، أخذت المجموعة في الاعتبار رسوم الوكالة الثابتة فقط عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧، في حين تعد حسابات تكلفة الاستحواذ على الوثائق والمصروفات العمومية والإدارية وكذلك بنود الميزانية العمومية ذات الصلة جزءًا من حسابات المساهمين ويتم عرضها بشكل منفصل.

يتطلب قرار مجلس الإدارة رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٤ المعني بالتعليمات المالية لشركات التكافل من المجموعة تقديم بيانات مالية منفصلة عن نتائج المشتركين والمساهمين.

إن المجموعة لم تستوفِ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال البالغ ١٠٠ مليون درهم إماراتي ومتطلبات الملاءة المالية بمبلغ ٤٥,٩ مليون درهم إماراتي والحد الأدنى لمبلغ الضمان بقيمة ٢٩,٨ مليون درهم إماراتي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. وبالإضافة إلى ذلك يوجد لدى المجموعة حقوق ملكية بقيمة سالبة تبلغ ٣٩,٦ مليون درهم إماراتي وصافي التزامات متداولة بقيمة ٢٥٢,٣ مليون درهم إماراتي. قامت بوضع خطة عمل للوفاء بمتطلبات الملاءة المالية وقدمتها إلى الجهات التنظيمية. ومع ذلك، نظرًا لأن بعض الإجراءات الواردة في خطة الأعمال لا تخضع بالكامل لسيطرة الإدارة، فهناك حالة عدم يقين مادي قد تثير شكوكًا جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية.

أساس القياس

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقرير:

١. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
٢. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
٣. والعقارات الاستثمارية.

لم يتم عرض بيان المركز المالي الموحد للمجموعة باستخدام التصنيف متداول / غير متداول. ومع ذلك، يتم تصنيف الأرصدة التالية عمومًا على أنها متداولة: النقد وما يعادله والمصروفات المدفوعة مقدمًا وذمم التكافل المدينة وأخرى وذمم التكافل الدائنة وأخرى. بينما تصنّف الأرصدة التالية عمومًا على أنها غير متداولة: الممتلكات والمعدات، والودائع القانونية. أما الأرصدة التالية فهي ذات طبيعة مختلطة (تشمل أجزاء متداولة وأخرى غير متداولة): الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وأصول عقود إعادة التكافل والتزامات عقود التكافل والأرصدة المصرفية والودائع الثابتة ومُخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين.

العملة التشغيلية وعملة عرض البيانات المالية

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدرهم الإماراتي ("درهم إماراتي"). ويتم تقريب المبالغ إلى أقرب ألف، حيث إن هذه هي العملة التي يتم تقويم غالبية معاملات المجموعة بها.

استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات والتي قد تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للأصول، والالتزامات، والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات التابعة لها بصورة مستمرة. يتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تعديل التقديرات وفي أي فترات مستقبلية تتأثر بتلك التعديلات.

عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة، كانت الأحكام الهامة التي اتخذتها الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة هي نفسها التي تم تطبيقها في البيانات المالية الموحدة السنوية المدققة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ باستثناء ما ورد في الإيضاح رقم ٤ الوارد طي هذه البيانات المالية الموحدة.

٣ أساس الإعداد (تابع)

أساس التوحيد

تشمل البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للمجموعة والشركات المُستثمر بها التي تُعد شركة تابعة كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. الشركة التابعة هي الشركة المُستثمر فيها والتي تخضع لسيطرة المجموعة. وتتحقق السيطرة عندما تتعرض المجموعة أو يكون لديها حقوق في عوائد متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها.

يتم إدراج المعلومات المالية للشركة التابعة ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة اعتبارًا من تاريخ بدء السيطرة عليها وحتى تاريخ انتهاء هذه السيطرة. تحظى المجموعة بالسيطرة على الشركة التابعة نظرًا إلى تمتعها بالسيطرة على الشركة المُستثمر فيها أو تعرض أو حقوق في العوائد المتغيرة فضلًا عن السيطرة للتأثير على عوائد الشركة المُستثمر فيها.

تعود الأرباح أو الخسائر وكل عنصر من مكونات الدخل الشامل الآخر إلى مالكي المجموعة والحقوق غير المسيطرة. إن إجمالي الدخل الشامل للشركة التابعة يُنسب إلى مالكي الشركة والحصص غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

إن التغير في حصة ملكية شركة تابعة، دون فقدان السيطرة، يتم احتسابه على أنه معاملة حقوق ملكية.

يتم استبعاد جميع الأصول والالتزامات بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

٤ السياسات المحاسبية الهامة

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية – تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ – عقود التأمين

قامت المجموعة بتطبيق بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧" عقود التأمين" الذي يحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ "عقود التأمين" اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٣. ويتمثل الهدف العام للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ في تقديم نموذج محاسبي لعقود التأمين أكثر فائدة واتساقاً لشركات التأمين. وعلى نقيض متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤، التي تعتمد إلى حدٍ كبير على اتباع السياسات المحاسبية المحلية السابقة، يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ نموذجاً شاملاً لعقود التأمين يغطي كافة الجوانب المحاسبية ذات الصلة. وبالإضافة إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧)، قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية"

التغييرات في التصنيف والقياس

يضع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ مبادئ محددة للاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لعقود التكافل الصادرة وعقود إعادة التكافل التي تحتفظ بها المجموعة. وقد عمدت المجموعة إلى استخدام نُهج قياس مختلفة، اعتمادًا على نوع العقود، على النحو التالي:

طبيعة العقود	تصنيف المنتجات	نموذج القياس
مرتبطة بالوحدات	*عقود التكافل*	*نهج الرسوم المتغيرة*
مدى الحياة	*عقود التكافل*	*نموذج القياس العام*
حياة جماعي	*عقود التكافل*	*نهج تخصيص الأقساط*
طبي جماعي	*عقود التكافل*	*نهج تخصيص الأقساط*
طبي فردي	*عقود التكافل*	*نهج تخصيص الأقساط*
جميع عقود إعادة التكافل المحتفظ بها بخلاف تلك المحتفظ بها مقابل عقود مدى الحياة والعقود المرتبطة بالوحدات	*عقود إعادة التكافل المحتفظ بها*	*نهج تخصيص الأقساط*
عقود إعادة التكافل المحتفظ بها بخلاف تلك المحتفظ بها مقابل عقود مدى الحياة والعقود المرتبطة بالوحدات	*عقود إعادة التكافل المحتفظ بها*	*نموذج القياس العام*

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية – تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ – عقود التأمين (تابع)

التغييرات في التصنيف والقياس (تابع)

المبادئ الرئيسية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ بموجب نماذج القياس المختلفة، عند الاقتضاء، هي أن المجموعة:

- تُحدد عقود التكافل التي بموجبها تقبل المجموعة مخاطر تأمين جوهرية من طرف آخر (المشترك) من خلال الموافقة على تعويض المشترك في حالة وقوع حدث مستقبلي معين غير مؤكد (الحدث المؤمن عليه) يؤثر سلبًا على المشترك.
- تُقسم عقود التكافل وإعادة التكافل إلى مجموعات يتم التعرف عليها وقياسها.
- الاعتراف بالأرباح من مجموعة عقود التكافل على مدار كل فترة تقدم المجموعة فيها خدمات عقود التكافل، عندما يتم تحرير المخاطر. إذا كان من المتوقع أن تكون مجموعة من العقود غير المجدية (أي مسببة للخسائر) على مدى فترة التغطية المتبقية، تقوم المجموعة بالاعتراف بالخسائر على الفور.

يعمل نهج تخصيص الأقساط (نهج تخصيص الأقساط) على تبسيط قياس عقود التكافل بالمقارنة مع نموذج القياس العام (نموذج القياس العام / نهج الرسوم المتغيرة) في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧. تختلف مبادئ قياس نهج تخصيص الأقساط عن "نهج الأقساط المكتسبة" الذي تستخدمه المجموعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية ٤ في المجالات الرئيسية التالية:

- يعكس التزام التغطية المتبقية الأقساط المستلمة ناقصًا التدفقات النقدية لاستحواذ التأمين المؤجل ناقصًا المبالغ المعترف بها في الإيرادات لخدمات التكافل المقدمة (إيرادات التكافل لكل فترة هي مبلغ المقبوضات المتوقعة من الأقساط لتقديم الخدمات في الفترة).
- قياس التزام التغطية المتبقية ينطوي على تقييم واضح لتعديل المخاطر بالنسبة للمخاطر غير المالية عندما تكون مجموعة من العقود مثقلة بالالتزامات وذلك من أجل احتساب مكون الخسائر (قد تكون هذه في السابق تشكل جزءًا من مخصص احتياطي المخاطر غير المنتهية أو احتياطيات عجز الأقساط).
- قياس التزام المطالبات المتكبدة (سابقًا المطالبات القائمة والمطالبات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية قم ٤) يُحدد على أساس القيمة المتوقعة المخصومة المرجحة باحتمالات ويتضمن تعديل صريح للمخاطر بالنسبة للمخاطر غير المالية. تضمن الالتزام التزام المجموعة بدفع مصروفات التكافل الأخرى المتكبدة.

يتم تعديل قياس الأصل للتغطية المتبقية (يعكس أقساط إعادة التكافل المدفوعة مقابل إعادة التكافل المحتفظ بها) ليشمل عنصر استرداد الخسائر ليعكس الاسترداد المتوقع لخسائر العقود غير المجدية حيث تعيد هذه العقود تأمين العقود المباشرة غير المجدية.

بموجب نهج نموذج القياس العام ونهج الرسوم المتغيرة، تعترف المجموعة بمجموعات عقود التكافل وقياسها بما يلي:

i. القيمة الحالية المعدلة حسب المخاطر للتدفقات النقدية المستقبلية (التدفقات النقدية للوفاء) التي تتضمن كافة المعلومات المتاحة حول التدفقات النقدية للوفاء بطريقة تتفق مع معلومات السوق التي يمكن ملاحظتها؛ و

ii. مبلغ يمثل الربح غير المكتسب في مجموعة العقود (هامش الخدمة التعاقدي).

نهج الرسوم المتغيرة هو تعديل إلزامي لنموذج القياس العام فيما يتعلق بمعاملة هامش الخدمة التعاقدي من أجل استيعاب العقود المشاركة المباشرة.

تقوم المجموعة برسملة التدفقات النقدية لاستحواذ التكافل لجميع عقود التكافل المقاسة بموجب نهج تخصيص الأقساط. تقوم المجموعة بتخصيص التدفقات النقدية للاستحواذ لمجموعات عقود التكافل الصادرة باستخدام أساس منتظم ومنطقي. يتضمن التدفق النقدي للاستحواذ على التكافل التدفقات النقدية الناتجة عن تكاليف البيع والاكتتاب وبدء مجموعة من عقود التكافل (الصادرة أو المتوقع إصدارها) والمنسوبة مباشرة إلى محفظة عقود التكافل التي تنتمي إليها المجموعة.

التغييرات في العرض والإفصاح

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ طريقة جديدة لعرض الإيرادات والمصروفات ذات الصلة بعقود التكافل التي لا تتبع نهج العرض القائم على أقساط التأمين لبيان الدخل الشامل الموحد. كما يُحدث تغييرات في طريقة عرض أرصدة الحسابات المتعلقة بعقود التكافل في بيان المركز المالي الموحد.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية – تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ – عقود التأمين (تابع)

التغييرات في العرض والإفصاح (تابع)

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ إفصاحات أكثر تفصيلًا توضيحًا لتوفير معلومات عن تكوين وحركات المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة التي تنشأ من عقود التكافل في شكل جداول ترحيل وجداول التسوية.

ستعرض المجموعة البنود التالية بشكل منفصل في بيان المركز المالي الموحد كما هو مطلوب بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧:

- محافظ عقود التكافل والتي تعتبر أصولًا.
- محافظ عقود التكافل والتي تعتبر التزامات.
- محافظ عقود إعادة التكافل والتي تعتبر أصولًا.
- محافظ عقود إعادة التكافل والتي تعتبر التزامات.

تُعد القيمة الدفترية لأصل / التزام عقد التكافل هي مجموع التزام التغطية المتبقية والتزام المطالبات المتكبدة. وتشتمل عقود إعادة التكافل المحتفظ بها والتي هي إما أصول أو التزامات، على التزام التغطية المتبقية والتزام المطالبات المتكبدة التي تتوافق مع الأعمال المتنازل عنها.

تم تغيير أوصاف البنود في بيان الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر بشكل كبير مقارنة بالعام الماضي. في السابق، أبلغت المجموعة عن البنود التالية:

- إجمالي الاشتراكات المكتتبة
- تغير في الاشتراكات غير المُكتسبة
- اشتراكات التكافل المُكتسبة
- اشتراكات إعادة تكافل
- صافي اشتراكات مُكتسبة
- اشتراكات إعادة تكافل مُسندة
- صافي اشتراكات مُكتسبة
- إجمالي المطالبات المُتكبدة
- حصة إعادة التكافل من المطالبات المُتكبدة
- صافي المطالبات المتكبدة
- تغير في الاحتياطيات
- صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات المشتركين المرتبطة بالعقود
- رسوم وكالة
- رسم وكالة من المشتركين
- إطفاء تكاليف مؤجلة للاستحواذ على الوثائق
- استرداد / (مخصص) مقابل قرض حسن لحساب المشتركين

بدلًا من ذلك، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ عرضًا منفصلًا لما يلي:

- إيرادات التكافل / مصروفات خدمة التكافل
- الإيرادات أو المصروفات من عقود إعادة التكافل المحتفظ بها
- نتائج خدمة التكافل
- إيرادات أو مصروفات تمويل التكافل / إعادة التكافل
- صافي إيرادات أو مصروفات تمويل التكافل

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية – تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ – عقود التأمين (تابع)

تأثير التحول

في تاريخ التحول، ١ يناير ٢٠٢٢، حددت المجموعة واعترفت وقامت بقياس كل مجموعة من عقود التكافل باستخدام نُهج الانتقال المعمول بها الموضحة أدناه، وألغت الاعتراف بأي أرصدة موجودة لم تكن موجودة لو تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ دائمًا، مع الاعتراف بأي فرق ناتج في الصافي في عدالة.

يتم تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ١٧ باستخدام النهج بأثر رجعي كامل إلى أقصى حد ممكن. ومع ذلك، إذا كان التقييم المالي للمخاطر لمجموعة من عقود التكافل غير عملي، فيمكن للمجموعة اختيار إما النهج بأثر رجعي معدل أو نهج القيمة العادلة.

إن غالبية وثائق التأمين على الحياة غير الحياة والتأمين على الحياة الجماعي التي تكتبها المجموعة قصيرة الأجل، أي التي تقل مدتها عن ١٢ شهرًا أو تساويها. وبالنظر إلى المدة قصيرة الأجل للسياسات وتوافر البيانات، طبقت المجموعة النهج بأثر رجعي كامل للمحفظة بخلاف التأمين على الحياة والجماعي.

بينما بالنسبة لمحافظ التأمين على الحياة للأفراد طويلة الأجل والمرتبطة بالوحدات، قامت المجموعة بتقييم المعلومات التاريخية المتاحة وقررت أن جميع المعلومات المعقولة والداعمة اللازمة لتطبيق نهج بأثر رجعي كامل لم تكن متاحة للعقود الصادرة قبل تاريخ التحول. ومن ثم، بأخذ هذه المسألة في الاعتبار، اتجهت المجموعة إلى تطبيق نهج القيمة العادلة.

يُعد نهج القيمة العادلة هو أحد البديلين اللذين يوفرهما المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ لتحديد الحسابات المختلفة، ولاسيما هامش الخدمة التعاقدية بشكل أكثر تحديدًا، في تاريخ التحول لمجموعات عقود التكافل التي يكون نهجها بأثر رجعي كامل غير عملي.

لتطبيق نهج القيمة العادلة، يجب على المنشأة تحديد هامش الخدمة التعاقدية أو مكون الخسائر للالتزام للتغطية المتبقية في تاريخ التحول كالفرق بين القيمة العادلة لمجموعة عقود التكافل والتدفقات النقدية للوفاء في تاريخ التحول.

لا يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ إرشادات حول تحديد القيمة العادلة لعقود التكافل، ولكنه يشير إلى المعيار "المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ - قياس القيمة العادلة". يوفر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ إرشادات في القياس، ولكنها ليست مُخصصة لعقود التكافل على وجه التحديد، كما أنه يحدد القيمة العادلة على أنها قياس قائم على السوق، وليس قياسًا خاصًا بالمنشأة. يتم تطبيق القيمة العادلة عند التحول على الالتزام عند التحول. عندما يتم حساب اثنين من التزامات عقد التكافل مُختلفين، فيكون أحدهما هو القيمة العادلة للمسؤولية على أساس المشارك في السوق والآخر هو التدفق النقدي للوفاء بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ (أفضل تقدير للالتزام + تعديل المخاطر) ويتم الاعتراف بالفرق بين الاثنين باعتباره هامش الخدمة التعاقدية الأولي. قامت المجموعة بإصدار عقود مجمعة لأكثر من سنة على حدة لمجموعات العقود التي تطبق نهج القيمة العادلة عند التحول، حيث لم يكن لديها معلومات داعمة لتجميع العقود في مجموعات بما في ذلك العقود الصادرة خلال سنة واحدة فقط.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية – تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ – عقود التأمين (تابع)

تأثير التحول (تابع)

يقدم الجدول أدناه ملخصًا لتأثير التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣١ حول البيانات المالية الموحدة للاطلاع على الإفصاحات التفصيلية المتعلقة بالتعديل.

الوصف	كما أدرجت سابقًا ألف درهم إماراتي	تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ ألف درهم إماراتي	معدّلة ألف درهم إماراتي
الأصول			
تكاليف مؤجلة للاستحواذ على الوثائق	٣٨,٩٢٠	(٣٨,٩٢٠)	-
ذمم تكافل مدينة وأخرى	٤٩,٨٨٧	(٢٨,١٦٠)	٢١,٧٢٧
أصول عقود التكافل	-	١٣١	١٣١
أصول عقود إعادة التكافل	٦٦,٩٦٦	(٥٥,٣٩١)	١١,٥٧٥
النقد والأرصدة المصرفية	١٠٣,٩٧٠	(٤٧)	١٠٣,٩٢٣
الالتزامات			
ذمم تكافل دائنة وأخرى	١٣٩,٩٢٤	(٨٧,٩١٦)	٥٢,٠٠٨
التزامات عقود إعادة التكافل	-	١٣,٨٩٥	١٣,٨٩٥
التزامات عقود التكافل	٤٥٥,٧٩٨	(٤٩,٥٨٣)	٤٠٦,٢١٥
حقوق الملكية			
خسائر متراكمة	(١٦٩,٣٥٧)	١,٢١٧	(١٦٨,١٤٠)

يلخص الجدول أدناه تأثير التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ كما في ١ يناير ٢٠٢٢:

الوصف	كما أدرجت سابقًا ألف درهم إماراتي	تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ألف درهم إماراتي	معدّلة ألف درهم إماراتي
الأصول			
تكاليف مؤجلة للاستحواذ على الوثائق	٥١,٢٤٦	(٥١,٢٤٦)	-
ذمم تكافل مدينة وأخرى	١٩٥,٠٩٩	(١٧٢,٧١٥)	٢٢,٣٨٤
أصول عقود التكافل	-	١,١٥٢	١,١٥٢
أصول عقود إعادة التكافل	١١٣,٨٧١	(٨٠,٧٣٣)	٣٣,١٣٨
النقد والأرصدة المصرفية	٦٦,٨٧٧	(٣٢)	٦٦,٨٤٥
الالتزامات			
ذمم تكافل دائنة وأخرى	١٩٢,٤٨٣	(١٤٦,٦٤٤)	٤٥,٨٣٩
التزامات عقود إعادة التكافل	-	١١,٢٤٧	١١,٢٤٧
التزامات عقود التكافل	٦٣٣,١٦٢	(١٧٢,٦٧١)	٤٦٠,٤٩١
حقوق الملكية			
خسائر متراكمة	(٧٤,٩٨٧)	٤,٤٩٤	(٧٠,٤٩٣)

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية – تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ – عقود التأمين (تابع)

تأثير التحول (تابع)

تغيرت أوصاف البنود الواردة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد وبيان الدخل الشامل الآخر الموحد بشكل ملحوظ مقارنة بالفترة السابقة.

أصدرت المجموعة عقود تكافل في سياق الأعمال العادية، والتي بموجبها تقبل مخاطر تكافل كبيرة من حاملي وثائقها. ونظرًا إلى أن السياسات التي تكتبها المجموعة تنقل مخاطر التكافل الجسيمة، فإن كافة السياسات الصادرة تدخل في نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية ١٧. لا تقوم المجموعة حاليًا بكتابة أي وثائق تكافل تتضمن مشتقات مضمنة أو تقدم ضمانات (مماثلة لتلك المقدمة من قبل الشركة المصنعة أو التاجر أو بائع تجزئة) أو تتضمن مكونات خدمة مميزة غير تكافلية.

لا توجد عقود ينطبق عليها تعريف عقد التكافل، ولكن الغرض الأساسي منها هو توفير الخدمات مقابل رسوم ثابتة.

مستوى التجميع

عند اتخاذ القرار بشأن مستوى المحفظة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧، أخذت المجموعة في الاعتبار معايير "المخاطر المماثلة والمدارة معًا" مع مراعاة الأهمية النسبية لكل منتج / محفظة.

يتم أيضًا تقسيم كل محفظة إلى مجموعات من العقود التي يتم إصدارها خلال سنة تقويمية (مجموعات سنوية) وهي (١) عقود غير مجدية عند الاعتراف المبدئي؛ و (٢) العقود، عند الاعتراف المبدئي، التي ليس لها إمكانية كبيرة لتصبح غير مجدية لاحقًا أو (٣) مجموعة من العقود المتبقية.

الاعتراف

يتم الاعتراف بمجموعات عقود التكافل الصادرة مبدئيًا في أقرب وقت مما يلي:

- بداية فترة التغطية؛
- التاريخ الذي تكون فيه الدفعة الأولى من المشترك مُستحقة أو مُستلمة بالفعل، ذا لم يكن هناك تاريخ استحقاق؛ و
- عندما تقرر المجموعة أن مجموعة من العقود أصبحت غير مجدية.

فصل المكونات عن عقود التكافل وإعادة التكافل

تقوم المجموعة بتقييم منتجات التكافل وإعادة التكافل الخاصة بها لتحديد ما إذا كانت تنطوي على مكونات مميزة ينبغي احتسابها بموجب معيار آخر خلاف المعيار رقم ١٧ من المعايير الدولية للتقارير المالية.

ترتبط مكونات الاستثمار المدرجة في عقود التكافل على الحياة ارتباطًا وثيقًا بمكون التكافل وبالتالي فهي غير متميزة. ووفقًا لذلك، لا يجوز للمجموعة تفكيك التدفقات النقدية المتعلقة بمكون الاستثمار.

حدود العقد

ينطوي قياس مجموعة عقود التكافل جميع التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع ظهورها داخل حدود كل عقد في المجموعة.

تكون التدفقات النقدية ضمن حدود عقد التكافل إذا نشأت عن حقوق والتزامات جوهرية موجودة خلال فترة التقرير حيث يمكن للمجموعة إلزام المشترك بدفع أقساط التأمين، أو عندما يكون لدى المجموعة التزام جوهري بتزويد المشترك بخدمات عقد التكافل. ينتهي الالتزام الفعلي بتقديم خدمات عقد التكافل عندما:

- يكون للمجموعة قدرة عملية على إعادة تقييم المخاطر المتعلقة بمشترك معين وبالتالي يمكنها تحديد سعر أو مستوى من المنافع يعكس تلك المخاطر بالكامل؛
- يتم استيفاء كلا المعيارين التاليين:

١. يكون لدى المجموعة قدرة عملية على إعادة تقييم مخاطر محفظة عقود التكافل التي تحتوي على العقد، وبالتالي يمكنها تحديد سعر أو مستوى من المنافع يعكس تلك المخاطر بالكامل؛
٢. عملية تسعير الأقساط حتى تاريخ إعادة تقييم المخاطر لا تضع في الاعتبار المخاطر التي تتعلق بالفترات التي تلي تاريخ إعادة التقييم.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية – تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ – عقود التأمين (تابع)

القياس

يوضح الجدول التالي خيارات السياسة المحاسبية التي تعتزم المجموعة تطبيقها:

	نموذج القياس المُطبّق	خيارات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧	المنهج المطبق
التدفقات النقدية لاستحواذ التكافل	نهج تخصيص الأقساط	عند تطبيق نهج تخصيص الأقساط، يجوز للمجموعة الاختيار للاعتراف بأي تدفقات نقدية للاستحواذ على التكافل كمصروفاتٍ تكبدتها المجموعة، شريطة ألا تزيد فترة تغطية كل عقد في المجموعة عند الاعتراف المبدئي عن سنة واحدة.	تقوم المجموعة حاليًا بإطفاء التدفقات النقدية للاستحواذ لجميع البنود. من المُقرر أن تستخدم المجموعة نفس النهج بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ لأن هذا لن يضمن الاتساق مع الممارسة الحالية فحسب، بل سيتماشى أيضًا مع المعالجة بموجب نموذج القياس العام ونهج الرسوم المتغيرة.
التزام التغطية المتبقية المعدل بناءً على المخاطر المالية والقيمة الزمنية للمال	نهج تخصيص الأقساط	لا يُطلب من المُنشأة تعديل القيمة الدفترية للالتزام للتغطية المتبقية لتعكس القيمة الزمنية للمال وتأثير المخاطر المالية في حال، عند الاعتراف المبدئي، كانت المنشأة تتوقع أن الوقت بين تقديم كل جزء من الخدمات وتاريخ استحقاق الأقساط ذات الصلة لا يزيد عن عام.	يكون التأخير المتوقع بين تقديم الخدمات واستلام المدفوعات صغيرًا بالنسبة للعقود المؤهلة للعمل بموجب نهج تخصيص الأقساط. ومن ثم، لا تتوقع المجموعة وجود مكون تمويلي كبير من أجل التزام التغطية المتبقية لهذه العقود.
التزام المطالبات المتكبدة المعدل لبيان القيمة الزمنية للمال	نهج تخصيص الأقساط	عند تطبيق نهج تخصيص الأقساط، قد تختار المنشأة عدم تعديل التدفقات النقدية المستقبلية لالتزام المطالبات المتكبّدة للقيمة الزمنية للمال وتأثير المخاطر المالية إذا كان من المتوقع دفع هذه التدفقات النقدية أو استلامها في عام واحد أو أقل من تاريخ تكبد المطالبات.	تتم تسوية معظم المطالبات في غضون ١٢ شهرًا من تاريخ حدوثها. وبناءً عليه، قررت المجموعة عدم خصم التزام المطالبات المتكبّدة المحسوب بموجب نهج تخصيص الأقساط.
إيرادات ومصروفات تمويل التكافل	الجميع	يوفر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ خيار السياسة المحاسبية للمنشأة الذي قد يقرر تضمين إيرادات / مصروف تمويل التكافل إما في الأرباح والخسائر أو تخصيصه بشكل منهجي بين الأرباح والخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى.	قامت المجموعة باختيار سياسة محاسبية لحساب إيرادات أو مصروفات تمويل التكافل في الأرباح والخسائر بدلاً من تقسيمها بين الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر.
تقسيم تعديل المخاطر	الجميع	يمكن للمجموعة اختيار خيار عدم تقسيم التغير بالكامل في تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية في نتائج خدمات التكافل أو يمكنها اختيار تقسيم المبلغ بين نتائج خدمات التكافل وإيرادات أو مصروفات تمويل التكافل.	قررت المجموعة عدم تقسيم التغيرات في تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية في نتائج خدمات التكافل وإيرادات أو مصروفات تمويل التكافل.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية – تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ – عقود التأمين (تابع)

القياس (تابع)

	نموذج القياس المُطبّق	خيارات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧	المنهج المطبق
عرض الإيرادات/ (المصروفات) من عقود إعادة التكافل المحتفظ بها	الجميع	يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ بخيارات عرض الإيرادات أو المصروفات من عقود إعادة التكافل المحتفظ بها، بخلاف إيرادات أو مصروفات تمويل التكافل. قد يكون البديل هو إجمالي هذا المبلغ الفردي وعرض المبالغ المستردة من شركة إعادة التأمين (كإيرادات) بشكل منفصل وتخصيص الأقساط المدفوعة (كمصروفات إعادة التكافل) في بنود منفصلة عن إيرادات التكافل ومصروفات خدمة التكافل.	اختارت المجموعة عرض صافي المصروفات من عقود إعادة التكافل المحتفظ بها كبند واحد.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية – تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ – عقود التأمين (تابع)

عقود التكافل التي يتم قياسها وفقًا لنهج تخصيص الأقساط - القياس الأولي واللاحق

تطبق المجموعة نهج تخصيص الأقساط على جميع عقود التكافل التي تصدرها (بخلاف عقود التكافل الفردي والجماعي على الحياة) التي تصدرها وعقود إعادة التكافل التي تحتفظ بها على النحو التالي:

فترة التغطية لكل عقد في المجموعة هي سنة واحدة أو أقل، بما في ذلك تغطية خدمات التكافل الناشئة عن جميع الأقساط التي تقع ضمن حدود العقد؛ أو

بالنسبة لجميع المحافظ التي لديها عقود أطول من سنة واحدة، تتوقع المجموعة أن قياس الالتزام للتغطية المتبقية للمجموعة لا يختلف جوهريًا عن القياس الذي سيتم إنتاجه باستخدام نموذج القياس العام. في تقييم الأهمية النسبية، قررت المجموعة تعيين الحد المقبول لمقارنة التزام التغطية المتبقية بين نهج تخصيص الأقساط ونموذج القياس العام باستخدام مجموعة من معايير الأهمية النسبية والمطلقة.

بالنسبة لمجموعة العقود المثقلة بالتزامات عند الاعتراف المبدئي، تقيس المجموعة التزام التغطية المتبقية على النحو الآتي:

- الأقساط، إن وجدت، المستلمة عند الاعتراف المبدئي؛
- ناقص أي تدفقات نقدية لاستحواذ التكافل في ذلك التاريخ؛
- زائد أو ناقص أي مبلغ ناتج عن إيقاف الاعتراف في ذلك التاريخ للأصل المعترف به للتدفقات النقدية لاستحواذ التكافل؛
- أي أصل أو التزام آخر معترف به سابقًا للتدفقات النقدية ذات الصلة بمجموعة العقود التي تدفعها المجموعة أو تستلمها قبل الاعتراف بمجموعة عقود التكافل؛
- تقيس المجموعة القيمة الدفترية للالتزام للتغطية المتبقية في نهاية كل فترة تقرير كالتزام للتغطية المتبقية في بداية الفترة؛
- بالإضافة إلى الأقساط المستلمة في الفترة؛
- ناقص التدفقات النقدية لاستحواذ التكافل؛
- بالإضافة إلى أي مبالغ تتعلق بإطفاء التدفقات النقدية لاستحواذ التكافل المعترف بها كمصروفاتٍ في فترة إعداد التقارير للمجموعة؛
- بالإضافة إلى أي تعديل على مكون التمويل، عند الاقتضاء؛
- ناقصًا المبلغ المعترف به كإيرادات تكافل للخدمات المقدمة في الفترة؛
- ناقصًا أي عنصر استثماري مدفوع أو تم تحويله إلى التزام المطالبات المتكبدة.

تقدر المجموعة التزام المطالبات المتكبدة كتدفقات نقدية للوفاء تتعلق بالمطالبات المتكبدة. تتضمن التدفقات النقدية للوفاء، بطريقة غير متحيزة، جميع المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر حول المبلغ والتوقيت وعدم التأكد من تلك التدفقات النقدية المستقبلية، وتعكس التقديرات الحالية من منظور المجموعة وتتضمن تعديلًا صريحًا للمخاطر غير المالية (تعديل المخاطر).

عندما تشير الحقائق والظروف إلى أن مجموعة من العقود أصبحت غير مجدية، تقوم المجموعة بإجراء اختبار للتحقق من مدى الالتزامات على العقود. إذا كان مبلغ التدفقات النقدية المستوفاة يتجاوز القيمة الدفترية لمبلغ التزام التغطية المُتبقية، تقوم المجموعة بالاعتراف بمبلغ الفرق كخسائر في الأرباح أو الخسائر وتزيد من التزام التغطية المتبقية مقابل المبلغ المماثل.

عقود التكافل التي يتم قياسها بخلاف نهج تخصيص الأقساط - القياس الأولي واللاحق

تقوم المجموعة بقياس مجموعة من العقود عند الاعتراف المبدئي كمجموع التدفقات النقدية المتوقعة للوفاء داخل حدود العقد وهامش الخدمة التعاقدية الذي يمثل الربح غير المكتسب في العقود ذات الصلة بالخدمات التي سيتم تقديمها بموجب العقود.

علاوة على ذلك، تشتمل التدفقات النقدية للوفاء على تقديرات غير متحيزة ومرجحة باحتمالية للتدفقات النقدية المستقبلية، مخصومة إلى القيمة الحالية لتعكس القيمة الزمنية للمال والمخاطر المالية، بالإضافة إلى تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية – تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ – عقود التأمين (تابع)

عقود التكافل التي يتم قياسها بخلاف نهج تخصيص الأقساط - القياس الأولي واللاحق (تابع)

يتمثل هدف المجموعة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية في تحديد القيمة المتوقعة، أو المتوسط المرجح للاحتمالية، للمجموعة الكاملة من النتائج المحتملة، مع الأخذ في الاعتبار جميع المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة في تاريخ التقرير دون تكلفة أو جهد لا داعي له.

تقوم المجموعة بتحديث تقديراتها في نهاية كل فترة تقرير باستخدام جميع المعلومات المتوفرة حديثًا، فضلًا عن الأدلة والمعلومات التاريخية حول الاتجاهات. تحدد المجموعة توقعاتها الحالية لاحتمالات وقوع أحداث مستقبلية في نهاية فترة التقرير. وعند وضع تقديرات جديدة، تأخذ المجموعة في الاعتبار أحدث الخبرات والتجارب السابقة، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى.

القياس اللاحق

يمثل هامش الخدمة التعاقدية في نهاية فترة التقرير الربح في مجموعة عقود التكافل التي لم يتم الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر، لأنها تتعلق بالخدمة المستقبلية التي سيتم تقديمها.

وبصدد مجموعة عقود التكافل، فإن القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية للمجموعة في نهاية فترة التقرير تساوي القيمة الدفترية في بداية فترة التقرير المعدلة، على النحو التالي:

- تأثير أي عقود جديدة تضاف إلى المجموعة.
- بالنسبة للعقود التي يتم قياسها وفقًا لنموذج القياس العام، فإن الفائدة المتراكمة على القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقاس بمعدلات الخصم عند الاعتراف المبدئي.
- التغيرات في التدفقات النقدية للوفاء ذات الصلة بالخدمة المستقبلية، باستثناء ما يلي:
  - تتجاوز هذه الزيادات في التدفقات النقدية للوفاء القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية، مما يؤدي إلى خسائر؛ أو
  - يتم تخصيص هذه الانخفاضات في التدفقات النقدية للوفاء إلى مكون الخسائر في الالتزام للتغطية المتبقية.
- تأثير أي فروق في أسعار الصرف على هامش الخدمة التعاقدية.
- المبلغ المعترف به كإيرادات تكافل بسبب نقل خدمات عقد التكافل في الفترة، ويتم تحديده من خلال تخصيص هامش الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية فترة التقرير (قبل أي تخصيص) خلال فترة التغطية الحالية والمتبقية.

بالنسبة لعقود المشاركة المباشرة التي يتم قياسها بموجب نهج الرسوم المتغيرة، تقوم المجموعة بتعديل هامش الخدمة التعاقدية للتغير في مبلغ حصة المجموعة من القيمة العادلة للبنود الأساسية والتغيرات في التدفقات النقدية للوفاء التي تتعلق بالخدمات المستقبلية، باستثناء ما يلي:

- إن الانخفاض في مبلغ حصة المجموعة من القيمة العادلة للبنود الأساسية، أو زيادة في التدفقات النقدية للوفاء المتعلقة بالخدمات المستقبلية، يتجاوز القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية، مما يؤدي إلى خسائر في الأرباح أو الخسائر (المدرجة في نفقات خدمة التكافل) وخلق مكون خسائر؛ أو
- يتم تخصيص الزيادة في مبلغ حصة المجموعة من القيمة العادلة للبنود الأساسية، أو الانخفاض في التدفقات النقدية للوفاء المتعلقة بالخدمات المستقبلية، إلى مكون الخسائر، مما يعكس بدوره الخسائر المعترف بها سابقًا في الأرباح أو الخسائر (مدرجة في مصروفات خدمة التكافل).

تتكون التغييرات في التدفقات النقدية للوفاء المتعلقة بالخدمة المستقبلية والتي تعدل نموذج هامش الخدمة التعاقدية مما يلي:

- تعديلات نتيجة الخبرة السابقة التي تنشأ من الفرق بين المقبوضات من الأقساط (وأي تدفقات نقدية ذات صلة مثل التدفقات النقدية لاستحواذ التكافل وضرائب أقساط التكافل) والتقدير، في بداية الفترة، للمبالغ المتوقعة. يتم الاعتراف على الفور بالفروق المتعلقة بالأقساط المستلمة (أو المستحقة) ذات الصلة بالخدمات الحالية أو السابقة في الأرباح أو الخسائر بينما يتم تعديل الفروق المتعلقة بالأقساط المستلمة (أو المستحقة) مقابل الخدمات المستقبلية مقابل هامش الخدمة التعاقدية.
- التغيرات في تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية في الالتزام للتغطية المتبقية. وبصدد العقود التي يتم قياسها بموجب نموذج القياس العام، تستثني هذه التغيرات تلك المتعلقة بالقيمة الزمنية للمال والتغيرات في المخاطر المالية (المعترف بها في بيان الدخل والدخل الشامل الآخر بدلًا من تعديل هامش الخدمة التعاقدية).

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية – تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ – عقود التأمين (تابع)

القياس اللاحق (تابع)

- الفروق بين أي مكون استثماري من المتوقع أن يصبح مستحق الدفع في الفترة ومكون الاستثمار الفعلي الذي يصبح مستحق الدفع في الفترة. يتم تحديد هذه الفروق من خلال مقارنة (١) عنصر الاستثمار الفعلي الذي يصبح مستحق الدفع في الفترة مع (٢) السداد في الفترة التي كان متوقعًا في بداية الفترة بالإضافة إلى أي إيرادات أو مصروفات تمويل تكافل ذات صلة بالدفع المتوقع قبل أن تصير مُستحقة السداد. يصبح مستحق الدفع.
- التغيرات في تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية التي تتعلق بالخدمة المستقبلية.

بالنسبة لعقود المشاركة المباشرة المقاسة بموجب نهج الرسوم المتغيرة والتغيرات في التدفقات النقدية للوفاء التي تتعلق بالخدمات المستقبلية وتعديل هامش الخدمة التعاقدية، يتم قياسها بمعدلات الخصم الحالية وإدراج التغيرات في تأثير القيمة الزمنية للمال والمخاطر المالية التي لا تنشأ من بنود أساسية.

في حال أصبحت، في أي وقت خلال فترة التغطية، مجموعة عقود التكافل مثقلة بالالتزامات، تقوم المجموعة بالاعتراف بالخسائر في الأرباح أو الخسائر لصافي التدفق الخارجي، وهو ما ينشأ عنه أن تصبح القيمة الدفترية للالتزامات للمجموعة مساوية للتدفقات النقدية للوفاء. قامت المجموعة بتأسيس مكون الخسائر من أجل التزام التغطية المتبقية لهذه المجموعة المُثقلة بالالتزامات والتي تصور الخسائر المعترف بها.

تتولى المجموعة قياس القيمة الدفترية لمجموعة عقود التكافل في نهاية كل فترة تقرير كمجموع: (١) التزام التغطية المتبقية التي تشمل التدفقات النقدية للوفاء بالخدمة المستقبلية المخصصة للمجموعة في ذلك التاريخ وهامش الخدمة التعاقدية للمجموعة في ذلك التاريخ؛ و (٢) التزامات المطالبات المتكبدة للمجموعة والتي تشتمل على التدفقات النقدية للوفاء بالخدمة السابقة والمخصصة للمجموعة في ذلك التاريخ.

عقود إعادة التكافل المحتفظ بها

يتم المحاسبة على عقود إعادة التكافل المحتفظ بها لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ عندما تستوفي تعريف عقد التكافل.

ويشمل هذا بدوره شرط تحويل العقد إلى مخاطر تكافل كبيرة.

يتم تحويل عقود إعادة التكافل مخاطر تكافل كبيرة فقط في حال تم تحويل بشكلٍ جوهري كافة مخاطر التكافل ذات الصلة بالأجزاء المُعاد التأمين عليها من عقود التكافل الأساسية إلى شركة إعادة التأمين، حتى لو لم يعرض عقد إعادة التكافل المُصدر (معيد التأمين) لاحتمال حدوث خسائر كبيرة.

يتم تقييم محافظ عقود إعادة التكافل المحتفظ بها للتجميع بشكل منفصل عن محافظ عقود التكافل الصادرة. بتطبيق متطلبات التجميع على عقود إعادة التكافل المحتفظ بها، تقوم المجموعة بتجميع عقود إعادة التكافل المحتفظ بها خلال سنة تقويمية (مجموعات سنوية) في مجموعات من (١) العقود التي يكون لها صافي ربح عند الاعتراف المبدئي، إن وجدت؛ و (٢) العقود التي لا يوجد لها عند الاعتراف المبدئي أي احتمال كبير لتحقيق صافي ربح ناتج لاحقًا؛ و (٣) العقود المتبقية في المحفظة، إن وجدت.

يتم الاعتراف بمجموعة من عقود إعادة التكافل المحتفظ بها على النحو التالي:

- إذا كانت عقود إعادة التكافل توفر تغطية متناسبة، فهو التاريخ الذي تعترف فيه المجموعة مبدئيًا بأي عقود تكافل أساسية (مُثقلة بالالتزامات أم لا).
- في جميع الحالات الأخرى، في بداية فترة تغطية مجموعة عقود إعادة التكافل. ومع ذلك، إذا اعترفت المجموعة بمجموعة مُثقلة بالالتزامات من عقود التكافل الأساسية في تاريخ سابق وتم إبرام عقد إعادة التكافل ذي الصلة قبل ذلك التاريخ السابق، فيتم الاعتراف حينئذٍ بمجموعة عقود إعادة التكافل في ذلك التاريخ السابق.

تكون التدفقات النقدية ضمن حدود العقد إذا نشأت عن حقوق والتزامات جوهرية قائمة خلال فترة التقرير التي تضطر فيها المجموعة إلى دفع مبالغ إلى شركة إعادة التأمين أو لديها حق جوهري في تلقي الخدمات من شركات إعادة التأمين.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية – تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ – عقود التأمين (تابع)

عقود إعادة التكافل المحتفظ بها (تابع)

ينتهي الحق الأساسي في تلقي الخدمات من شركة إعادة التأمين عندما تقوم شركة إعادة التأمين بما يلي:

- تتمتع بالقدرة العملية على إعادة تقييم المخاطر المنقولة إليها ويمكنها تحديد سعر أو مستوى من المنافع يعكس بالكامل تلك المخاطر المعاد تقييمها؛ أو
- لها الحق الموضوعي في إنهاء التغطية.

تقيس المجموعة أصول إعادة التكافل لمجموعة عقود إعادة التكافل التي تحتفظ بها على نفس أساس عقود التكافل التي تصدرها. ومع ذلك، فقد تم تكييفها لتعكس سمات عقود إعادة التكافل المحتفظ بها والتي تختلف عن عقود التكافل الصادرة.

عندما تعترف المجموعة بخسائر عند الاعتراف المبدئي لمجموعة عقود التكافل الأساسية المُثقلة بالالتزامات أو عند إضافة المزيد من عقود التكافل الأساسية المُثقلة بالالتزامات إلى المجموعة، تقوم المجموعة بإنشاء مكون استرداد الخسائر من أصول التغطية المتبقية لمجموعة عقود إعادة التكافل المُحتفظ بها والتي تصور استرداد الخسائر.

التعديل وإيقاف الاعتراف

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بعقود التكافل عندما:

- تسقط الحقوق والالتزامات المتعلقة بالعقد (أي الوفاء بها أو إلغاؤها أو انتهاء مدتها)؛ أو
- يتم تعديل العقد بحيث ينتج عن التعديل تغيير في نموذج القياس أو المعيار المطبق لقياس أحد مكونات العقد. في مثل هذه الحالات، تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالعقد المبدئي والاعتراف بالعقد المعدل كعقد جديد.

عندما لا يتم التعامل مع التعديل على أنه استبعاد من الدفاتر، تعترف المجموعة بالمبالغ المدفوعة أو المستلمة لتعديل العقد كتعديل على الالتزام ذي الصلة للتغطية المتبقية.

تخصيص المصروفات

أعدت المجموعة نموذج تخصيص المصروفات، والذي على أساسه تم تصنيف المصروفات التشغيلية في الفئات التالية:

المصروفات منسوبة بالكامل

هي المصروفات التي ترتبط مباشرة بالوفاء بالتزام التكافل. وتعتبر المصروفات مثل العمولة المدفوعة للوسيط مقابل عقد التكافل، بمثابة مصروفات منسوبة بالكامل.

المصروفات المنسوبة جزئيًا

هي المصروفات التي ترتبط بشكلٍ جزئي بالوفاء بالتزام التكافل. ويتم تخصيص الجزء المنسوب إلى مجموعة العقود من إجمالي المصروفات، وبالتالي سيتم تسجيل الجزء غير المنسوب كمصروفات تشغيلية أخرى.

المصروفات غير المنسوبة

تُعد المصروفات العامة التي قد تتكبدها أي مؤسسة تجارية، بغض النظر عما إذا كانت هذه المصروفات مستخدمة للوفاء بالتزامات التكافل أم لا، والتي من المُقرر صرفها على أنها جزء من "المصروفات التشغيلية الأخرى " (أي خارج نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧) - في الأغلب ذات طبيعة مؤسسية، أو أي نفقات أخرى لا يمكن تخصيصها لمجموعة العقود.

بعد تصنيف المصروفات إلى مصروفات منسوبة ومنسوبة جزئيًا وغير منسوبة، يتم تصنيفها أيضًا في الفئات التالية:

- تكاليف الاستحواذ
- مصروفات الاحتفاظ بالعقود

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية – تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ – عقود التأمين (تابع)

معدلات الخصم

كان يتم استخدام النهج التصاعدي لتحديد معدل الخصم لجميع العقود ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧، حيثما ينطبق ذلك. بموجب هذا المنهج، يتم تحديد معدل الخصم بأنه العائد الخالي من المخاطر، والمعدل وفقاً للاختلافات في خصائص السيولة بين الأصول المالية المستخدمة لتحديد العائد الخالي من المخاطر والتدفقات النقدية للالتزام ذو الصلة (المعروفة باسم "أقساط عدم السيولة").

معدلات الخصم المطبقة لخصم التدفقات النقدية المستقبلية مدرجة أدناه:

	سنة واحدة		٥ سنوات		١٠ سنوات		١٥ سنة	
	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢
عقد التكافل الصادر	٥,١٢٪	٣,٤٨٪	٣,٦٦٪	٤,٢٧٪	٣,٤٧٪	٤,٤٨٪	٣,٤٤٪	٤,٦٠٪
عقود إعادة التكافل المحتفظ بها	٥,١٢٪	٣,٤٨٪	٣,٦٦٪	٤,٢٧٪	٣,٤٧٪	٤,٤٨٪	٣,٤٤٪	٤,٦٠٪

تم تسليط الضوء على النهج المكون من ثلاث خطوات لاشتقاق معدلات الخصم أدناه:

- تتم إزالة مكون علاوة مخاطر الانتمان من عائدات الأصول للمحفظة المرجعية؛
- ثم يتم اشتقاق علاوة مخاطر عدم السيولة باستخدام معدلات خالية من المخاطر والمعدلات المحسوبة في الخطوة أعلاه؛
- بعد ذلك، يتم استخدام النهج التصاعدي عن طريق إضافة علاوة عدم السيولة هذه إلى منحنى القاعدة الخالي من المخاطر من أجل الوصول إلى منحنى سعر الفائدة الثابت في "نقطة زمنية".

حاليًا، يتم استلام جميع الأقساط المكتتبة من قبل المجموعة في غضون ١٢ شهرًا من تاريخ بدء الوثيقة، وبالتالي لا توجد عقود ذات عنصر تمويلي كبير أو تسهيلات ائتمانية. ومن ثم، لا يوجد أي شرط لخصم التزامات التغطية المتبقية بموجب نهج تخصيص الأقساط.

وبالمثل، يتم تسوية غالبية المطالبات في غضون ١٢ شهرًا من تاريخ تكبدها. وبالتالي، لا يوجد شرط خصم الالتزامات للمطالبات المتكبدة (التزام المطالبات المتكبّدة) بموجب نهج تخصيص الأقساط.

وفي المستقبل، في حال كان لدى المجموعة سياسات ذات نمط مطالبات تتجاوز سنة واحدة، فيجب على المجموعة حينئذٍ استخدام معدل الخصم المحسوب بموجب النهج التصاعدي لتحديد تأثير الخصم.

تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية

تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية هو التعويض الذي تطلبه المجموعة لتحمل عدم التأكد بشأن مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية لمجموعات عقود التكافل. يعكس تعديل المخاطر مبلغًا تدفعه شركة التأمين بشكل منطقي لإزالة عدم التأكد من أن التدفقات النقدية المستقبلية ستتجاوز مبلغ القيمة المتوقعة.

المحافظ التي اعتمدت المجموعة تبسيطها بموجب نهج تخصيص الأقساط لحساب التزام التغطية المتبقية، سيتم تقدير تعديل المخاطر بالنسبة لالتزام التغطية المتبقية فقط في حالة الاعتراف بمجموعة العقود على أنها مُثقلة بالالتزامات. أما بالنسبة للمحافظ المقاسة وفقًا لنموذج القياس العام أو نهج الرسوم المتغيرة، قد يكون تعديل المخاطر مطلوبًا لحساب كل من التزام التغطية المتبقية والتزام المطالبات المتكبّدة.

قامت المجموعة بمراجعة مجموعة من المنهجيات الممكنة لتقدير تعديل المخاطر بالنسبة إلى كلٍ من التزام التغطية المتبقية والتزام المطالبات المتكبّدة. فبصدد تعديل المخاطر لالتزام المطالبات المتكبّدة، في إطار قطاعات أعمال التأمين خلاف التأمين على الحياة، والتأمين على الحياة الجماعي، فقد قررت المجموعة استخدام نهج ماك. أما بشأن عقود الحياة طويلة الأجل، من المُقرر أن تستخدم المجموعة نهج النماذج الإلكترونية لتعديل المخاطر لالتزام التغطية المتبقية. وبالنسبة لتعديل المخاطر لالتزام المطالبات المتكبّدة، من المُقرر أن تستخدم المجموعة نفس نسبة تعديل المخاطر كما تم احتسابها لالتزام التغطية المتبقية. كما قررت المجموعة أيضًا استخدام النسبة المئوية من ٧٠ إلى ٧٥ لجميع قطاعات أعمال التأمين.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية – تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ – عقود التأمين (تابع)

هامش الخدمة التعاقدية (هامش الخدمة التعاقدية) - نموذج القياس العام ونهج الرسوم المتغيرة

يُعد هامش الخدمة التعاقدية أحد مكونات الأصل أو الالتزام لمجموعة عقود التكافل التي تمثل الأرباح غير المكتسبة التي ستعترف بها المجموعة لأنها تقدم خدمات في المستقبل.

يتم الاعتراف بمبلغ هامش الخدمة التعاقدية لمجموعة عقود التكافل في الأرباح أو الخسائر كإيرادات تكافل في كل فترة لتعكس خدمات عقود التكافل المقدمة بموجب مجموعة عقود التكافل في تلك الفترة. يتم تحديد المبلغ من خلال:

- تحديد وحدات التغطية في المجموعة.
- وتخصيص هامش الخدمة التعاقدية في نهاية الفترة (قبل الاعتراف بأي مبالغ في الأرباح أو الخسائر لتعكس خدمات عقد التكافل المقدمة في الفترة) بالتساوي لكل وحدة تغطية مقدمة في الفترة الحالية والمتوقع تقديمها في المستقبل.

إن عدد وحدات التغطية في المجموعة هو كمية خدمات عقود التكافل التي تقدمها العقود في المجموعة، ويتم تحديدها من خلال النظر في كمية المزايا المقدمة وفترة التغطية المتوقعة.

وحدة التغطية لكلا المجموعتين، والتي تشمل كلٍ من مجموعات عقود التكافل على الحياة المرتبطة بالوحدة ومجموعات عقود التكافل على الحياة الجماعي طويلة الأجل الأخرى، هي مبلغ المزايا المستحقة الدفع في حالة مطالبة الوفاة. يتم إعادة تقييم إجمالي وحدات التغطية لكل مجموعة من مجموعات عقود التكافل في نهاية كل فترة تقرير لتعديل انخفاض التغطية المتبقية للمطالبات المدفوعة، وتوقعات الانقضاء وإلغاء العقود في الفترة. ثم يتم تخصيصها بناءً على متوسط المدة المرجحة بالاحتمالية لكل وحدة تغطية مقدمة في الفترة الحالية ومن المتوقع تقديمها في المستقبل.

بالنسبة لعقود إعادة التكافل الصادرة، يعكس عدد وحدات التغطية في المجموعة المبلغ المتوقع في مخاطر العقود حيث إن مستوى الخدمة المقدمة يعتمد على مبلغ المبلغ المعرض للخطر الساري. يتم تخصيص التغطية المتبقية بناءً على متوسط المدة المرجح للاحتمالية لكل وحدة تغطية مقدمة في الفترة الحالية والمتوقع تقديمها في المستقبل.

تحديد مدى التحمل بالالتزامات

لا يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ أي إرشادات محددة حول الحقائق والظروف التي يجب أخذها في الاعتبار، للإشارة إلى أن مجموعة العقود مُثقلة بالالتزامات عند الاعتراف المبدئي أو لاحقًا. وعليه، تقوم المجموعة بتقييم مدى كون العقود مُثقلة بالالتزامات مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل:

أ. النسبة المتوقعة للمطالبات إلى أقساط التأمين (أو أي قياس آخر للربحية المتوقعة) مقارنة مع النسبة الفعلية خلال فترة التغطية.
ب. التغيرات الاقتصادية أو التنظيمية التي يمكن أن ينشأ عنها تعديلات جسيمة في التدفقات النقدية المتوقعة؛ أو
ج. تغيرات ملحوظة في التكاليف المُتضمنة في الوفاء بالعقود: على سبيل المثال، نتيجة لإعادة التنظيم الداخلي أو التغيرات في أسعار الخدمات أو المنتجات المستخدمة للوفاء بالتزامات التكافل.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية – تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ – عقود التأمين (تابع)

أما بالنسبة لعقود التأمين على الحياة للأفراد طويلة الأجل، يتم تحديد مدى التحمل بالالتزامات بناءً على مستوى هامش الربح عند بداية مجموعة العقود. فإذا انخفض مستوى هامش الربح عن الحد المحدد، يتم تمييز مجموعة العقود على أنها مُثقلة بالالتزامات.

كما يتم احتساب هامش الربح كنسبة من القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات الداخلة إلى القيمة الحالية المتوقعة للعلاوة عند بداية مجموعة العقود.

القيمة الزمنية للمال

تقوم المجموعة بتعديل القيمة الدفترية لالتزامات عقود التكافل وأصول عقود إعادة التكافل لتعكس القيمة الزمنية للمال وتأثير المخاطر المالية باستخدام معدلات الخصم التي تعكس خصائص التدفقات النقدية لمجموعة عقود من أجل عقود التكافل المُعترف بها بموجب نموذج القياس العام ونهج الرسوم المُتغيرة.

الخصم

فيما يتعلق بالتدفقات النقدية التي لا تتغير بالاستناد إلى عوائد البنود الأساسية، فقد تحدد المنشأة معدل الخصم بناءً على منحنى عوائد خالٍ من المخاطر السيولة. ويتم تعديل ذلك لإزالة الفروق بين خصائص السيولة للأدوات المالية التي تكمن وراء المنحنى المختار وتلك الخاصة بعقد التكافل. لقد عمدت المجموعة إلى اختيار استخدام النهج التصاعدي في تحديد معدلات الخصم بناءً على منحنى العائد الخالٍ من مخاطر السيولة.

التزام المطالبات المتكبدة

من المُقرر أن تحتسب المجموعة التزام المطالبات المُتكبدة على النحو الآتي:

- أفضل تقدير للتدفقات النقدية للوفاء ذات الصلة بالمطالبات المتكبدة بما في ذلك المطالبات القائمة، والمطالبات المتكبدة، ولكن لم يتم الإبلاغ عنها والمطالبات المتكبدة، ولكن لم يتم الإبلاغ عنها بشكلٍ كافٍ.
- المصروفات المتكبدة بالفعل، ولكن لم يتم دفعها بعد فيما يتعلق بالمطالبات وتكلفة معالجة المطالبات المتكبدة في ذلك التاريخ.
- تعديل القيمة الزمنية للمال.
- تعديل المخاطر للمخارط غير المالية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية"

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ محل معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨. ومع ذلك، اختارت المجموعة، بموجب التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية ٤، تطبيق الإعفاء المؤقت من المعيار الدولي للتقارير المالية ٩، وبالتالي تأجيل تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ليتماشى مع التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية ١٧. في ١ يناير ٢٠٢٣، طبقت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بأثر رجعي وقامت بتعديل بيان معلومات المقارنة لعام ٢٠٢٢ للأدوات المالية في نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩.

التغيرات في التصنيف والقياس

لتحديد تصنيفها وفئة قياسها، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ تقييم جميع الأصول المالية بناءً على مزيج من نموذج أعمال المجموعة لإدارة الأصول وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات.

تم استبدال فئات قياس المعيار المحاسبي الدولي ٣٩ للأصول المالية (القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والمتاحة للبيع، والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والذمم المدينة بالتكلفة المطفأة) بما يلي:

- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية والمشتقات.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، مع إعادة تدوير الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر عند إيقاف الاعتراف.
- أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، مع عدم إعادة تدوير الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر عند إيقاف الاعتراف (غير مستخدمة من قبل المجموعة).
- سندات الدين بالتكلفة المطفأة.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية – تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ – عقود التأمين (تابع)

التغيرات في حساب انخفاض القيمة

أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ إلى تغير جوهري في محاسبة المجموعة لخسائر انخفاض القيمة لأدوات الدين المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو التكلفة المطفأة عن طريق استبدال نهج خسائر الإنتمان المتوقعة الاستشرافية بنهج الخسائر المتكبدة لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ من المجموعة تسجيل مخصص لخسائر الانتمان المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

بالنسبة لأدوات الدين، تستند خسائر الانتمان المتوقعة على جزء من خسائر الانتمان المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي التي قد تنتج عن أحداث التخلف عن السداد على أداة مالية والتي تكون ممكنة في غضون ١٢ شهرًا بعد تاريخ التقرير.

ومع ذلك، عندما تكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر الانتمان منذ إنشاء الأصول أو شرائها، سوف يرتكز المخصص على خسائر الانتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.

تعتبر المجموعة أن الأداة قد تخلفت عن السداد عندما تكون المدفوعات التعاقدية متأخرة عن موعد استحقاقها ٩٠ يومًا. ومع ذلك، في بعض الحالات، قد تعتبر المجموعة أيضًا أن أداة ما قد تخلفت عن السداد عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أنه من غير المحتمل أن تستلم المجموعة المبالغ التعاقدية القائمة بالكامل.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية – تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ – عقود التأمين (تابع)

التغيرات في حساب انخفاض القيمة (تابع)

أدى تطبيق متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ إلى زيادة مخصصات انخفاض القيمة فيما يتعلق بأدوات دين المجموعة. ومن ثمّ تم تعديل الزيادة في المخصصات إلى الأرباح المحتجزة.

وحيث كان من الممكن القيام بذلك دون استخدام الإدراك المتأخر، قامت المجموعة بإعادة بيان المركز المالي كما في ١ يناير ٢٠٢٢، مما أدى إلى انخفاض في قيمة الأصول المالية والأرباح المحتجزة بمبلغ ٢١ ألف درهم إماراتي على التوالي. كما تم تعديل بيان المركز المالي للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، مما أدى إلى انخفاض في قيمة خسائر الانخفاض في قيمة الاصول المالية بمبلغ ١٦ ألف درهم إماراتي.

يوضح الجدول التالي فئات القياس الأصلية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ وفئات القياس الجديدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ لكل فئة من الأصول المالية للمجموعة كما في ١ يناير ٢٠٢٢.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية – تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ – عقود التأمين (تابع)

التغيرات في حساب انخفاض القيمة (تابع)

	التصنيف		*القيمة الدفترية*		
الأصول المالية	معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	خسائر الانتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	أرصدة الأدوات كما في ١ يناير ٢٠٢٢
			ألف درهم إماراتي	كما أدرجت سابقًا *ألف درهم إماراتي*	*ألف درهم إماراتي*	(معدلة) *ألف درهم إماراتي*
النقد وما يعادله	النقد وما يعادله	التكلفة المطفأة	٤٩,٦٢٨	٤٩,٦٢٨	(١٦)	٤٩,٦١٢
ودائع ثابتة	النقد وما يعادله	التكلفة المطفأة	١٧,٢٥٠	١٧,٢٥٠	(٥)	١٧,٢٤٥
استثمارات حقوق الملكية	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٥٧,٦٢٠	٥٧,٦٢٠	-	٥٧,٦٢٠
استثمارات حقوق الملكية والصناديق المشتركة والصكوك	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٣٨٢,٦٧٦	٣٨٢,٦٧٦	-	٣٨٢,٦٧٦
إجمالي الأصول المالية			٥٠٧,١٧٤	٥٠٧,١٧٤	(٢١)	٥٠٧,١٥٣

إيرادات الإيجار

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار من العقارات الاستثمارية المؤجرة بموجب عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار ذي الصلة.

الممتلكات والمعدات

تُسجل الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصًا الاستهلاك المتراكم وأي خسائر محددة لانخفاض القيمة. يحتسب الاستهلاك لشطب تكلفة الأصول، باستخدام طريقة القسط الثابت، على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول المعنية. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطريقة الاستهلاك في نهاية كل سنة، مع مراعاة تأثير أي تغييرات في التقدير على أساس مستقبلي.

يتم إيقاف الاعتراف بأي بند من بنود الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما يصبح من غير المتوقع أن تنشأ منافع اقتصادية مستقبلية من استمرار استخدام الأصل. يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناشئة عن استبعاد أو توقف عمل أحد عناصر الممتلكات و المعدات على أنه الفرق بين متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل ويتم الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

	سنوات
مباني	٢٢
معدات مكتبية	٥
أثاث وتجهيزات	٧
مركبات	٥

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في العقارات التي يتم الاحتفاظ بها إما للحصول على عائدات ايجارية أو لزيادة قيمة رأس المال أو كليهما معاً، ولكنها ليست بغرض البيع في سياق الأعمال الاعتيادية، أو استخدامها في تقدم خدمات أو لأغراض إدارية. يتم قياس العقارات الاستثمارية بالتكلفة عند الاعتراف المبدئي وتُقاس لاحقًا بالقيمة العادلة مع الاعتراف بأي تغيير تطرأ عليها في بيان الأرباح أو الخسائر.

تحدد المجموعة القيمة العادلة على أساس التقييم الذي تم إجراؤه من قبل اثنين من مقيّمين مستقلين يتمتعون بمؤهلات مهنية مناسبة وخبرة في عمليات تقييم تمت مؤخراً موقع ومن فئة الاستثمارات العقارية الخاضعة للتقييم. وتشتمل التكلفة على المصروفات العائدة مباشرة إلى الاستحواذ على الاستثمارات العقارية. تشتمل تكلفة الأصول المشيدة ذاتيًا على تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأي تكاليف أخرى منسوبة مباشرة إلى تهيئة العقارات الاستثمارية للحالة التشغيلية المناسبة للاستخدام المقصود لها بالإضافة إلى تكاليف الاقتراض المرسملة.

انخفاض قيمة الأصول غير المالية

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة تقرير بمراجعة القيم الدفترية لأصولها الملموسة وغير الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن هذه الأصول قد تعرضت لخسائر انخفاض القيمة. في حالة وجود أي دليل، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل بغرض تحديد مدى خسائر انخفاض القيمة (إن وجدت). ومتى تعذر تقدير المبلغ القابل للاسترداد لكل أصل من الأصول، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد لوحدة منتجة للنقد التي ينتمي لها الأصل. في حالة إمكانية تحديد أساس معقول ومتوافق للتخصيص، فإنه يتم تخصيص الأصول الجماعية إلى وحدات النقد الفردية، وإلا فإنه يتم تخصيصها إلى أصغر مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد والتي يمكن تحديد أساس تخصيص معقول ومتسق لها. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد بالقيمة من الاستخدام أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر.

إذا تم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل (أو وحدة منتجة للنقد) بأقل من قيمته الدفترية، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة منتجة للنقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد، ما لم يتم تحميل الأصل ذي الصلة بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تُعامل خسائر انخفاض القيمة كانخفاض في قيمة إعادة التقييم.

عندما يتم عكس خسائر انخفاض القيمة لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى التقدير المعدل لقيمته القابلة للاسترداد، وعليه فإن زيادة القيمة الدفترية لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها، في حال لم يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) في سنوات سابقة. يتم الاعتراف بعكس خسائر انخفاض القيمة مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر، ما لم يتم تحميل الأصل ذي الصلة بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تُعامل معكوسات خسائر انخفاض القيمة كزيادة من إعادة التقييم.

الأدوات المالية

الاعتراف والقياس المبدئي وإيقاف الاعتراف

يتم الاعتراف بالأصول المالية والالتزامات المالية عندما تصبح المجموعة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية، ويتم قياسها مبدئيًا بالقيمة العادلة زائدًا تكاليف المعاملات. كما يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الأصول المالية التي تتم بطريقة اعتيادية في التاريخ الذي تتعهد المجموعة بتنفيذ عملية البيع أو الشراء فيه، أي تاريخ المعاملة. يتم إيقاف الاعتراف بالأصول المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو عندما يتم تحويل الأصل وجميع مخاطر وامتيازات ملكية الأصل بصورة فعلية. يتم إيقاف الاعتراف بالالتزامات المالية عند انقضائها.

التصنيف والقياس اللاحق للأصول المالية

لأغراض القياس اللاحق، تُصنف المجموعة أصولها المالية ضمن الفئات التالية:

الأصول المالية بالتكلفة المطفأة

الأصول المالية بالتكلفة المطفأة هي التي تقوم المجموعة بشأنها بإجراء ما يلي:

- يهدف نموذج أعمال المجموعة إلى الاحتفاظ بهذه الأصول من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛

- وتنشأ عن الشروط التعاقدية المتعلقة بالأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم.

بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس هذه الأصول بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة تكلفة التمويل الفعلية، ناقصًا مخصص الانخفاض في القيمة. ويتم حذف الخصم عندما يكون تأثير الخصم غير جوهري.

تُدرج هذه الأصول ضمن الأصول المتداولة، باستثناء تلك التي تزيد فترات استحقاقها عن ١٢ شهرًا بعد نهاية التقرير حيث تُصنف على أنها أصول غير متداولة.

تتألف الأصول المالية بالتكلفة المطفأة من الودائع القانونية والنقد وما يعادله والمبالغة المستحقة من أطراف ذات علاقة ومعظم الذمم المدينة الأخرى.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية (تابع)

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم تصنيف الاستثمارات في سندات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. عند الاعتراف المبدئي، يمكن للمجموعة أن تختار بشكل قطعي (لكل أداة على حدة) تصنيف الاستثمارات في حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. إذا تم تصنيف الاستثمارات ضمن استثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة فإنه لا يسمح بإعادة تصنيفها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر وتسجيلها ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حقوق الملكية.

عندما يتم استبعاد الأصل، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها من احتياطي حقوق الملكية إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد، ولكن تتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح المحتجزة.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، مالم تقم المجموعة بتصنيف استثمار غير محتفظ به لأغراض المتاجرة على أنه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف المبدئي به.

يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في نهاية كل تقرير، بالإضافة إلى أي أرباح أو خسائر تنتج عند إعادة القياس ومعترف بها في بيان الدخل.

إن إيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمار في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم الاعتراف بها في بيان الدخل عند ثبوت حق المجموعة في استلام هذه توزيعات الأرباح المذكورة.

قياس القيمة العادلة

بالنسبة للاستثمارات التي يتم تداولها في أسواق مالية منظمة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار الأسهم المدرجة في البورصة عند ختام الأعمال في تاريخ بيان المركز المالي. يتم قياس الاستثمارات في الأوراق المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة، مع الأخذ بعين الاعتبار معلومات السوق والبيانات المالية الملحوظة والغير ملحوظة للشركة المستثمر فيها.

التصنيف والقياس اللاحق للالتزامات المالية

تتكون الالتزامات المالية من المبالغ المستحقة لأطراف ذات علاقة ومعظم الذمم الدائنة الأخرى.

يتم قياس الالتزامات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة تكلفة التمويل الفعلية.

الانخفاض في قيمة الأصول المالية وعدم تحصيلها

تقوم المجموعة بالاعتراف بخسائر المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الأصول المالية التي تشمل أدوات دين؛
- عقود ضمانات مالية صادرة؛
- ارتباطات تمويل صادرة.

تقوم المجموعة بالاعتراف بخسائر المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الأصول المالية التي تشمل أدوات دين؛
- عقود ضمانات مالية صادرة؛
- ارتباطات تمويل صادرة.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الانخفاض في قيمة الأصول المالية وعدم تحصيلها (تابع)

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء تلك الأدوات المالية التي لم تزد مخاطر الائتمان عليها بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، وفي هذه الحالة يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً في الجزء الناتج عن أحداث التعثر للأداة المالية والمحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.

خسائر الائتمان المتوقعة هي تقديرات مرجحة لخسائر الائتمان. ويتم قياسها على النحو التالي:

- الأصول المالية التي لم تتعرض لانخفاض ائتماني في تاريخ التقرير: مثل القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة وفقًا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة الحصول عليها).
- الأصول المالية التي تعرض لانخفاض ائتماني في تاريخ التقرير: مثل الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- ارتباطات التمويلات غير المسحوبة: مثل القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها؛
- عقود الضمان المالي: الدفعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصًا أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الأصول والالتزامات المالية ويتم ذكر صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون هناك حق قانوني ملزم لتسوية المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي، أو تصفية الأصول وتسوية الالتزامات في آن واحد.

مكافآت الموظفين

مكافآت الموظفين قصيرة الأجل

يتم الاعتراف بتكلفة امتيازات الموظفين قصيرة الأجل (تلك التي تدفع خلال ١٢ شهرا بعد تقديم الخدمة مثل الإجازة مدفوعة الأجر والمكافآت) في الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمة.

مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين للمبلغ الكلي المستحق للموظفين عن فترة خدمتهم حتى تاريخ التقرير وفقاً لقانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة، ويتم تسجيله كبند منفصل ضمن الالتزامات غير المتداولة. يعتمد استحقاق مكافآت نهاية الخدمة على راتب الموظف ومدة الخدمة، بشرط إكمال الحد الأدنى من فترة الخدمة على النحو المحدد في قوانين العمل الإماراتي. وتُستحق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لسعر صرف العملات الأجنبية السائد في تاريخ المعاملات. يتم تحويل الأصول والالتزامات المالية المقومة بعملات أجنبية في تاريخ بيان المركز المالي إلى الدرهم وفقاً لسعر صرف العملات الأجنبية السائد في ذلك التاريخ. يتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

في حين لا تتم إعادة تحويل البنود غير النقدية في نهاية السنة ويتم قياسها بالتكلفة التاريخية (يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة)، باستثناء البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة والتي يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم تحديد القيمة العادلة فيه.

عقود الإيجار التشغيلية قصيرة الأجل

يتم تصنيف عقود الإيجار التي يحتفظ فيها المؤجر بجزء كبير من مخاطر ومزايا الملكية على أنها عقود إيجار تشغيلي. تم الاعتراف بالمدفوعات التي تتم وفقاً لعقود الإيجار التشغيلي ضمن بيان الدخل وذلك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة العقد.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

النقد وما يعادله

يتألف النقد وما يعادله من الأرصدة النقدية والودائع تحت الطلب والحسابات الجارية والودائع الثابتة التي لها فترات استحقاق أصلية تقل عن ٣ أشهر وغير المرهونة.

المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة

يتم الاعتراف بالمخصصات عند وجود التزام حالي ناتج عن أحداث ماضية وفي الغالب قد يترتب عليه تدفق خارجي للموارد الاقتصادية من المجموعة ومبالغ يمكن تقديرها بشكل موثوق فيه.

لا يزال توقيت ومقدار التدفقات غير مؤكد. ينشأ الالتزام الحالي عن وجود التزام قانوني أو ضمني ناتج عن أحداث سابقة.

تُقاس المخصصات على أساس المصروفات المقدرة المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي، بناءً على الدليل الأكثر موثوقية والمتوفر في تاريخ التقرير، بما في ذلك المخاطر والشكوك المرتبطة بالالتزام الحالي. وفي حالة وجود عدد من الالتزامات المماثلة، ويتم تحديد احتمالية أن يكون التدفق الخارج مطلوبًا للتسوية من خلال النظر في فئة الالتزامات ككل. ويتم خصم المخصصات إلى قيمها الحالية، حيث تكون القيمة الزمنية للمال جوهرية.

يتم الاعتراف بأي تعويض يمكن للمجموعة أن تكون على يقين من تحصيله من طرف خارجي فيما يتعلق بالالتزام كأصل منفصل. ومع ذلك، قد لا يتجاوز هذا الأصل المبلغ المخصص ذي الصلة.

تتم مراجعة جميع المخصصات في تاريخ كل تقرير وتعديلها لتعكس أفضل تقدير حالي.

في الحالات التي يكون فيها التدفق المحتمل للموارد الاقتصادية نتيجة للالتزامات الحالية غير محتمل أو بعيد، لا يتم الاعتراف بأي التزام ما لم يتم افتراضه في سياق دمج الأعمال.

إن التدفقات المحتملة لمنافع اقتصادية للمجموعة والتي لم تستوف بعد معايير الاعتراف بالأصل تعتبر أصول محتملة.

حقوق الملكية والاحتياطيات ودفعات توزيعات الأرباح

يمثل رأس المال القيمة الاسمية للأسهم التي تم إصدارها.

ترد تفاصيل أخرى عن الاحتياطيات في الإيضاح رقم ١٤ حول البيانات المالية الموحدة.

تشمل الأرباح المحتجزة كافة الأرباح أو الخسائر المحتجزة للفترة الحالية والسابقة.

يتم إدراج توزيعات الأرباح المستحقة للمساهمين ضمن الالتزامات الأخرى فقط عندما تتم الموافقة على توزيعات الأرباح في اجتماع الجمعية العامة قبل تاريخ التقرير.

التقارير القطاعية

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ "القطاعات التشغيلية"، تستند أرباح القطاعات المعنية بالتقرير إلى معلومات التقارير الداخلية الصادرة من الإدارة والتي تتم مراجعتها بصورة دورية من قبل المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات التشغيلية. إن سياسات القياس التي تستخدمها المجموعة في إعداد التقارير عن القطاعات بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ هي نفس السياسات المستخدمة في بياناتها المالية الموحدة.

الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية لعدم اليقين من التقديرات

الأحكام والتقديرات

يتطلب إعداد هذه البيانات المالية الموحدة من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة، كانت الأحكام الهامة التي اتخذتها الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة هي نفسها التي تم تطبيقها في البيانات المالية الموحدة المدققة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ باستثناء الأحكام الواردة أدناه.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية لعدم اليقين من التقديرات (تابع)

عقود التكافل وإعادة التكافل

تطبق المجموعة نهج تخصيص الأقساط لتبسيط قياس عقود التكافل. عند قياس الالتزامات للتغطية المتبقية ، فإن نهج تخصيص الأقساط يشبه إلى حد كبير المعالجة المحاسبية السابقة للمجموعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية ٤. ومع ذلك ، عند قياس الالتزامات للمطالبات المتكبدة ، تقوم المجموعة الآن بخصم التدفقات النقدية المتوقع حدوثها بعد أكثر من عام واحد من التاريخ في المطالبات التي تم تكبدها وتتضمن تعديل صريح للمخاطر غير المالية.

التزام التغطية المتبقية

بالنسبة للتدفقات النقدية للاستحواذ على التكافل، فإن المجموعة مؤهلة وتختار رسملة جميع التدفقات النقدية للاستحواذ على التكافل عند السداد.

يتمثل تأثير الاعتراف بالتدفقات النقدية للاستحواذ على التكافل كمصروف عند الاعتراف المبدئي لمجموعة عقود التكافل في زيادة التزام التغطية المتبقية عند الاعتراف المبدئي وتقليل احتمالية حدوث أي خسارة لاحقة للعقد المثقل بالالتزامات. ستكون هناك زيادة في التكلفة على الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي، بسبب مصروفات التدفقات النقدية للاستحواذ، يقابلها زيادة في الأرباح المثبتة خلال فترة التغطية. بالنسبة لمجموعات العقود المثقلة بالالتزامات، يتم تحديد الالتزام بالتغطية المتبقية من خلال التدفقات النقدية للوفاء بالعقد.

التزام المطالبات المتكبدة

يتم تقدير التكلفة النهائية للمطالبات المعلقة باستخدام مجموعة من تقنيات عرض المطالبات الاكتوارية القياسية، مثل تشاين لادر وبورنهرت فيرجسون.

الافتراض الرئيسي الذي تقوم عليه هذه التقنيات هو أنه يمكن استخدام خبرة تطور المطالبات السابقة للمجموعة لتوقع تطور المطالبات المستقبلية وبالتالي تكاليف المطالبات النهائية. تقوم هذه الأساليب باستقراء تطور الخسائر المدفوعة والمتكبدة، ومتوسط التكاليف لكل مطالبة (بما في ذلك تكاليف معالجة المطالبات)، وأرقام المطالبات على أساس التطور الملحوظ في السنوات السابقة ومعدلات الخسارة المتوقعة.

يتم تحليل تطور المطالبات التاريخية بشكل أساسي من خلال سنوات الحوادث، ولكن يمكن أيضًا تحليلها بشكل أكبر حسب المنطقة الجغرافية، وكذلك من خلال خطوط الأعمال وأنواع المطالبات الهامة. عادة ما يتم التعامل مع المطالبات الكبيرة بشكل منفصل، إما عن طريق الاحتفاظ بها بالقيمة الاسمية لتقديرات معدّل الخسائر أو توقعها بشكل منفصل لتعكس تطورها المستقبلي. في معظم الحالات، لا يتم عمل افتراضات واضحة فيما يتعلق بالمعدلات المستقبلية لتضخم المطالبات أو نسب الخسارة. وبدلاً من ذلك، فإن الافتراضات المستخدمة هي تلك الضمنية في بيانات تطوير المطالبات التاريخية التي تستند إليها التوقعات. يتم استخدام حكم نوعي إضافي لتقييم المدى الذي قد لا تنطبق عليه الاتجاهات السابقة في المستقبل، (على سبيل المثال، لعكس الأحداث لمرة واحدة، والتغيرات في العوامل الخارجية أو عوامل السوق مثل الأوضاع العامة للمطالبة، والظروف الاقتصادية، ومستويات تضخم المطالبات، القرارات والتشريعات القضائية، فضلاً عن العوامل الداخلية مثل مزيج المحفظة، وميزات السياسة وإجراءات معالجة المطالبات) من أجل الوصول إلى التكلفة النهائية المقدرة للمطالبات التي تعرض نتيجة القيمة المتوقعة المرجحة الاحتمالية من مجموعة النتائج المحتملة، مع الأخذ في الاعتبار كافة الشكوك التي ينطوي عليها الأمر.

تشمل الظروف الرئيسية الأخرى التي تؤثر على موثوقية الافتراضات التباين في معدلات الربح والتأخير في السداد والتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

تعديل المخاطر غير المالية

تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية هو التعويض الذي تطلبه المجموعة لتحمل عدم التأكد بشأن مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية لمجموعات عقود التكافل. يعكس تعديل المخاطر المبلغ الذي ستدفعه شركة التكافل بشكل منطقي لإزالة عدم اليقين من أن التدفقات النقدية المستقبلية ستتجاوز مبلغ القيمة المتوقعة.

قامت المجموعة بتقدير تعديل المخاطر باستخدام نهج مستوى الثقة (احتمال الاكتفاء) عند النسبة المئوية الخامسة والستين. وهذا يعني أن المجموعة قد قيمت عدم اكتراثها بعدم اليقين لجميع خطوط الإنتاج (كمؤشر على التعويض الذي تتطلبه لتحمل المخاطر غير المالية) على أنه يعادل مستوى الثقة المئوي الخامس والستين ناقصًا متوسط التوزيع الاحتمالي المقدر للتدفقات النقدية المستقبلية. قدرت الشركة التوزيع الاحتمالي للتدفقات النقدية المستقبلية، والمبلغ الإضافي فوق القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية المطلوبة لتلبية النسب المئوية المستهدفة.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية لعدم اليقين من التقديرات (تابع)

القيمة العادلة للأوراق المالية غير المدرجة

تم تحديد القيمة العادلة للأوراق المالية غير المدرجة من قبل الإدارة بناءً على تقنيات الأرباح المتعددة وصافي قيمة الأصول باستخدام بيانات السوق القابلة للملاحظة للمنشآت العامة المماثلة، وبعض عوامل الخصم والبيانات المالية غير القابلة للملاحظة للمستثمرين غير العامين المعنيين. قد تكون النتائج الفعلية مختلفة إلى حد كبير.

أحكام القيمة العادلة للاستثمارات العقارية

يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية من قبل مقيمين محترفين مستقلين لأغراض الإفصاح فقط، مع الأخذ بعين الاعتبار عائد الإيجار (منهجية الدخل). يتم إجراء هذا التقدير على أساس سنوي مع الأخذ في الاعتبار إيجار السوق ومتوسط عائد الإيجار. وتعتمد القيمة العادلة على عوامل السوق وتوافر المعلومات.

خسائر الائتمان المتوقعة

إن قياس خسائر الائتمان المتوقعة هو تقدير جوهري يتضمن تحديد المنهجية والنماذج ومدخلات البيانات. يكون للمكونات التالية أثر جوهري على مخصصات خسائر الائتمان لأدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والأرصدة البنكية والودائع الثابتة: تعريف التعثر والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان واحتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر والخسائر الناتجة عن التعثر وتجربة الخسائر التاريخية لكل شريحة أعمار والتي لها تأثير جوهري على مخصص الخسائر الائتمانية لذمم التكافل المدينة والذمم المدينة الأخرى. تقوم المجموعة بإجراء مراجعة دورية للنماذج والمدخلات في النماذج والتحقق من صحتها لتقليل أي فروق بين تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة وتجربة الخسائر الائتمانية الفعلية.

٥ الممتلكات والمعدات

	معدات مكتبية ألف درهم إماراتي	أثاث وتجهيزات ألف درهم إماراتي	مركبات ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
التكلفة				
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	٣,٣٧٥	١١,١٧٠	١٧٢	١٤,٧١٧
الإضافات خلال السنة	٢٨٩	-	-	٢٨٩
استبعادات خلال السنة	(٧٩٦)	(٧,٢٦٦)	-	(٨,٠٦٢)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٢,٨٦٨	٣,٩٠٤	١٧٢	٦,٩٤٤
الإضافات خلال السنة	٩٥	٧٦	-	١٧١
استبعادات خلال السنة	(٥)	١	-	(٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢,٩٥٨	٣,٩٨١	١٧٢	٧,١١١
الاستهلاك المتراكم:				
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	٢,٤٥٩	٧,٦٧٦	١٦٩	١٠,٣٠٤
انخفاض القيمة للسنة	٣٦١	٩٠١	٢	١,٢٦٤
استبعادات خلال السنة	(٧١٦)	(٤,٧٠٤)	-	(٥,٤٢٠)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٢,١٠٤	٣,٨٧٣	١٧١	٦,١٤٨
انخفاض القيمة للسنة	٢٣٦	١٣	١	٢٥٠
استبعادات خلال السنة	(٢)	-	-	(٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢,٣٣٨	٣,٨٨٦	١٧٢	٦,٣٩٦
القيمة الدفترية:				
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٧٦٤	٣١	١	٧٩٦
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٦٢٠	٩٥	-	٧١٥

٦ الأصول غير الملموسة

	برامج كمبيوتر ألف درهم إماراتي	أعمال قيد الإنجاز ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
التكلفة:			
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	١٣,٨٥٤	-	١٣,٨٥٤
الإضافات خلال السنة	-	١٠١	١٠١
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و٢٠٢٣	١٣,٨٥٤	١٠١	١٣,٩٥٥
الإطفاء المتراكم:			
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	١١,٩٩٠	-	١١,٩٩٠
إطفاء خلال السنة	٨٧١	-	٨٧١
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٢,٨٦١	-	١٢,٨٦١
إطفاء خلال الفترة	**٦٠٤**	**-**	**٦٠٤**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**١٣,٤٦٥**	**-**	**١٣,٤٦٥**
القيمة الدفترية:			
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٩٩٣	١٠١	١,٠٩٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٣٨٩**	**١٠١**	**٤٩٠**

٧ الاستثمارات العقارية

تشمل الاستثمارات العقارية قطعة أرض ووحدات سكنية مؤجرة وأخرى قيد الإنشاء، تقع جميع الاستثمارات العقارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تمثل القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية القيمة العادلة للعقارات التي تم تحديدها بواسطة اثنين من مقيمي العقارات المستقلين ممن لديهم مؤهلات مهنية معتمدة مناسبة وخبرة حديثة في تقييم عقارات في نفس الموقع وبنفس فئة العقار الخاضع للتقييم، وتتم مراجعة هذه القيمة بصورة سنوية من قبل مجلس الإدارة. يتم تقييم الاستثمارات العقارية ومراجعتها من قبل مجلس الإدارة بصورة سنوية. تم تحديد القيمة العادلة بناء على طريقة المقارنة للوحدات السكنية المؤجرة وطريقة تقييم الأعمال المتبقية بالنسبة للعقارات قيد الإنشاء.

	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	معدلة ٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي
شقق سكنية*	٢٠,٨٣٤	١٣,٢٦٦
أرض**	٢٣,٢٧٥	١٥,٤٠٢
أعمال قيد الإنجاز**	٣٩,٨٧٥	٢٩,٠٣٧
	٨٣,٩٨٤	٥٧,٧٠٥

* تم تصنيف الشقق السكنية ضمن المستوى ٣ من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: المستوى ٣). يشمل ذلك شقق بقيمة عادلة قدرها ١٢,٣ مليون درهم إماراتي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٥,٨ مليون درهم إماراتي (مُعدلة)) لا تزال قيد الإنشاء.

** إن الأرض التي لا تزال الأعمال الإنشائية جارية عليها والأعمال قيد التنفيذ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ تبلغ قيمتها ٦٣,١ مليون درهم إماراتي يتم بيانها بالقيمة العادلة. يتضمن هذا البند الأرض البالغ قيمتها العادلة ٢٣,٢ مليون درهم إماراتي وأعمال قيد التنفيذ بقيمة ٣٩,١ مليون درهم إماراتي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: أرض لا تزال الأعمال الإنشائية جارية عليها وأعمال قيد الإنجاز بقيمة ٤٤,٤ مليون درهم إماراتي غير مدرجة بقيمتها العادلة، ومن المُقرر تقييم هذه الاستثمارات العقارية قيد الإنشاء بالقيمة العادلة عندما تصبح قيمتها العادلة قابلة للقياس بشكل موثوق أو عندما يتم الانتهاء من الأعمال الإنشائية (أيهما أسبق).

٧ الاستثمارات العقارية (تابع)

٢٠٢٣	شُقق ألف درهم إماراتي	مباني ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
كما في ١ يناير	١٣,٢٦٦	٤٤,٤٣٩	٥٧,٧٠٥
التغير في القيمة العادلة خلال السنة	٧,٥٦٨	٧,٧٨٣	١٥,٤٤١
إضافات إلى الأعمال قيد الإنجاز	-	١٠,٨٣٨	١٠,٨٣٨
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢٠,٨٣٤	٦٣,١٥٠	٨٣,٩٨٤

٢٠٢٢ *(معدلة)*	شُقق ألف درهم إماراتي	مباني ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
كما في ١ يناير	١٦,٠٧٠	٣٨,٨٩٢	٥٤,٩٦٢
التغير في القيمة العادلة خلال السنة	(٢,٨٠٤)	-	(٢,٨٠٤)
إضافات إلى الأعمال قيد الإنجاز	-	٥,٥٤٧	٥,٥٤٧
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٣,٢٦٦	٤٤,٤٣٩	٥٧,٧٠٥

تتمثل إيرادات الإيجار التي تحصل عليها المجموعة من عقاراتها الاستثمارية والتي يتم تأجيرها بموجب عقود إيجار تشغيلي ومصروفات التشغيل المباشرة الناتجة عن إدارة الاستثمارات العقارية فيما يلي:

	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٢ ألف درهم
إيرادات الإيجار	٥٣٢	٤٩٣
مصروفات تشغيلية مباشرة	(١٣٠)	(١٣٤)
إيرادات من استثمارات عقارية	٤٠٢	٣٥٩

٨ استثمارات مُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	معدلة ٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي
صناديق مشتركة	٣٤٣,٢٣٩	١٩٢,٣٤٢
استثمارات صكوك	-	٦٦,٢٣٤
استثمارات حقوق الملكية - غير مدرجة	٤,٧٨٦	٧,٠٨٢
	٣٤٨,٠٢٥	٢٦٥,٦٥٨
العائدة إلى:		
المشتركين	٣٤٣,١٩٦	٢٥٨,٥٣٣
المساهمين	٤,٨٢٩	٧,١٢٥
	٣٤٨,٠٢٥	٢٦٥,٦٥٨
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	٧٩,٧٤٨	٧١,٨٢٧
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٦٨,٢٧٧	١٩٣,٨٣١
	٣٤٨,٠٢٥	٢٦٥,٦٥٨

فيما يلي الحركة في الأصول المالية الأخرى:

	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	
	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي
كما في ١ يناير	٢٦٥,٦٥٨	٣٨٢,٦٧٧
مشتريات خلال السنة	٥٣٨,٩٧٧	١٧٧,٩٦٣
مبيعات خلال السنة	(٥١١,٨١٦)	(٢٢٣,١٠١)
التغير في القيمة العادلة	٥٥,٢٠٦	(٧١,٨٨١)
كما في ٣١ ديسمبر	٣٤٨,٠٢٥	٢٦٥,٦٥٨

٩ عقود التكافل وإعادة التكافل

إن توزيع مجموعات عقود التكافل وإعادة التكافل الصادرة وعقود إعادة التكافل المحتفظ بها، والتي تعتبر أصولا وتلك التي تعتبر التزامات موضحة في الجدول أدناه:

	٢٠٢٣			٢٠٢٢ (معدلة)	
	الأصول ألف درهم إماراتي	الالتزامات ألف درهم إماراتي	الصافي ألف درهم إماراتي	الأصول ألف درهم إماراتي	الالتزامات ألف درهم إماراتي	الصافي ألف درهم إماراتي
عقود التكافل الصادرة	-	-	-			
التأمين على الحياة جماعي والتأمين الصحي	-	(٢٠٦,٦٥١)	(٢٠٦,٦٥١)	-	(١٦٦,٠٧٢)	(١٦٦,٠٧٢)
التأمين على الحياة للأفراد	-	(٣٢٩,٥٩٢)	(٣٢٩,٥٩٢)	١٣١	(٢٤٠,١٤٣)	(٢٤٠,٠١٢)
إجمالي عقود التكافل الصادرة	-	(٥٣٦,٢٤٣)	(٥٣٦,٢٤٣)	١٣١	(٤٠٦,٢١٥)	(٤٠٦,٠٨٤)
عقود إعادة التكافل المحتفظ بها						
التأمين على الحياة جماعي والتأمين الصحي	٣٣,٧٠٠	-	٣٣,٧٠٠	١١,٥٧٥	-	١١,٥٧٥
التأمين على الحياة للأفراد	-	(٣,٤٥٣)	(٣,٤٥٣)	-	(١٣,٨٩٥)	(١٣,٨٩٥)
إجمالي عقود إعادة التكافل المحتفظ بها	٣٣,٧٠٠	(٣,٤٥٣)	٣٠,٢٤٧	١١,٥٧٥	(١٣,٨٩٥)	(٢,٣٢٠)

٩ عقود التكافل وإعادة التكافل (تابع)

تسوية التزامات التغطية المتبقية والتزامات المطالبات المتكبدة على عقود التكافل

٢٠٢٣	التزام التغطية المتبقية		التزام المطالبات المُتكبدة للعقود التي لم يتم قياسها بموجب نهج تخصيص الأقساط	التزام المطالبات المُتكبدة للعقود التي يتم قياسها بموجب نهج تخصيص الأقساط		
عقود التكافل الصادرة	استثناء مكون الخسارة	مكون الخسارة		القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	تعديل المخاطر	الإجمالي
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
أصول عقود التكافل الافتتاحية	٧٦٥	(٦٣٤)	-	-	-	١٣١
التزامات عقود التكافل الافتتاحية	(٢٩٤,٩١٤)	-	(٦,٥٥٣)	(١٠١,٩٧٦)	(٢,٧٧٢)	(٤٠٦,٢١٥)
صافي الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	(٢٩٤,١٤٩)	(٦٣٤)	(٦,٥٥٣)	(١٠١,٩٧٦)	(٢,٧٧٢)	(٤٠٦,٠٨٤)
إيرادات التكافل	٢٢٨,٧٠٥	-	-	-	-	٢٢٨,٧٠٥
مصروفات خدمة التكافل						
مطالبات متكبدة ومصروفات أخرى منسوبة مباشرة	-	-	(٣,٥٧٩)	(١٨٣,٧٨٥)	(٥,٢٣٦)	(١٩٢,٦٠٠)
تغييرات تتعلق بالخدمات السابقة - تعديلات على التزام المطالبات المتكبدة	-	-	٤٧٨	(٣,٧٩٨)	٥,٩٣١	٢,٦١١
خسائر العقود المثقلة بالتزامات وعكس تلك الخسائر	-	(١١,٩٢٠)	-	-	-	(١١,٩٢٠)
إطفاء التدفقات النقدية لاستحواذ التكافل	(٣٤,٩٤٥)	-	-	-	-	(٣٤,٩٤٥)
إجمالي مصروفات خدمة التكافل	(٣٤,٩٤٥)	(١١,٩٢٠)	(٣,١٠١)	(١٨٧,٥٨٣)	٦٩٥	(٢٣٦,٨٥٤)
نتائج خدمة التكافل	١٩٣,٧٦٠	(١١,٩٢٠)	(٣,١٠١)	(١٨٧,٥٨٣)	٦٩٥	(٨,١٤٩)
مصروفات تمويل من عقود التكافل الصادرة	(٥٧,٨٩٥)	٦٣	(١٧)	-	١	(٥٧,٨٤٨)
مكونات الاستثمار	٦٨,٦٦٤	-	(٦٨,٦٦٤)	-	-	-
إجمالي المبالغ المعترف بها في الدخل الشامل	٢٠٤,٥٢٩	(١١,٨٥٧)	(٧١,٧٨٢)	(١٨٧,٥٨٣)	٦٩٦	(٦٥,٩٩٧)
التدفقات النقدية						
أقساط مستلمة	(٤٠٥,٨٢٣)	-	-	-	-	(٤٠٥,٨٢٣)
مطالبات ومصروفات أخرى مدفوعة منسوبة مباشرة	-	-	٧٢,٩٢٣	٢١٢,٧٧٩	-	٢٨٥,٧٠٢
التدفقات النقدية لاستحواذ التكافل المدفوعة	٥٥,٩٥٩	-	-	-	-	٥٥,٩٥٩
إجمالي التدفقات النقدية	(٣٤٩,٨٦٤)	-	٧٢,٩٢٣	٢١٢,٧٧٩	-	(٦٤,١٦٢)
صافي التزامات عقود التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	(٤٣٩,٤٨٤)	(١٢,٤٩١)	(٥,٤١٢)	(٧٦,٧٨٠)	(٢,٠٧٦)	(٥٣٦,٢٤٣)
أصول عقود التكافل	-	-				
التزامات عقود التكافل	(٤٣٩,٤٨٤)	(١٢,٤٩١)	(٥,٤١٢)	(٧٦,٧٨٠)	(٢,٠٧٦)	(٥٣٦,٢٤٣)
صافي التزامات عقود التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	(٤٣٩,٤٨٤)	(١٢,٤٩١)	(٥,٤١٢)	(٧٦,٧٨٠)	(٢,٠٧٦)	(٥٣٦,٢٤٣)

٩ عقود التكافل وإعادة التكافل (تابع)

تسوية التزام التغطية المتبقية والتزام المطالبات المتكبدة لعقود التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ *(معدلة)*	التزام التغطية المتبقية		التزام المطالبات المُتكبدة على العقود التي لم يتم قياسها بموجب نهج تخصيص الأقساط	التزام المطالبات المُتكبدة على العقود التي يتم قياسها بموجب نهج تخصيص الأقساط		الإجمالي
	استثناء مكون الخسارة	مكون الخسارة		القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	تعديل المخاطر	
عقود التكافل الصادرة	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
أصول عقود التكافل الافتتاحية	١,١٥٢	-	-	-	-	١,١٥٢
التزامات عقود التكافل الافتتاحية	(٣٠٢,٧٥٤)	-	(٤,٤٠٤)	(١٤٧,٨٨٧)	(٥,٤٤٥)	(٤٦٠,٤٩٠)
صافي الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٢	(٣٠١,٦٠٢)	-	(٤,٤٠٤)	(١٤٧,٨٨٧)	(٥,٤٤٥)	(٤٥٩,٣٣٨)
إيرادات التكافل	٣٤٢,٧٥٣	-	-	-	-	٣٤٢,٧٥٣
مصروفات خدمة التكافل						
مطالبات متكبدة ومصروفات أخرى منسوبة مباشرة	-	-	(٦,٢٠٨)	(٢٩٤,٢٨٩)	(٨,١٢٤)	(٣٠٨,٦٢١)
تغييرات تتعلق بالخدمات السابقة - تعديلات على التزام المطالبات المتكبدة	-	-	١,٣٢١	٥,٤٥٧	١٠,٧٩٧	١٧,٥٧٥
خسائر العقود المثقلة بالتزامات وعكس تلك الخسائر	-	(٥٨٨)	-	-	-	(٥٨٨)
إطفاء التدفقات النقدية لاستحواذ التكافل	(٢٥,٧٨٢)	-	-	-	-	(٢٥,٧٨٢)
إجمالي مصروفات خدمة التكافل	(٢٥,٧٨٢)	(٥٨٨)	(٤,٨٨٧)	(٢٨٨,٨٣٢)	٢,٦٧٣	(٣١٧,٤١٦)
نتائج خدمة التكافل	٣١٦,٩٧١	(٥٨٨)	(٤,٨٨٧)	(٢٨٨,٨٣٢)	٢,٦٧٣	٢٥,٣٣٧
مصروفات إيرادات تمويل من عقود التكافل الصادرة	(١٥,٠٩٤)	(٤٦)	(٥)	-	-	(١٥,١٤٥)
مكونات الاستثمار	٩٠,٣٦٩	-	(٩٠,٣٦٩)	-	-	-
إجمالي المبالغ المعترف بها في الدخل الشامل	٣٩٢,٢٤٦	(٦٣٤)	(٩٥,٢٦١)	(٢٨٨,٨٣٢)	٢,٦٧٣	١٠,١٩٢
التدفقات النقدية						
أقساط مستلمة	(٤٢٦,٩١٩)	-	-	-	-	(٤٢٦,٩١٩)
مطالبات ومصروفات أخرى مدفوعة منسوبة مباشرة	-	-	٩٣,١١٢	٣٣٤,٧٤٢	-	٤٢٧,٨٥٤
التدفقات النقدية لاستحواذ التكافل المدفوعة	٤٢,١٢٧	-	-	-	-	٤٢,١٢٧
إجمالي التدفقات النقدية	(٣٨٤,٧٩٢)	-	٩٣,١١٢	٣٣٤,٧٤٢	-	٤٣,٠٦٢
صافي التزامات عقود التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	(٢٩٤,١٤٨)	(٦٣٤)	(٦,٥٥٣)	(١٠١,٩٧٧)	(٢,٧٧٢)	(٤٠٦,٠٨٤)
أصول عقود التكافل	٧٦٥	(٦٣٤)	-	-	-	١٣١
التزامات عقود التكافل	(٢٩٤,٩١٣)	-	(٦,٥٥٣)	(١٠١,٩٧٧)	(٢,٧٧٢)	(٤٠٦,٢١٥)
صافي التزامات عقود التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	(٢٩٤,١٤٨)	(٦٣٤)	(٦,٥٥٣)	(١٠١,٩٧٧)	(٢,٧٧٢)	(٤٠٦,٠٨٤)

٩ عقود التكافل وإعادة التكافل (تابع)

تسوية مكونات التزامات عقود التكافل - العقود التي لم يتم قياسها بموجب نهج تخصيص الأقساط

٢٠٢٣	أفضل تقدير للالتزامات ألف درهم إماراتي	تعديل المخاطر ألف درهم إماراتي	هامش الخدمة التعاقدية ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
أصول عقود التكافل الافتتاحية	٧٥٩	(٧١)	(٥٥٧)	١٣١
التزامات عقود التكافل الافتتاحية	(٢١٧,٢٢٦)	(٧,٧٣٧)	(١٥,١٨٠)	(٢٤٠,١٤٣)
صافي الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	(٢١٦,٤٦٧)	(٧,٨٠٨)	(١٥,٧٣٧)	(٢٤٠,٠١٢)
تغييرات تتعلق بالخدمات الحالية				
هامش الخدمة التعاقدية المعترف به في الأرباح أو الخسائر	-	-	١,٤٢٢	١,٤٢٢
تعديل المخاطر المعترف به في الأرباح أو الخسائر	-	٨٨٥	-	٨٨٥
- تعديلات نتيجة الخبرة السابقة	٤,٨٥٦	(٣٩٨)	-	٤,٤٥٨
تغييرات تتعلق بالخدمات المستقبلية				
- عقود معترف بها مبدئيًا خلال الفترة	(١,٠١٦)	(١,٦٣١)	(٣٦٦)	(٣,٠١٣)
- تغيرات في التقديرات المعدلة لهامش الخدمة التعاقدية	(٣٥٦)	(٢٤٢)	٥٩٨	-
- تغيرات في التقديرات التي تؤدي إلى عقود مثقلة بالالتزامات وعكس قيود خسائر	(٤,٦٦٤)	٣٠	-	(٤,٦٣٤)
تغييرات تتعلق بالخدمات السابقة - تعديلات على التزام المطالبات المتكبّدة	١٩	٤٥٨	-	٤٧٧
مصروفات تمويل التكافل من خلال الأرباح أو الخسائر	(٥٧,٨٠٦)	-	(٤٢)	(٥٧,٨٤٨)
إجمالي التغيرات في بيان الدخل الشامل	(٥٨,٩٦٧)	(٨٩٨)	١,٦١٢	(٥٨,٢٥٣)
أقساط مستلمة	(١٢٤,٥٣٨)	-	-	(١٢٤,٥٣٨)
مطالبات ومصروفات أخرى مدفوعة منسوبة مباشرة	٧٢,٩٢٧	-	-	٧٢,٩٢٧
التدفقات النقدية لاستحواذ التكافل المدفوعة	٢٠,٢٨٤	-	-	٢٠,٢٨٤
إجمالي التدفقات النقدية	(٣١,٣٢٧)	-	-	(٣١,٣٢٧)
صافي التزامات عقود التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	(٣٠٦,٧٦١)	(٨,٧٠٦)	(١٤,١٢٥)	(٣٢٩,٥٩٢)
أصول عقود التكافل	-	-	-	-
التزامات عقود التكافل	(٣٠٦,٧٦١)	(٨,٧٠٦)	(١٤,١٢٥)	(٣٢٩,٥٩٢)
صافي التزامات عقود التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	(٣٠٦,٧٦١)	(٨,٧٠٦)	(١٤,١٢٥)	(٣٢٩,٥٩٢)

٩ عقود التكافل وإعادة التكافل (تابع)

تسوية مكونات التزامات عقود التكافل - العقود التي لم يتم قياسها بموجب نهج تخصيص الأقساط

٢٠٢٢ *(معدلة)*	أفضل تقدير للالتزامات ألف درهم إماراتي	تعديل المخاطر ألف درهم إماراتي	هامش الخدمة التعاقدية ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
أصول عقود التكافل الافتتاحية	١,٢١٣	(٦٠)	(١)	١,١٥٢
التزامات عقود التكافل الافتتاحية	(٢١٢,٢٠٦)	(٩,٢٣٧)	(٥,٤٣٦)	(٢٢٦,٨٧٩)
صافي الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٢	(٢١٠,٩٩٣)	(٩,٢٩٧)	(٥,٤٣٧)	(٢٢٥,٧٢٧)
تغييرات تتعلق بالخدمات الحالية				
- هامش الخدمة التعاقدية المعترف به في الأرباح أو الخسائر	-	-	١,٧١٠	١,٧١٠
- تعديل المخاطر المعترف به في الأرباح والخسائر	-	٨٢٠	-	٨٢٠
- تعديلات نتيجة الخبرة السابقة	(٤,٠٤٦)	(١,٣٣٦)	-	(٥,٣٨٢)
تغييرات تتعلق بالخدمات المستقبلية				
- عقود معترف بها مبدئيًا خلال الفترة	٧,٢٣٧	(٨٧١)	(٦,٣٦٦)	-
- تغيرات في التقديرات المعدلة لهامش الخدمة التعاقدية	٥,٧٤٤	(١١٧)	(٥,٦٢٧)	-
- تغيرات في التقديرات التي تؤدي إلى عقود مثقلة بالالتزامات وعكس قيود خسائر	(٦,١١٧)	١,٦٨٧	-	(٤,٤٣٠)
تغييرات تتعلق بالخدمات السابقة - تعديلات على التزام المطالبات المتكبّدة	١٤	١,٣٠٦	-	١,٣٢٠
مصروفات تمويل التكافل من خلال الأرباح أو الخسائر	(١٥,١٢٨)	-	(١٧)	(١٥,١٤٥)
إجمالي التغيرات في بيان الدخل الشامل	(١٢,٢٩٦)	١,٤٨٩	(١٠,٣٠٠)	(٢١,١٠٧)
أقساط مستلمة	(٩٨,٦٩٣)	-	-	(٩٨,٦٩٣)
مطالبات ومصروفات أخرى مدفوعة منسوبة مباشرة	٩٣,١١١	-	-	٩٣,١١١
التدفقات النقدية لاستحواذ التكافل المدفوعة	١٢,٤٠٤	-	-	١٢,٤٠٤
إجمالي التدفقات النقدية	٦,٨٢٢	-	-	٦,٨٢٢
صافي التزامات عقود التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	(٢١٦,٤٦٧)	(٧,٨٠٨)	(١٥,٧٣٧)	(٢٤٠,٠١٢)
أصول عقود التكافل	٧٥٩	(٧١)	(٥٥٧)	١٣١
التزامات عقود التكافل	(٢١٧,٢٢٦)	(٧,٧٣٧)	(١٥,١٨٠)	(٢٤٠,١٤٣)
صافي التزامات عقود التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	(٢١٦,٤٦٧)	(٧,٨٠٨)	(١٥,٧٣٧)	(٢٤٠,٠١٢)

٩ عقود التكافل وإعادة التكافل (تابع)

تسوية أصول التغطية المتبقية وأصول المطالبات المتكبدة لعقود إعادة التكافل

٢٠٢٣	أصول التغطية المتبقية		التزام المطالبات المُتكبدة للعقود التي لم يتم قياسها بموجب نهج تخصيص الأقساط	التزام المطالبات المُتكبدة للعقود التي يتم قياسها بموجب نهج تخصيص الأقساط		الإجمالي
	استثناء مكون الخسارة	مكون الخسارة		القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية	تعديل المخاطر	
عقود إعادة التكافل الصادرة	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
أصول عقود إعادة التكافل الافتتاحية	(١١,٩١٩)	-	-	٢٢,٨١٨	٦٧٦	١١,٥٧٥
التزامات عقود إعادة التكافل الافتتاحية	(١٤,٧٢٥)	-	٨٣٠	-	-	(١٣,٨٩٥)
صافي الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	(٢٦,٦٤٤)	-	٨٣٠	٢٢,٨١٨	٦٧٦	(٢,٣٢٠)
مُخصص أقساط إعادة التكافل	(١٠٥,٧٩٠)	-	-	-	-	(١٠٥,٧٩٠)
مبالغ قابلة للاسترداد من المطالبات والمصروفات الأخرى	-	-	١٣٨	٨٩,٩٩٤	١,٦٩٣	٩١,٨٢٥
تغييرات تتعلق بالخدمات السابقة - تعديلات على التزام المطالبات المتكبّدة	-	-	١٢	٩,٠٥٨	(١,٣٤٠)	٧,٧٣٠
تغيرات في التدفقات النقدية للوفاء غير المعدلة لهامش الخدمة التعاقدية الأساسي	-	٩,١٨١	-	-	-	٩,١٨١
مصروفات منسوبة مباشرة بإعادة التكافل	-	-	(٥٧١)	(١,١١٤)	-	(١,٦٨٥)
صافي (مصروفات)/ إيرادات عقود إعادة التكافل المُحتفظ بها	(١٠٥,٧٩٠)	٩,١٨١	(٤٢١)	٩٧,٩٣٨	٣٥٣	١,٢٦١
إيرادات التمويل من عقود إعادة التكافل الصادرة	١,٣٤٠	-	٢	-	-	١,٣٤٢
إجمالي المبالغ المعترف بها في الدخل الشامل	(١٠٤,٤٥٠)	٩,١٨١	(٤١٩)	٩٧,٩٣٨	٣٥٣	٢,٦٠٣
التدفقات النقدية						
صافي أقساط مدفوعة إلى إعادة التكافل بعد خصم العمولة	٨٩,٤٢٤	-	-	-	-	٨٩,٤٢٤
مبالغ مُستردة من إعادة التكافل	-	-	٢,٠٢٣	(٦٣,٤٧٩)	-	(٦١,٤٥٦)
مصروفات مدفوعة منسوبة مباشرة	-	-	٦٥٣	١,٣٤٣	-	١,٩٩٦
إجمالي التدفقات النقدية	٨٩,٤٢٤	-	٢,٦٧٦	(٦٢,١٣٦)	-	٢٩,٩٦٤
صافي التزامات عقود إعادة التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	(٤١,٦٧٠)	٩,١٨١	٣,٠٨٧	٥٨,٦٢٠	١,٠٢٩	٣٠,٢٤٧
أصول عقود إعادة التكافل	(٢٧,٧٦٢)	١,٨١٣	-	٥٨,٦٢٠	١,٠٢٩	٣٣,٧٠٠
التزامات عقود إعادة التكافل	(١٣,٩٠٨)	٧,٣٦٨	٣,٠٨٧	-	-	(٣,٤٥٣)
صافي التزامات عقود إعادة لتكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	(٤١,٦٧٠)	٩,١٨١	٣,٠٨٧	٥٨,٦٢٠	١,٠٢٩	٣٠,٢٤٧

٩ عقود التكافل وإعادة التكافل (تابع)

تسوية أصول التغطية المتبقية وأصول المطالبات المتكبدة لعقود إعادة التكافل

٢٠٢٢ *(معدلة)*	أصول التغطية المتبقية		التزام المطالبات المُتكبدة للعقود التي لم يتم قياسها بموجب نهج تخصيص الأقساط	التزام المطالبات المُتكبدة للعقود التي يتم قياسها بموجب نهج تخصيص الأقساط		الإجمالي
	استثناء مكون الخسارة	مكون الخسارة		القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	تعديل المخاطر	
عقود إعادة التكافل الصادرة *(معدلة)*	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
أصول عقود إعادة التكافل الافتتاحية	(٣٠,٦٧٠)	-	-	٦٢,٣٧٢	١,٤٣٦	٣٣,١٣٨
التزامات عقود إعادة التكافل الافتتاحية	(١٢,٨٧٣)	-	١,٦٢٥	-	-	(١١,٢٤٨)
صافي الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٢	(٤٣,٥٤٣)	-	١,٦٢٥	٦٢,٣٧٢	١,٤٣٦	٢١,٨٩٠
تخصيص أقساط شركة إعادة التأمين	(١٠٤,١٥١)	-	-	-	-	(١٠٤,١٥١)
مبالغ قابلة للاسترداد من المطالبات والمصروفات الأخرى	-	-	(٥٦٥)	٨٤,٤٣٣	٢,٥٩٤	٨٦,٤٦٢
تغييرات تتعلق بالخدمات السابقة - تعديلات على التزام المطالبات المتكبّدة	-	-	(٥٨)	(٥,٧٤٧)	(٣,٣٥٤)	(٩,١٥٩)
تغيرات في التدفقات النقدية للوفاء غير المعدلة لهامش الخدمة التعاقدية الأساسي	-	-	-	-	-	-
صافي (مصروفات)/ إيرادات عقود إعادة التكافل المُحتفظ بها	(١٠٤,١٥١)	-	(٦٢٣)	٧٨,٦٨٦	(٧٦٠)	(٢٦,٨٤٨)
(مصروفات)/ إيرادات التمويل من عقود إعادة التكافل الصادرة	(٢,٥٢٣)	-	٤	-	-	(٢,٥١٩)
إجمالي المبالغ المعترف بها في الدخل الشامل	(١٠٦,٦٧٤)	-	(٦١٩)	٧٨,٦٨٦	(٧٦٠)	(٢٩,٣٦٧)
التدفقات النقدية						
صافي أقساط مدفوعة إلى إعادة التكافل بعد خصم العمولة	١٢٣,٥٧٣	-	-	-	-	١٢٣,٥٧٣
مبالغ مُستردة من إعادة التكافل	-	-	(١٧٦)	(١١٨,٢٤٠)	-	(١١٨,٤١٦)
إجمالي التدفقات النقدية	١٢٣,٥٧٣	-	(١٧٦)	(١١٨,٢٤٠)	-	٥,١٥٧
صافي التزامات عقود إعادة التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	(٢٦,٦٤٤)	-	٨٣٠	٢٢,٨١٨	٦٧٦	(٢,٣٢٠)
أصول عقود إعادة التكافل	(١١,٩١٩)	-	-	٢٢,٨١٨	٦٧٦	١١,٥٧٥
التزامات عقود إعادة التكافل	(١٤,٧٢٥)	-	٨٣٠	-	-	(١٣,٨٩٥)
صافي التزامات عقود إعادة لتكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	(٢٦,٦٤٤)	-	٨٣٠	٢٢,٨١٨	٦٧٦	(٢,٣٢٠)

٩ عقود التكافل وإعادة التكافل (تابع)

تسوية مكونات التزامات عقود إعادة التكافل - العقود التي لم يتم قياسها بموجب نهج تخصيص الأقساط

٢٠٢٣	أفضل تقدير للالتزامات ألف درهم إماراتي	تعديل المخاطر ألف درهم إماراتي	هامش الخدمة التعاقدية ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
التزامات عقود إعادة التكافل الافتتاحية كما في ١ يناير ٢٠٢٣	(١٦,٨٢٣)	١,١٧٣	١,٧٥٥	(١٣,٨٩٥)
تغييرات تتعلق بالخدمات الحالية				
هامش الخدمة التعاقدية المعترف به في الأرباح أو الخسائر	-	-	١,٤١١	١,٤١١
- تعديل المخاطر المعترف به في الأرباح والخسائر	-	٧٦	-	٧٦
- تعديلات نتيجة الخبرة السابقة	(١,٧٥٩)	(٧)	-	(١,٧٦٦)
تغييرات تتعلق بالخدمات المستقبلية				
- عقود معترف بها مبدئيًا في الفترة	(١٥٤)	١٥	١٣٩	-
- تغيرات في التقديرات المعدلة لهامش الخدمة التعاقدية	٨,٣٧٦	(٧٠٧)	(٧,٦٦٨)	١
- تغيرات في التقديرات التي تؤدي إلى عقود مثقلة بالالتزامات وعكس قيود خسائر	-	-	٧,٣٦٨	٧,٣٦٨
- تغييرات تتعلق بالخدمات السابقة - تعديلات على التزامات المطالبات المتكبّدة	(١١)	٢٣	-	١٢
- مصروفات تمويل إعادة التكافل من خلال الأرباح أو الخسائر	١,٢٧٦	-	٦٧	١,٣٤٣
إجمالي التغيرات في بيان الدخل الشامل	٧,٧٢٨	(٦٠٠)	١,٣١٧	٨,٤٤٥
أقساط مدفوعة إلى شركة إعادة التأمين بعد خصم العمولة	(٦٧٦)	-	-	(٦٧٦)
مبالغ مُستردة من إعادة التكافل	٢,٠٢٠	-	-	٢,٠٢٠
مصروفات مدفوعة منسوبة مباشرة	٦٥٣	-	-	٦٥٣
إجمالي التدفقات النقدية	١,٩٩٧	-	-	١,٩٩٧
التزامات عقود إعادة التكافل الختامية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	(٧,٠٩٨)	٥٧٣	٣,٠٧٢	(٣,٤٥٣)

٩ عقود التكافل وإعادة التكافل (تابع)

تسوية مكونات التزامات عقود إعادة التكافل - العقود التي لم يتم قياسها بموجب نهج تخصيص الأقساط

٢٠٢٢ *(معدلة)*	أفضل تقدير للالتزامات ألف درهم إماراتي	تعديل المخاطر ألف درهم إماراتي	هامش الخدمة التعاقدية ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
التزامات عقود إعادة التكافل الافتتاحية كما في ١ يناير ٢٠٢٢	(١٢,٤٢٩)	٩٨٤	١٩٧	(١١,٢٤٨)
تغييرات تتعلق بالخدمات الحالية				
- هامش الخدمة التعاقدية المعترف به في الأرباح أو الخسائر	-	-	(٢٣٠)	(٢٣٠)
- تعديل المخاطر المعترف به في الأرباح والخسائر	-	٩٦	-	٩٦
- تعديلات نتيجة الخبرة السابقة	(٢,٦٠٠)	٣٥	-	(٢,٥٦٥)
تغييرات تتعلق بالخدمات المستقبلية				
- تغيرات في التقديرات المعدلة لهامش الخدمة التعاقدية	(١,٨٩٤)	١١٣	١,٧٨١	-
- تغييرات تتعلق بالخدمات السابقة - تعديلات على التزامات المطالبات المتكبّدة	(٣)	(٥٥)	-	(٥٨)
مصروفات تمويل إعادة التكافل من خلال الأرباح أو الخسائر	(٢,٥٢٦)	-	٧	(٢,٥١٩)
إجمالي التغيرات في بيان الدخل الشامل	(٧,٠٢٣)	١٨٩	١,٥٥٨	(٥,٢٧٦)
صافي أقساط مدفوعة إلى إعادة التكافل بعد خصم العمولة	٢,٨٠٥	-	-	٢,٨٠٥
مبالغ مُستردة من إعادة التكافل	(٨٩٥)	-	-	(٨٩٥)
مصروفات مدفوعة منسوبة مباشرة	٧١٩	-	-	٧١٩
إجمالي التدفقات النقدية	٢,٦٢٩	-	-	٢,٦٢٩
التزامات عقود إعادة التكافل الختامية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	(١٦,٨٢٣)	١,١٧٣	١,٧٥٥	(١٣,٨٩٥)

٩ عقود التكافل وإعادة التكافل (تابع)

بالإضافة إلى اختبار السيناريوهات، فإن تطوير التزامات التكافل يوفر مقياسًا لقدرة المجموعة على تقدير القيمة النهائية للمطالبات. يوضح النصف العلوي من كل جدول كيف أن تقدير المجموعة لالتزاماتها عن المطالبات المتكبدة لكل سنة حادث قد تغير في نهاية السنوات المتعاقبة. بينما يوضح النصف السفلي من الجدول مطابقة قيمة المطالبات المتراكمة مع القيمة المدرجة في بيان المركز المالي. توضح الجداول التالية تقديرات المجموعة لإجمالي التزاماتها عن المطالبات المتكبدة للسنوات حتى عام ٢٠٢٣.

إجمالي التزامات عقود التكافل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ للعقود التي تم قياسها بموجب نهج تخصيص الأقساط

معدّلة	٢٠٢١ فما قبلها ألف درهم إماراتي	٢٠٢٢ ألف درهم ماراتي	٢٠٢٣ **ألف درهم ماراتي**	**الإجمالي ألف درهم ماراتي**
في نهاية كل سنة تقرير	١,٢٣٣,٧٩٥	٢٧٩,٠٣٨	١٦٠,٨٤٦	١,٦٧٣,٦٧٩
بعد سنة واحدة	٧٤٢,١٦٥	٢٣١,٤٧٨	-	٩٧٣,٦٤٣
بعد سنتين	٦٧٧,٦٧٦	-		٦٧٧,٦٧٦
تقدير المطالبات المتراكمة	٦٧٧,٦٧٦	٢٣١,٤٧٨	١٦٠,٨٤٦	١,٠٧٠,٠٠٠
الدفعات المتراكمة حتى تاريخه	(٦٦٩,١٧٠)	(٢٢٨,١٩١)	**(٩٩,٥٥٦)**	**(٩٩٦,٩١٧)**
احتياطي مصروفات تسوية الخسائر غير المخصصة	-	-	-	٣٥٨
مطالبات مستحقة	-	-	-	٦٩٦
الإجمالي الكلي للالتزامات غير المخصومة المتعلقة بالمطالبات المتكبدة	-	-	-	٧٤,١٣٧
مصروفات منسوبة	-	-	-	٢,٦٤٣
إجمالي الاحتياطيات المخصومة المدرجة في بيان المركز المالي	-	-	-	٧٦,٧٨٠
تعديل المخاطر	-	-	-	٢,٠٧٦

إجمالي التزامات عقود إعادة التكافل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ للعقود التي تم قياسها بموجب نهج تخصيص الأقساط

معدّلة	٢٠٢١ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٢ ألف درهم ماراتي	٢٠٢٣ **ألف درهم ماراتي**	**الإجمالي ألف درهم ماراتي**
في نهاية كل سنة تقرير	٤٧٥,٧٦٤	٩٤,٠٢٩	٩٦,٥٥٦	٦٦٦,٣٤٩
بعد سنة واحدة	٣٠١,١٧٥	٨٨,٧٣٥	-	٣٨٩,٩١٠
بعد سنتين	٢٤٨,١٦٤	-	-	٢٤٨,١٦٤
تقدير المطالبات المتراكمة	٢٤٨,١٦٤	٨٨,٧٣٥	٩٦,٥٥٦	٤٣٣,٤٥٥
الدفعات المتراكمة حتى تاريخه	(٢٤٧,٤٤٣)	(٨٧,٣٦٨)	(٦١,٥٧٣)	(٣٩٦,٣٨٤)
احتياطي مصروفات تسوية الخسائر غير المخصصة	-	-	-	-
مطالبات مستحقة	-	-	-	٢١,٨٧٢
الإجمالي الكلي للالتزامات غير المخصومة المتعلقة بالمطالبات المتكبدة	-	-	-	٥٨,٩٤٣
مصروفات منسوبة	-	-	-	(٢٨)
مخاطر غير فعالة لإعادة التكافل	-	-	-	**(٢٩٥)**
إجمالي الاحتياطيات المخصومة المدرجة في بيان المركز المالي	-	-	-	٥٨,٦٢٠
تعديل المخاطر	-	-	-	١,٠٢٩

١٠ أرصدة مدينة أخرى

	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	معدلة ٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي
مصروفات مدفوعة مقدمًا	١,٧٥٩	١,٥١٣
ذمم مدينة أخرى	٧,٧١٥	١٨,٨١٥
سلفيات	٦٣١	٧٠٠
ذمم استثمار مدينة	٣٤٣	٦٩٩
	١٠,٤٤٨	٢١,٧٢٧
عائدة إلى:		
المشتركين	٥,٦٤٨	١٨,٢٤٩
المساهمين	٤,٨٠٠	٣,٤٧٨
	١٠,٤٤٨	٢١,٧٢٧

١١ ودائع قانونية

يتم الاحتفاظ بودائع قانوني بمبلغ ٤ مليون درهم إماراتي وفقًا لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة (٤٨) لسنة ٢٠٢٣ (القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المُتحدة رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧، وتعديلات، سابقًا) لغرض إجراء عمليات التكافل في دولة الإمارات العربية المتحدة وهي غير متاحة لتمويل العمليات اليومية للمجموعة.

١٢ النقد والأرصدة المصرفية

	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	معدلة ٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي
نقد في الصندوق	٤٥	٧٦١
نقد لدى البنوك	٦٢,٦٥٦	٦٢,٠٧٠
وديعة لأجل ذات فترة استحقاق أكثر من ٣ أشهر	١٣,٦١٠	٤١,١٤٢
ناقصًا: خسائر الائتمان المتوقعة	(٧٠)	(٥٠)
النقد والأرصدة المصرفية	٧٦,٢٤١	١٠٣,٩٢٣
عائدة إلى:		
المشتركين	٥٠,٧٩١	٩٠,٨٧٥
المساهمين	٢٥,٤٥٠	١٣,٠٤٨
	٧٦,٢٤١	١٠٣,٩٢٣

لغرض التدفقات النقدية، يتمثل النقد وما يعادله في نهاية كل سنة بما يلي:

	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	معدلة ٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي
النقد والأرصدة المصرفية	٧٦,٢٤١	١٠٣,٩٢٣
زائدًا: خسائر الائتمان المتوقعة	٧٠	٥٠
ناقصًا: وديعة لأجل ذات فترة استحقاق أكثر من ٣ أشهر	(١٣,٦١٠)	(٤١,١٤٢)
النقد وما يعادله	٦٢,٧٠١	٦٢,٨٣١

١٣ رأس المال

	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي
المُصرّح به والمُصدر والمدفوع بالكامل		
١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ سهمًا عاديًا بقيمة ١ درهم للسهم الواحد.	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠

١٤ الاحتياطيات القانونية

احتياطي قانوني

وفقًا للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ والنظام الأساسي للمجموعة، يتعين تحويل ١٠٪ من صافي الأرباح إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع حتى يبلغ رصيد هذا الاحتياطي ما يعادل ٥٠٪ من رأس المال المدفوع للمجموعة.

احتياطي نظامي

وفقًا للمادة ٣٤ من قرار مجلس إدارة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٩، خصصت المجموعة مبلغًا يعادل ٠,٥٪ من إجمالي مساهمات إعادة التكافل المُسندة في جميع الفئات لاحتياطي إعادة التكافل اعتبارًا من تاريخ نفاذ هذا القرار.

على أن يتراكم هذا الاحتياطي عامًا بعد عام ولا يجوز التصرف فيه دون موافقة خطية من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

احتياطي إعادة التكافل

وفقًا للمادة ٣٤ من قرار مجلس الإدارة رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٩ الصادر من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، قامت الشركة بتكوين احتياطي إعادة التأمين وتحويل مبلغ ٠,٦٩٨ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٢: ٠,٤٣٨ مليون درهم إماراتي) من الأرباح المحتجزة إلى احتياطي إعادة التكافل. يتعين على الشركة تجميع هذا الاحتياطي سنة تلو الأخرى ولا يجوز التصرف في الاحتياطي دون الحصول على موافقة خطية من المدير العام لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

١٥ إجمالي المساهمات المكتتبة

تم الإفصاح أدناه عن التفاصيل المتعلقة بإجمالي المساهمات المكتتبة للامتثال لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ولا يتم احتسابها وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧.

٢٠٢٣	التكافل على الحياة ألف درهم إماراتي	التكافل على تكوين الأموال ألف درهم إماراتي	التكافل الصحي ألف درهم إماراتي	التأمين على الممتلكات والمسؤوليات ألف درهم إماراتي	جميع أنواع الأعمال مجتمعة ألف درهم إماراتي
المساهمات المكتتبة المباشرة	١٢٦,٤٨٤	-	٢٧٢,٦٣٥	-	٣٩٩,١١٩
أعمال مفترضة					
أجنبية	-	-	-	-	-
محلية	-	-	-	-	-
إجمالي الأعمال المفترضة	-	-	-	-	-
إجمالي المساهمات الكلية المكتتبة	١٢٦,٤٨٤	-	٢٧٢,٦٣٥	-	٣٩٩,١١٩
٢٠٢٢					
المساهمات المكتتبة المباشرة	١٠٠,٠٩٦	-	٢٥٤,٣٤٤	-	٣٥٤,٤٤٠
أعمال مفترضة					
أجنبية	-	-	-	-	-
محلية	-	-	-	-	-
إجمالي الأعمال المفترضة	-	-	-	-	-
إجمالي المساهمات الكلية المكتتبة	١٠٠,٠٩٦	-	٢٥٤,٣٤٤	-	٣٥٤,٤٤٠

١٦ ذمم دائنة أخرى

	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي
مبالغ مستحقة لهيئة صحة دبي	١٧,٧٠٦	١٧,٥٦٩
حسابات دائنة	١٦,٣٢٧	١٢,٢٢٤
مصروفات مستحقة	٢,٢٦١	٤٣٣
مستحقات متعلقة بالموظفين	٢,٥٩٧	٥٤٤
احتياطيات عامة	-	٥٧٤
ذمم دائنة أخرى	١٥,٠٣٢	٢٠,٦٦٤
	٥٣,٩٢٣	٥٢,٠٠٨
عائدة إلى:		
المشتركين	١٨,٣٧٠	١٧,٨١٠
المساهمين	٣٥,٥٥٣	٣٤,١٩٨
	٥٣,٩٢٣	٥٢,٠٠٨

١٧ قرض حسن

	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	معدلة ٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي
(١) العجز في حساب المشتركين:		
كما في ١ يناير	(٩٣,٥١٦)	(١,٣١١)
فائض / (عجز) خلال السنة	٢٧,٧٩٢	(٩٢,٢٠٥)
كما في ٣١ ديسمبر	(٦٥,٧٢٤)	(٩٣,٥١٦)

	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	معدلة ٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي
(٢) قرض حسن من المساهمين		
كما في ١ يناير	٩٣,٥١٦	١,٣١١
استرداد / (مخصص) خلال السنة	(٢٧,٧٩٢)	٩٢,٢٠٥
كما في ٣١ ديسمبر	٦٥,٧٢٤	٩٣,٥١٦

١٨ إيرادات التكافل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	التأمين على الحياة جماعي والتأمين الصحي ألف درهم إماراتي	التأمين على الحياة للأفراد ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
هامش الخدمة التعاقدية المعترف به للخدمات المقدمة	-	١,٤٢٢	١,٤٢٢
تغيير في تعديل المخاطر غير المالية للمخاطر المنتهية	-	٨٩٠	٨٩٠
مصروفات المطالبات المتكبدة المتوقعة ومصروفات خدمة التكافل الأخرى	-	٧,٩٥٦	٧,٩٥٦
تعديلات نتيجة الخبرة السابقة	-	٢٤	٢٤
استرداد التدفقات النقدية لاستحواذ التكافل	-	٥,٠٦٥	٥,٠٦٥
عقود لم يتم قياسها بموجب نهج تخصيص الأقساط	-	١٥,٣٥٧	١٥,٣٥٧
عقود مقاسة بموجب نهج تخصيص الأقساط	٢١٣,٣٤٨	-	٢١٣,٣٤٨
إجمالي إيرادات التكافل	٢١٣,٣٤٨	١٥,٣٥٧	٢٢٨,٧٠٥

١٨ إيرادات التكافل (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ *(معدلة)*	التأمين على الحياة جماعي والتأمين الصحي ألف درهم إماراتي	التأمين على الحياة للأفراد ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
هامش الخدمة التعاقدية المعترف به للخدمات المقدمة	-	١,٧١٠	١,٧١٠
تغيير في تعديل المخاطر غير المالية للمخاطر المنتهية	-	٢٩٧	٢٩٧
مصروفات المطالبات المتكبدة المتوقعة ومصروفات خدمة التكافل الأخرى	-	٣,١٥٦	٣,١٥٦
تعديلات نتيجة الخبرة السابقة	-	(٥,٦٤٩)	(٥,٦٤٩)
استرداد بيانات استحواذ التكافل	-	١,٨٣٥	١,٨٣٥
عقود لم يتم قياسها بموجب نهج تخصيص الأقساط	-	١,٣٤٩	١,٣٤٩
عقود مقاسة بموجب نهج تخصيص الأقساط	٣٤١,٤٠٤	-	٣٤١,٤٠٤
إجمالي إيرادات التكافل	٣٤١,٤٠٤	١,٣٤٩	٣٤٢,٧٥٣

١٩ مصروفات خدمة التكافل

٢٠٢٣	التأمين على الحياة للمجموعات والتأمين الصحي ألف درهم إماراتي	التأمين على الحياة للأفراد ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
مصروفات خدمة التكافل المخصصة لحساب المشتركين			
المطالبات المتكبدة	١٦٦,٠٥٢	٩٠٩	١٦٦,٩٦١
خسائر العقود المثقلة بالتزامات وعكس تلك الخسائر	٤,٣٢٦	٧,٥٩٤	١١,٩٢٠
التغيرات في التزامات المطالبات المتكبدة	(٢,١٣٤)	(٤٧٧)	(٢,٦١١)
إجمالي مصروفات خدمة التكافل المحملة على حساب المشتركين	١٦٨,٢٤٤	٨,٠٢٦	١٧٦,٢٧٠
مصروفات أخرى مخصصة لحساب المساهمين			
إطفاء التدفقات النقدية المتعلقة بالاستحواذ على التكافل	٢٩,٨٨٢	٥,٠٦٣	٣٤,٩٤٥
مصروفات الاحتفاظ بوثائق التكافل	٢٢,٩٦٨	٢,٦٧١	٢٥,٦٣٩
إجمالي المصروفات الأخرى المحملة على حساب المساهمين	٥٢,٨٥٠	٧,٧٣٤	٦٠,٥٨٤
إجمالي مصروفات خدمة التكافل	٢٢١,٠٩٤	١٥,٧٦٠	٢٣٦,٨٥٤

٢٠٢٢			
مصروفات خدمة التكافل المخصصة لحساب المشتركين			
المطالبات المتكبدة	٢٧٨,٧٢٣	١,٥٦١	٢٨٠,٢٨٤
خسائر العقود المثقلة بالتزامات وعكس تلك الخسائر	-	٥٨٨	٥٨٨
التغيرات في التزامات المطالبات المتكبدة	(١٦,٢٥٤)	(١,٣٢١)	(١٧,٥٧٥)
إجمالي مصروفات خدمة التكافل المحملة على حساب المشتركين	٢٦٢,٤٦٩	٨٢٨	٢٦٣,٢٩٧
مصروفات أخرى مخصصة لحساب المساهمين			
إطفاء التدفقات النقدية المتعلقة بالاستحواذ على التكافل	٢٣,٩٤٨	١,٨٣٤	٢٥,٧٨٢
مصروفات الاحتفاظ بوثائق التكافل	٢٣,٦٩٠	٤,٦٤٧	٢٨,٣٣٧
إجمالي المصروفات الأخرى المحملة على حساب المساهمين	٤٧,٦٣٨	٦,٤٨١	٥٤,١١٩
إجمالي مصروفات خدمة التكافل	٣١٠,١٠٧	٧,٣٠٩	٣١٧,٤١٦

٢٠ إيرادات ومصروفات تمويل التكافل وإعادة التكافل

	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	معدلة ٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي
مصروفات تمويل التكافل	(٥٧,٨٤٨)	(١٥,١٤٥)
إيرادات / (مصروفات) تمويل إعادة التكافل	١,٣٤٢	(٢,٥١٩)
	(٥٦,٥٠٦)	(١٧,٦٦٤)

٢١ إيرادات أخرى

	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي
أرباح من بيع أصول	-	١٧,٥١٩
أرباح صرف العملات الأجنبية	٣٦	٩٥٣
أرباح أخرى من عقود التكافل	٢٠٠	٤٢١
	٢٣٦	١٨,٨٩٣

٢٢ مصروفات عمومية وإدارية

	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي
رواتب وامتيازات أخرى	١٧,٤٧١	١٧,٢٨٤
مصروفات شركات إدارة مطالبات التأمين	١٠,٥٩٥	٩,٧٥٤
شطب أرصدة من الحسابات	٧,٨٦٦	٥,٩٨٤
خسائر من انتهاء عمل ممتلكات وآلات ومعدات	-	٦,٠٨٠
أتعاب قانونية ومهنية	٣,٥٣٤	٣,٧٧٠
أتعاب الهيئة	٢,٧٤٦	٣,١٤٤
مصروفات تكنولوجيا المعلومات	٢,٦٥٨	٣,٢٠١
الاستهلاك والإطفاء	٨٥٤	٤,١٧٣
إيجارات ومصروفات ذات صلة	٥٣٦	-
مرافق وصيانة واتصالات	٣٩٢	٦٧١
مصروفات تمويل الإجارة	٣٧٧	٨٤٦
مصروفات أخرى متنوعة	١,٢٠٥	٧٢٦
	٤٨,٢٣٤	٥٥,٦٣٣

٢٣ الالتزامات المُحتملة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، كان لدى المجموعة التزامات محتملة فيما يتعلق بالمطالبات الصحية وغيرها من الأمور الناشئة في سياق الأعمال الاعتيادية والتي من المتوقع أن تنشأ عنها أي التزامات جوهرية بقيمة ١,٣ مليون درهم إماراتي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٠,٧٥ مليون درهم إماراتي).

مطالبات قانونية

على غرار غالبية شركات التأمين، تخضع المجموعة لدعاوى قضائية في سياق أعمالها الاعتيادية. وبناءً على مشورة قانونية مستقلة، لا تعتقد المجموعة أن نتيجة هذه القضايا المنظورة أمام المحاكم سيكون لها تأثير جوهري على دخل المجموعة أو وضعها المالي.

الارتباطات الرأسمالية

بلغ إجمالي الارتباطات الرأسمالية المتعلقة بعقارات قيد الإنشاء في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ما قيمته ٦,٥ مليون درهم إماراتي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٦,٥ مليون درهم إماراتي).

٢٣ الالتزامات المُحتملة (تابع)

الارتباطات الأخرى

لدى المجموعة اتفاقيات إيجار مستحقة الدفع على النحو التالي:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
أقل من سنة واحدة	**٦٣٣**	٣٦٩

٢٤ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والمديرين وموظفي الإدارة الرئيسيين في المجموعة والكيانات الخاضعة للسيطرة المشتركة أو التي تتأثر بشكل كبير بهذه الأطراف. يتم اعتماد سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

تعويضات موظفي الإدارة العليا هي كما يلي:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
امتيازات الموظفين قصيرة الأجل / طويلة الأجل	**٦,٣٧٧**	٥,٤١٩

لا يوجد لدى المجموعة أرصدة مدينة أو دائنة من الأطراف ذات العلاقة.

٢٥ الأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في السعر الذي سيتم استلامه نظير بيع أحد الأصول أو من المُقرر دفعه نظير تحويل أحد الالتزامات من خلال معاملة اعتيادية فيما بين أطرافٍ مشاركة في السوق في تاريخ القياس. وعليه، قد تنشأ اختلافات بين القيم الدفترية وتقديرات القيمة العادلة.

يستند تعريف القيمة العادلة إلى افتراض استمرارية أعمال المجموعة دون أي نية أو حاجة لتقليص حجم عملياتها بشكل مادي أو الدخول في معاملات بشروط ليست في صالح المجموعة.

القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

ترى الإدارة أن القيمة الدفترية للأصول والالتزامات المالية المعترف بها بالتكلفة المطفأة في البيانات المالية الموحدة تقارب قيمها العادلة.

أساليب التقييم والافتراضات المطبقة لأغراض قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات باستخدام أساليب تقييم وافتراضات مماثلة كتلك المستخدمة في البيانات المالية الموحدة السنوية المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

يتم الاعتراف بقياسات القيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد. ويقدم الجدول التالي تحليلاً للأصول والالتزامات المالية التي يتم قياسها بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة، ومجمعة ضمن المستويات من ١ إلى ٣ حسب الدرجة التي يمكن من خلالها ملاحظة القيمة العادلة:

المستوى ١: قياسات القيمة العادلة المشتقة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المماثلة.

المستوى ٢: قياسات القيمة العادلة المشتقة من المدخلات غير تلك المدرجة والمتضمنة في المستوى ١ والتي يتم رصدها للأصول أو الالتزامات، سواء بشكل مباشر (مثل الأسعار) أو غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار).

المستوى ٣: قياسات القيمة العادلة المشتقة من تقنيات التقييم والتي تشمل المدخلات للأصول أو الالتزامات والتي لا تستند على بيانات السوق الملحوظة (مدخلات غير قابلة للرصد).

يقدم الجدول الوارد في الصفحات التالية معلومات حول كيفية تحديد القيم العادلة لهذه الأصول المالية؛

٢٥ الأدوات المالية (تابع)

أساليب التقييم والافتراضات المطبقة لأغراض قياس القيمة العادلة (تابع)

٢٠٢٣	المستوى ١ ألف درهم إماراتي	المستوى ٢ ألف درهم إماراتي	المستوى ٣ ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
صناديق مشتركة	-	٣٤٣,٢٣٩	-	٣٤٣,٢٣٩
استثمارات حقوق الملكية - غير مدرجة	-	-	٤,٧٨٦	٤,٧٨٦
	-	٣٤٣,٢٣٩	٤,٧٨٦	٣٤٨,٠٢٥

٢٠٢٢ (معدلة)	المستوى ١ ألف درهم إماراتي	المستوى ٢ ألف درهم إماراتي	المستوى ٣ ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
صناديق مشتركة	-	١٩٢,٣٤٢	-	١٩٢,٣٤٢
استثمارات صكوك	٦٦,٢٣٤	-	-	٦٦,٢٣٤
استثمارات حقوق الملكية - غير مدرجة	-	-	٧,٠٨٢	٧,٠٨٢
	٦٦,٢٣٤	١٩٢,٣٤٢	٧,٠٨٢	٢٦٥,٦٥٨

٢٦ المعلومات القطاعية

لأغراض الإدارة، تم تنظيم المجموعة إلى قطاعي أعمال؛ عمليات التكافل والاستثمار. تشتمل عمليات التكافل على أعمال التكافل التي تقوم بها المجموعة نيابة عن حاملي الوثائق. بينما يشتمل عمليات الاستثمار على الاستثمارات وإدارة النقد لحساب المجموعة الخاص. لم تجمّع القطاعات التشغيلية لتشكيل القطاعات التشغيلية المدرجة في التقارير أعلاه.

يتم تقييم أداء القطاع على أساس الأرباح أو الخسائر والذي يقاس، في جوانب محددة، بشكل مختلف عن الأرباح أو الخسائر في البيانات المالية الموحدة.

لم يتم إجراء أي معاملات بين القطاعات خلال السنة، باستثناء رسوم الوكالة ورسوم التخصيص والقرض الحسن.

٢٦ المعلومات القطاعية (تابع)

تمثل هذه القطاعات الأساس الذي تستند عليه المجموعة في تقديم معلومات حول قطاعاتها الرئيسية. تم عرض المعلومات القطاعية كما يلي:

	٢٠٢٣			٢٠٢٢		
	العائد إلى المشتركين ألف درهم إماراتي	العائد إلى المساهمين ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي	معدلة العائد إلى المشتركين ألف درهم إماراتي	معدلة العائد إلى المساهمين ألف درهم إماراتي	معدلة الإجمالي ألف درهم إماراتي
التكافل						
إيرادات التكافل	٢٢٨,٧٠٥	-	٢٢٨,٧٠٥	٣٤٢,٧٥٣	-	٣٤٢,٧٥٣
مصروفات خدمة التكافل	(١٧٦,٢٧٠)	-	(١٧٦,٢٧٠)	(٢٦٣,٢٩٧)	-	(٢٦٣,٢٩٧)
مصروفات عقود إعادة التكافل المُحتفظ بها	٢,٩٤٦	-	٢,٩٤٦	(٢٥,٢٠٨)	-	(٢٥,٢٠٨)
نتائج خدمة التكافل	٥٥,٣٨١	-	٥٥,٣٨١	٥٤,٢٤٨	-	٥٤,٢٤٨
خسائر تمويل التكافل	(٥٧,٨٤٨)	-	(٥٧,٨٤٨)	(١٥,١٤٥)	-	(١٥,١٤٥)
إيرادات / (خسائر) إعادة التكافل	١,٣٤٢	-	١,٣٤٢	(٢,٥١٩)	-	(٢,٥١٩)
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات المشتركين	٥٦,٠٧٨	-	٥٦,٠٧٨	١١,٧٨١	-	١١,٧٨١
صافي إيرادات التكافل	٥٤,٩٥٣	-	٥٤,٩٥٣	٤٨,٣٦٥	-	٤٨,٣٦٥
إيرادات / (خسائر) الاستثمار – صافي	١٦,٧٥٤	(١,١٩٠)	١٥,٥٦٤	(٨٢,٢٢١)	(٧٨٠)	(٨٣,٠٠١)
إيرادات أخرى	-	٢٣٦	٢٣٦	-	١٨,٨٩٣	١٨,٨٩٣
رسوم الوكالة	(٤٣,٩١٥)	٤٣,٩١٥	-	(٥٨,٣٤٩)	٥٨,٣٤٩	-
تكلفة استحواذ الوثائق	-	(٣٤,٩٤٥)	-	-	٢٥,٧٨٢	٢٥,٧٨٢
مصروفات عمومية وإدارية	-	(٤٨,٢٣٤)	(٤٨,٢٣٤)	-	(٥٥,٦٣٣)	(٥٥,٦٣٣)
أرباح / (خسائر) السنة	٢٧,٧٩٢	(٤٠,٢١٨)	(١٢,٤٢٦)	(٩٢,٢٠٥)	(٤,٩٥٣)	(٩٧,١٥٨)

	التكافل		الاستثمار		الإجمالي	
	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	معدلة ٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	معدلة ٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	معدلة ٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي
أصول القطاع	٦٢٣,٧٩٠	٥٣١,٤٣٦	٤٠,٢٨٤	٢٩,٥٤١	٦٦٤,٠٧٤	٥٦٠,٩٧٧
التزامات القطاع	٥٥٨,٠٦٦	٤٣٧,٩٢٠	١٤٥,٦٦٠	١٥٠,٢٨٣	٧٠٣,٧٢٦	٥٨٨,٢٠٣

٢٧ خسارة السهم الأساسية والمخفّضة

	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	معدلة ٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي
خسائر الفترة العائدة إلى المساهمين	(١٢,٤٢٦)	(٩٧,١٥٨)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
خسارة السهم الأساسية والمخفّضة	(٠,٠٨)	(٠,٦٥)

يتم احتساب خسارة السهم بقسمة خسارة السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال سنة التقرير. إن الخسارة المخفضة للسهم الواحد تعادل الخسارة الأساسية للسهم الواحد حيث لم تصدر المجموعة أي أداة جديدة من شأنها أن تؤثر على خسارة السهم عند ممارستها.

٢٨ إدارة مخاطر رأس المال ومبدأ الاستمرارية

يحدد القسم الثاني من التعليمات المالية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لشركات التأمين ("التعليمات المالية") هامش الملاءة المطلوب الاحتفاظ به بالإضافة إلى التزامات التأمين. يجب الحفاظ على هامش الملاءة في جميع الأوقات طوال السنة.

يلخص الجدول أدناه الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الموحدة، والحد الأدنى لمبلغ الضمان ومتطلبات ملاءة رأس المال للمجموعة وإجمالي رأس المال المحتفظ به على مستوى المجموعة للوفاء بهوامش الملاءة المالية المطلوبة بما يتوافق مع متطلبات اللوائح المالية الصادرة لشركات التكافل داخل الإمارات العربية المُتحدة.

	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	معدلة ٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي
متطلبات الحد الأدنى لرأس المال	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
متطلبات ملاءة رأس المال	٤٥,٩٣٤	٤٩,٨٣١
الحد الأدنى لمبلغ الضمان	٢٩,٨٦١	٦٤,٠٣٣
الصناديق الخاصة الأساسية	(١٥٢,٧٤٠)	(٨٠,١٣٨)
هامش ملاءة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال - (عجز) الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	(٢٥٢,٧٤٠)	(١٨٠,١٣٨)
هامش ملاءة متطلبات ملاءة رأس المال - (عجز) متطلبات ملاءة رأس المال	(١٩٨,٦٧٤)	(١٢٩,٩٦٩)
هامش ملاءة الحد الأدنى لمبلغ الضمان - (عجز) الحد الأدنى لمبلغ الضمان	(١٨٢,٦٠١)	(١٤٤,١٧١)

وفقًا للمادة (٨) من القسم (٢) من التعليمات المالية الصادرة لشركات التكافل في الإمارات العربية المتحدة، يجب على المجموعة الامتثال دائمًا لمتطلبات هوامش الملاءة المالية. كما في ٣١ سبتمبر ٢٠٢٣، كان لدى الشركة عجز في الملاءة المالية مقارنة بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال بمبلغ ١٠٠ مليون درهم إماراتي ومتطلبات الملاءة المالية بمبلغ ٤٥,٩ مليون درهم والحد الأدنى لمبلغ الضمان بقيمة ٢٩,٨ مليون درهم إماراتي (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. عقدت المجموعة اجتماع الجمعية العمومية عقب نهاية السنة والذي تم خلاله الموافقة على ضخ رأس مال بقيمة ١٢٥ مليون درهم إماراتي. سيتم تعويض هذا العجز في إطار خطة الأعمال.

٢٩ إدارة المخاطر

إطار إدارة رأس المال

الغرض الأساسي لإدارة رأس مال المجموعة هو الامتثال لمتطلبات التنظيمية لدولة الإمارات العربية المتحدة وضمان الحفاظ على نسب جيدة لرأس مالها من أجل دعم أعمالها وزيادة القيم الخاصة بالمساهمين لأقصى حد.

تدير المجموعة هيكل رأس مالها وتقوم بالتعديلات عليه في ضوء التغييرات في الظروف الاقتصادية. وللمحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، تقوم المجموعة بضبط مدفوعات توزيعات الأرباح للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار أسهم جديدة. تمتثل المجموعة تمامًا لمتطلبات رأس المال المفروضة من الخارج ولم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف أو السياسات أو العمليات خلال السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٢٩ إدارة المخاطر (تابع)

الإطار التنظيمي

تضع الجهات الرقابية حماية حقوق المشتركين ومراقبتها عن كثب في المقام الأول للتأكد من أن المجموعة تدير الشؤون بطريقة مرضية لصالحهم. في الوقت نفسه، تهتم الجهات الرقابية أيضًا بضمان احتفاظ المجموعة بمركز مناسب للوفاء بالالتزامات غير المتوقعة الناشئة عن الصدمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية.

تخضع عمليات المجموعة أيضًا لمتطلبات تنظيمية داخل السلطة القضائية التي تعمل فيها. لا تنص هذه اللوائح على الموافقة على الأنشطة ورصدها فحسب، بل تفرض أيضًا بعض الأحكام التقييدية (مثل كفاية رأس المال) لتقليل مخاطر التخلف عن السداد والإعسار من جانب شركات التكافل للوفاء بالالتزامات غير المتوقعة عند حدوثها.

إطار إدارة الأصول والالتزامات

تنشأ المخاطر المالية من المراكز المفتوحة في معدل الربح والعملة ومنتجات الأسهم، والتي تتعرض جميعها لتحركات السوق العامة والخاصة. تقوم المجموعة بإدارة هذه المراكز بغرض تحقيق عائدات من الاستثمارات طويلة الأجل تزيد عن التزاماتها بموجب عقود التكافل. إن الطريقة الرئيسية التي تطبقها المجموعة في إدارة الأصول والالتزامات تتمثل في ربط الأصول بالالتزامات المترتبة على عقود التكافل استنادًا إلى نوعية المنافع المستحقة إلى حاملي وثائق التأمين.

يراقب الرئيس التنفيذي باستمرار إدارة الأصول والالتزامات للتأكد من أن التدفق النقدي الكافي متاح في كل فترة للوفاء بالالتزامات الناشئة عن عقود التكافل.

يراقب الرئيس التنفيذي بانتظام المخاطر المالية المرتبطة بالأصول والالتزامات المالية الأخرى للمجموعة والتي لا ترتبط مباشرة بالتزامات التكافل.

مخاطر التكافل

تتمثل المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة بموجب عقود التكافل في اختلاف المطالبات الفعلية ومدفوعات المزايا أو توقيتها عن التوقعات. ويتأثر ذلك بمدى تكرار حدوث المطالبات وحجمها والتعويضات الفعلية المدفوعة والتطور اللاحق للمطالبات طويلة الأجل. وعليه، تهدف المجموعة إلى ضمان توفر احتياطيات كافية لتغطية هذه الالتزامات.

يتم الحد من التعرض للمخاطر المذكورة أعلاه من خلال عملية التنويع على مستوى محفظة كبيرة من عقود التكافل. كما تتم معالجة تغير المخاطر من خلال الاختيار والتنفيذ الدقيق لتوجيهات استراتيجية الاكتتاب بالإضافة إلى الاستفادة من ترتيبات إعادة التكافل.

تكرار ومقدار المطالبات

يمكن أن تتأثر مبالغ المطالبات وتكرار حدوثها بالعديد من العوامل. تقوم المجموعة بشكل رئيسي بالاكتتاب من أجل مخاطر التأمين الصحي والتأمين على الحياة جماعي والتأمين ضد الحوادث الشخصية. وتُعتبر هذه العقود عقود تكافل قصيرة الأجل حيث يتم الإبلاغ عن المطالبات وتسويتها عادة خلال سنة واحدة من وقوع الحدث المؤمن عليه. وهو ما يساعد بدوره على تخفيف مخاطر التكافل.

التأمين الصحي، والتأمين على الحياة جماعي والتأمين ضد الحوادث الشخصية

التكافل الصحي مُخصص لتعويض حاملي العقود عن التكاليف الطبية. أما تكافل على الحياة جماعي والحوادث الشخصية فيخوّل حاملي العقود أو المُستفيدين التابعين لهم من الحصول على مبالغ مُحددة في حالة الوفاة أو العجز الدائم أو الجزئي. بالنسبة للتكافل الصحي، تتمثل المخاطر الرئيسية في الحالات المرضية وتكاليف الرعاية الصحية ذات الصلة.

التأمين على الحياة للأفراد

بصدد العقود التي تكون فيها الوفاة أو العجز ضمن المخاطر المؤمن عليها، فإن العوامل الهامة التي تُزيد من إجمالي تكرار المطالبات هي الأوبئة والتغيرات واسعة النطاق في نمط المعيشة والكوارث الطبيعية، مما ينشأ عنه مطالبات مبكرة أو أكثر مما هو متوقع. تم وضع حدود إعادة التكافل على مستوى المجموعة على أي تأمين على الحياة فردي مؤمن عليه وعلى جميع الأفراد المؤمن عليهم المعرضين لمخاطر عالية.

لدى المجموعة ترتيبات إعادة تكافل كافية للحفاظ على استقرارها المالي مقابل مثل هذه المطالبات المتعلقة بكافة الفئات سالفة الذكر.

تركيز المخاطر الجغرافية

إن مخاطر التكافل الناشئة من عقود التكافل مركزة بشكل أكبر في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويماثل التركيز الجغرافي للمخاطر العام الماضي.

٢٩ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر إعادة التكافل

على غرار شركات التكافل الأخرى، ومن أجل الحد من التعرض المالي الناتج عن مطالبات التكافل الكبيرة، تدخل المجموعة، في سياق أعمالها الاعتيادية، في ترتيبات مع أطراف أخرى لأغراض إعادة التكافل. تضمن ترتيبات إعادة التكافل تنوع أكثر في الأعمال كما تتيح للإدارة مراقبة التعرض للخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر الجسيمة وتمنح المزيد من القدرة على النمو. إن جزء كبير من إعادة التكافل يتم تنفيذه بموجب اتفاقيات، اختيارية وعقود إعادة تكافل فائض الخسارة.

إن عقود إعادة التكافل التي تم التنازل عنها لا تعفي المجموعة من التزاماتها تجاه المشتركين. ونتيجة لذلك، تظل المجموعة مسؤولة عن حصة من المطالبات القائمة المُعاد التأمين عليها للحد الذي تعجز فيه شركة إعادة التأمين عن الوفاء بالتزاماتها بمقتضى اتفاقيات التكافل.

للحد من تعرضها لخسائر كبيرة بسبب تعثر شركات إعادة التأمين من التكفل بإعادة التأمين، تقوم المجموعة بتقييم الحالة المالية لشركات إعادة التأمين. تتعامل المجموعة مع شركات إعادة التأمين التي اعتمدها مجلس الإدارة.

يمثل أكبر خمس شركات إعادة التأمين ٨٦٪ من المبالغ المستحقة من شركات إعادة التأمين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٢٠٢١: ٨٧٪).

تمتلك المجموعة مخصصات تنازل كبيرة تُغطي بدورها مخاطر المطالبات بما يتضمن المخاطر الكارثية. يتم رصد أداء احتياطي المجموعة بصفة مستمرة لضمان كفاية الاحتياطيات.

مصادر عدم اليقين في تقدير مدفوعات المطالبات المستقبلية

يستحق دفع المطالبات المتعلقة بعقود التكافل على أساس حدوث المطالبات. تتحمل المجموعة مسؤولية كافة الأحداث المؤمن عليها التي وقعت خلال مدة العقد، حتى لو تم اكتشاف الخسارة بعد انتهاء مدة العقد. كنتيجة لذلك، يتم تسوية مطالبات الالتزام على مدى فترة طويلة من الزمن، وتتضمن عناصر مخصص المطالبة المطالبات المتكبدة، ولكن لم يتم الإبلاغ عنها. يخضع تقدير المطالبات المتكبدة، ولكن غير مبلغ عنها عموماً إلى درجة أكبر من الشكوك حول تقدير تكلفة تسوية المطالبات التي تم إخطار المجموعة بها بالفعل، حيث تتوفر معلومات حول حدث المطالبة. قد لا تكون المطالبات المتكبدة، ولكن غير مبلغ عنها واضحة للطرف المؤمن له إلا بعد سنوات عديدة من الحدث الذي أدى إلى ظهور المطالبات. بالنسبة لبعض عقود التكافل، تكون نسبة المطالبات المتكبدة، ولكن يتم الإبلاغ عنها من إجمالي الالتزام مرتفعة وسوف تُظهر عادةً اختلافات أكبر بين التقديرات الأولية والنتائج النهائية بسبب درجة صعوبة تقدير هذه الالتزامات الكبيرة. عند تقدير الالتزام بتكلفة المطالبات المبلغ عنها والتي لم يتم دفعها بعد، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المتاحة من معدلي الخسائر والمعلومات حول تكلفة تسوية المطالبات ذات الخصائص المماثلة في الفترات السابقة. يتم تقييم المطالبات الكبيرة على أساس كل حالة على حدة أو يتم توقعها بشكل منفصل من أجل السماح للأثر السلبي المحتمل المتعلق بتطورها وحدوثها على بقية المحفظة.

تشتمل التكلفة المقدرة للمطالبات على المصروفات المباشرة التي يتم تكبدها أثناء تسوية المطالبات، وصافي قيمة الإحلال القانوني المتوقعة وغيرها من المبالغ المستردة. تتخذ المجموعة كافة الخطوات المعقولة للتأكد من أن لديها معلومات مناسبة حول تعرض مطالباتها. ومع ذلك، ونظرًا للشكوك حول تحديد مخصصات المطالبات، فمن المحتمل أن تكون النتيجة النهائية مختلفة عن الالتزام الأصلي المحدد.

إن مبلغ مطالبات التكافل حساس بشكل خاص لمستوى قرارات المحاكم وتطور الإجراءات القانونية في مسائل العقود والضرر. كما تتعرض عقود التكافل كذلك لظهور أنواع جديدة من المطالبات الكامنة، ولكن لا يتم إدراج أي مخصص لها في نهاية فترة التقارير المالية.

وحيثما أمكن، تتبنى المجموعة تقنيات متعددة بهدف تقدير المستوى المطلوب من المخصصات. ويقدم ذلك فهمًا أكبر للتوجهات الكامنة في التجربة التي يتم توقعها. كما تساعد التوقعات التي قدمتها المنهجيات المختلفة كذلك في تقدير مدى النتائج المحتملة. يتم اختيار تقنية التقدير الأنسب مع مراعاة خصائص درجة الأعمال ومدى التطور لكل سنة وقوع حوادث.

عند احتساب التكلفة المقدرة للمطالبات غير المسددة (سواء المبلغ عنها أم لا)، تكون أساليب تقدير المجموعة هي عبارة عن مزيج من التقديرات القائمة على نسبة الخسارة والتقديرات القائمة على تجربة المطالبات الفعلية باستخدام صيغ محددة مسبقاً حيث يتم إعطاء أهمية أكبر لتجربة المطالبات الفعلية بمرور الوقت. التقدير المبدئي لنسبة الخسارة يعتبر فرضية مهمة في آليات التقدير حيث يعتمد على الخبرات السابقة، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل تغير أسعار أقساط التأمين، الخبرة السوقية وتضخم المطالبات خلال الفترات الزمنية السابقة.

٢٩ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر إعادة التكافل (تابع)

مصادر عدم اليقين في تقدير مدفوعات المطالبات المستقبلية (تابع)

يتم تحليل التقدير الأولي لمعدلات الخسارة المستخدمة للسنة الحالية قبل إعادة التكافل وبعده حسب نوع المخاطر حيث يعمل المؤمن له مقابل قسط السنة الحالية والسابقة المكتسبة.

الحساسية

إن التزام المطالبات المتكبدة حساس للافتراضات الرئيسية في الجدول أدناه. لم يكن من الممكن قياس حساسية بعض الافتراضات مثل التغييرات التشريعية أو عدم اليقين في عملية التقدير. يوضح تحليل الحساسية التالي التأثير على إجمالي وصافي الالتزامات وصافي الأرباح وحقوق الملكية للحركات المحتملة بشكل معقول في الافتراضات الرئيسية مع بقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة.

سيكون لترابط الافتراضات تأثير كبير في تحديد التأثيرات النهائية، ولكن للاعتراف بالتأثير الناتج عن التغيرات في كل افتراض، كان لا بد من تغيير الافتراضات على أساس فردي.

وتجدر الإشارة إلى أن التحركات في هذه الافتراضات غير خطية. لم تتغير الطريقة المستخدمة لاستخلاص معلومات الحساسية والافتراضات الهامة عن الفترة السابقة.

عقود مقاسة بموجب نهج تخصيص الأقساط

٢٠٢٣	التغير في الافتراضات	التأثير على صافي أرباح إعادة التكافل الإجمالية ألف درهم إماراتي	التأثير على صافي أرباح إعادة التكافل الصافية ألف درهم إماراتي	التأثير على إجمالي حقوق ملكية إعادة التكافل ألف درهم إماراتي	التأثير على صافي حقوق ملكية إعادة التكافل ألف درهم إماراتي
تعديل المخاطر	٢,٥٪	(٢,٥٧٨)	(١,٣٤٦)	(٢,٥٧٨)	(١,٣٤٦)
معدل الخصم	١٪	-	-	-	-
تعديل المخاطر	-٢,٥٪	٢,٥٤٦	١,٣٤٠	٢,٥٤٦	١,٣٤٠
معدل الخصم	-١٪	-	-	-	-

٢٠٢٢ (معدلة)	التغير في الافتراضات	التأثير على صافي أرباح إعادة التكافل الإجمالية ألف درهم إماراتي	التأثير على صافي أرباح إعادة التكافل الصافية ألف درهم إماراتي	التأثير على إجمالي حقوق ملكية إعادة التكافل ألف درهم إماراتي	التأثير على صافي حقوق ملكية إعادة التكافل ألف درهم إماراتي
تعديل المخاطر	٢,٥٪	(٢,٢٤٨)	(١,٧٤٣)	(٢,٢٨٤)	(١,٧٤٣)
معدل الخصم	١٪	-	-	-	-
تعديل المخاطر	-٢,٥٪	٢,٢٦١	١,٧٠٦	٢,٢٦١	١,٧٠٦
معدل الخصم	-١٪	-	-	-	-

٢٩ إدارة المخاطر (تابع)

الحساسية (تابع)

عقود غير مقاسة بموجب نهج تخصيص الأقساط

٢٠٢٣	التغير في الافتراضات	التأثير على صافي أرباح إعادة التكافل الإجمالية ألف درهم إماراتي	التأثير على صافي أرباح إعادة التكافل الصافية ألف درهم إماراتي	التأثير على إجمالي حقوق ملكية إعادة التكافل ألف درهم إماراتي	التأثير على صافي حقوق ملكية إعادة التكافل ألف درهم إماراتي
تعديل المخاطر	٢,٥٪	(٧,٨٥٠)	(٦,٠٦٢)	(٧,٨٥٠)	(٦,٠٦٢)
معدل الخصم	١٪	(٧٥٢)	٦١	(٧٥٢)	٦١
تعديل المخاطر	-٢,٥٪	٦,٧٢٠	٥,١٦٢	٦,٧٢٠	٥,١٦٢
معدل الخصم	-١٪	٦٢٥	(٥٤)	٦٢٥	(٥٤)

٢٠٢٢ (معدلة)	التغير في الافتراضات	التأثير على صافي أرباح إعادة التكافل الإجمالية ألف درهم إماراتي	التأثير على صافي أرباح إعادة التكافل الصافية ألف درهم إماراتي	التأثير على إجمالي حقوق ملكية إعادة التكافل ألف درهم إماراتي	التأثير على صافي حقوق ملكية إعادة التكافل ألف درهم إماراتي
تعديل المخاطر	٢,٥٪	(٤,٠٩٢)	(٣,٣٨٥)	(٤,٠٩٢)	(٣,٣٨٥)
معدل الخصم	١٪	٢,٠٧٩	٣,٦٩٥	٢,٠٧٩	٣,٦٩٥
تعديل المخاطر	-٢,٥٪	٣,٠٤٧	٢,٣٤٠	٣,٠٤٧	٢,٣٤٠
معدل الخصم	-١٪	(٨,٣٧٦)	(١٠,٣٧٧)	(٨,٣٧٦)	(١٠,٣٧٧)

المخاطر المالية

تشتمل الأدوات المالية الرئيسية للمجموعة على الأصول المالية والأصول المالية التي تتألف من الاستثمارات المالية (ذات القيمة العادلة من خلال الأرباح والمتاحة من خلال البيع)، والأرصدة المدينة الناشئة عن عقود التكافل وإعادة التكافل، والودائع القانونية، والنقد وما يعادله، والذمم الدائنة التجارية والأخرى وتمويل الإجارة.

لا تدخل المجموعة في معاملات مشتقة.

تتمثل المخاطر الرئيسية الناشئة عن الأدوات المالية للمجموعة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العملة الأجنبية ومخاطر معدل الأرباح ومخاطر أسعار الأسهم. يراجع المجلس السياسات الخاصة بإدارة كل من هذه المخاطر ويوافق عليها ويرد أدناه موجز لها:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر فشل أحد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزام ما، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر خسارة مالية. وبالنسبة لجميع فئات الأصول المالية التي تحتفظ بها المجموعة، فإن الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة للمجموعة هو القيمة الدفترية كما هو معلن في بيان المركز المالي الموحد.

تم وضع السياسات والإجراءات التالية للحد من تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان:

لا تدخل المجموعة في عقود التكافل وإعادة التكافل إلا مع الطرف الآخر المعترف به وصاحب الجدارة الائتمانية. إن سياسة المجموعة تلزم جميع العملاء الذين يرغبون في التداول بشروط ائتمانية بالخضوع إلى اجراءات التحقق من الائتمان. علاوة على ذلك، تخضع المستحقات من عقود التكافل وإعادة التكافل للمراقبة المستمرة من أجل الحد من تعرض المجموعة للديون المعدومة.

تسعى المجموعة إلى الحد من مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالعملاء والوساطة من خلال تحديد حدود الائتمان للعملاء الفرديين والوساطة ومراقبة الأرصدة المدينة المستحقة.

يتولى المدير التنفيذي للعمليات التشغيلية إدارة استثمارات المجموعة ذات القيمة العادلة من خلال الأرباح وفقًا لتوجيهات وإشراف مجلس الإدارة. يتم الحفاظ على الأرصدة المصرفية للمجموعة مع مجموعة من البنوك الدولية والمحلية وفقاً للحدود التي تحددها الإدارة.

٢٩ إدارة المخاطر (تابع)

المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لمكونات بيان المركز المالي الموحد:

	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	معدلة ٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي
أدوات مالية - ودائع	٣٦١,٦٣٥	٣٠٦,٨٠٠
النقد وما يعادله	٧٦,٢٤١	٦٢,٨٣١
أرصدة مدينة أخرى (باستثناء المدفوعات المسبقة)	٨,٦٨٩	٢٠,٢١٤
ودائع قانونية	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**٤٥٠,٥٦٥**	٣٩٣,٨٤٥

مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية ما نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

لا توجد مخاطر جوهرية في أسعار الصرف حيث إن جميع الأصول والالتزامات المالية مقومة بالدرهم الإماراتي أو الدولار الأمريكي المربوط بسعر الدرهم.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التم تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بعقود التكافل والالتزامات المالية عند استحقاقها. يتم مراقبة متطلبات السيولة على أساس شهري.

فيما يلي بيان استحقاق الأصول والالتزامات المالية في تاريخ التقرير استنادا إلى ترتيبات السداد التعاقدية:

٢٠٢٣	أقل من سنة واحدة ألف درهم إماراتي	أكثر من سنة واحدة ألف درهم إماراتي	لا يوجد تاريخ استحقاق ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
الأصول المالية				
ودائع قانونية			٤,٠٠٠	٤,٠٠٠
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر			٣٤٨,٠٢٥	٣٤٨,٠٢٥
ذمم مدينة أخرى	١٠,٤٤٨	-	-	١٠,٤٤٨
النقد والأرصدة المصرفية -	-	-	٧٦,٢٤١	٧٦,٢٤١
	١٠,٤٤٨	-	٤٢٨,٢٦٦	٤٣٨,٧١٤
الالتزامات المالية				
ذمم دائنة أخرى	٥٣,٩٢٣	-	-	٥٣,٩٢٣

٢٩ إدارة المخاطر (تابع)

المخاطر المالية (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

٢٠٢٢ (معدلة)	أقل من سنة واحدة ألف درهم إماراتي	أكثر من سنة واحدة ألف درهم إماراتي	لا يوجد تاريخ استحقاق ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
الأصول المالية				
ودائع قانونية	-	-	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	٢٦٥,٦٥٨	٢٦٥,٦٥٨
ذمم مدينة أخرى	٢٠,٨٨٧	٨٤٠	-	٢١,٧٢٧
النقد والأرصدة المصرفية -	-	-	١٠٣,٩٢٣	١٠٣,٩٢٣
	٣٢,٥٩٣	٨٤٠	٣٧٣,٥٨١	٤٠٧,٠١٤
الالتزامات المالية				
ذمم دائنة أخرى	٥٢,٠٠٨	-	-	٥٢,٠٠٨

إن تفاصيل توزيع أصول والتزامات عقود التكافل وإعادة التكافل مبينة أدناه:

	أقل من سنة ألف درهم إماراتي	**من سنة إلى خمس سنوات ألف درهم إماراتي**	**أكثر من خمس سنوات ألف درهم إماراتي**	**الإجمالي ألف درهم إماراتي**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
أصول عقود التكافل	-	-	-	-
أصول عقود إعادة التكافل	٢٧,٩٨٥	٥,٧١٥	-	٣٣,٧٠٠
التزامات عقود التكافل	٢٤٥,٠٦٨	١٢٥,٧٠٢	١٦٥,٤٧٣	٥٣٦,٢٤٣
التزامات عقود إعادة التكافل	١,٨٠٤	٧٧٤	٨٧٥	٣,٤٥٣

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (معدلة)	أقل من سنة ألف درهم إماراتي	١-٥ سنوات ألف درهم إماراتي	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
أصول عقود التكافل	١٣١	-	-	١٣١
أصول عقود إعادة التكافل	(٣٢,٦٣٨)	٤٤,٢١٣	-	١١,٥٧٥
التزامات عقود التكافل	١٦٦,٥١٣	٥٤,٤٣٦	١٨٥,٢٦٦	٤٠٦,٢١٥
التزامات عقود إعادة التكافل	١,٠٧٢	٢,٩٣٤	٩,٨٨٩	١٣,٨٩٥

٢٩ إدارة المخاطر (تابع)

المخاطر المالية (تابع)

مخاطر أسعار حقوق الملكية

تتمثل مخاطر أسعار حقوق الملكية في مخاطر تقلب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المُستقبلية لإحدى الأدوات المالية (باستثناء التغيرات الناتجة عن مخاطر أسعار الأرباح أو مخاطر العملات الأجنبية)، سواء كانت تلك التغيرات نتيجة لعوامل متعلقة بالأداة المالية بعينها أو مصدر الأداة أو عوامل أخرى تؤثر على كافة الأدوات المالية المماثلة المتداولة في السوق.

وتُدار مخاطر الأسعار عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية لتداول الأوراق المالية المُحتفظ بها من قِبل المجموعة لدى الوسطاء المهنيين. وعلى الرغم من ذلك، تخضع أنشطة الوسطاء للرصد والإشراف من قِبل الإدارة.

ويستعرض الجدول التالي حساسية القيم العادلة تجاه الارتفاع أو الانخفاض بنسبة ٥٪ كما في ٣١ ديسمبر:

	تغيرات إيجابية ألف درهم إماراتي	تغيرات سلبية ألف درهم إماراتي
٢٠٢٣		
أصول تحمل أرباح	١٧,٤٠١	(١٧,٤٠١)
٢٠٢٢		
أصول تحمل أرباح	١٣,٢٨٣	(١٣,٢٨٣)

٣٠ ضريبة الشركات

أصدرت وزارة المالية الإماراتية المرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٧) لسنة ٢٠٢٢ بشأن فرض الضرائب على الشركات والأعمال (القانون) في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢ وذلك لسن نظام اتحادي لضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. يسري نظام ضريبة الشركات على الفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يونيو ٢٠٢٣.

حدد قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٢٢/١١٦ الذي يسري اعتبارًا من عام ٢٠٢٣ حد الدخل الذي سيخضع لمعدل ضريبة بنسبة ٩٪، وبناءً على ذلك، يعتبر القانون حالياً قد تم سنه بشكل جوهري. سيتم تطبيق معدل ٩٪ على الدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز ٣٧٥,٠٠٠ درهم، وسينطبق معدل ٠٪ على الدخل الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز ٣٧٥,٠٠٠ درهم.

يتم احتساب الضرائب الحالية للمجموعة بالشكل المناسب في البيانات المالية الموحدة للفترة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٤. وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ ضرائب الدخل، قامت المجموعة بتقييم آثار الضريبة المؤجلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وبعد النظر في تفسيراتها لقانون الضرائب المعمول به والإصدارات الرسمية وقرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية (خاصة فيما يتعلق بقواعد التحول)، وخلصت المجموعة إلى أن هذه الآثار ليست جوهرية.

٣١ التعديل

خضعت البيانات المالية للمجموعة للتعديل نظرًا للأسباب التالية:

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

لقد قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ "عقود التأمين" والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" خلال السنة الحالية، ومن ثمّ خضعت المعلومات المقارنة للتعديل (يُرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٤ لمزيدٍ من التفصيل).

استثمارات مُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

كان لدى المجموعة خلال السنة المُنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ استثماراتٍ غير مُدرجة مُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بقيمة ٨٠,٧ مليون درهم إماراتي و٥٧,٦ مليون درهم إماراتي على التوالي، ومع ذلك لم يتم تقييم هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة في وقت التقرير. خلال السنة الحالية، خلصت الإدارة إلى أن هذه الاستثمارات قد انخفضت قيمتها بالكامل، ومن ثمّ تم تعديل المعلومات المقارنة بصدد الاستثمارات المعنية.

٣١ التعديل (تابع)

الاستثمارات العقارية

كانت تمتلك المجموعة في غضون السنة المُنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ استثماراتٍ عقارية تتضمن شقق سكنية بقيمة دفترية تُقدّر بـ٩,٨ مليون درهم إماراتي لا تزال قيد الإنشاء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، ومع ذلك، وفقًا للتقييم المستقل الذي قدمه الخبير الإداري، فقد أشار الخبير الإداري إلى أن القيم العادلة لهذه العقارات تستند إلى مقارنة بالعقارات المكتملة، حيث كانت نتائج الاستثمارات العقارية بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية. أجرت الإدارة خلال السنة الحالية التقييم العادل وبناءً على ذلك قامت بمراجعة قيمة العقار المذكور أعلاه والذي بسببه تم إعادة تعديل المعلومات المقارنة بمبلغ ٤ مليون درهم.

أرصدة مدينة أخرى

لم تسترد مبالغ قليلة من أرصدة الذمم المدينة الأخرى، فقامت المجموعة بشطب هذه المبالغ وتعديل الأرقام المقارنة.

بيان المركز المالي

	٢٠٢٢			
	كما أدرجت سابقاً ألف درهم إماراتي	تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ألف درهم إماراتي	تعديل ذو صلة بأمور أخرى ألف درهم إماراتي	كما هو معدل ألف درهم إماراتي
الأصول				
أصول المشتركين				
استثمارات عقارية	٦١,٧٠٩	-	(٤,٠٠٤)	٥٧,٧٠٥
استثمارات مُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٣٣٩,٢٩٤	-	(٨٠,٧٦١)	٢٥٨,٥٣٣
استثمارات مُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٥٧,٦٢٠	-	(٥٧,٦٢٠)	-
أصول عقود التكافل	-	١٣١	-	١٣١
أصول عقود إعادة التكافل	٦٦,٩٦٦	(٥٥,٣٩١)	-	١١,٥٧٥
تكاليف مؤجلة للاستحواذ	٣٨,٩٢٠	(٣٨,٩٢٠)	-	-
ذمم مدينة أخرى	٣٩,٥٤٩	(١٨,٢٣٢)	(٣,٠٦٨)	١٨,٢٤٩
مبالغ مستحقة من المساهمين	-	١٤,٠٨٢	٨٠,٢٨٦	٩٤,٣٦٨
النقد والأرصدة المصرفية	٩٠,٩١٧	(٤٢)	-	٩٠,٨٧٥
إجمالي أصول المشتركين	٦٩٤,٩٧٥	(٩٨,٣٧٢)	(٦٥,١٦٧)	٥٣١,٤٣٦
أصول المساهمين				
الممتلكات والمعدات	٧٩٦	-	-	٧٩٦
أصول غير ملموسة	١,٠٩٤	-	-	١,٠٩٤
استثمارات مُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١٢,٦٢٢	-	(٥,٤٩٧)	٧,١٢٥
ذمم مدينة أخرى	١٦,٤٠٦	(٩,٩٢٩)	(٢,٩٩٩)	٣,٤٧٨
ودائع قانونية	٤,٠٠٠	-	-	٤,٠٠٠
النقد والأرصدة المصرفية	١٣,٠٥٣	(٥)	-	١٣,٠٤٨
مبالغ مستحقة من المشتركين	١٤٩,٩٣١		(١٤٩,٩٣١)	-
إجمالي أصول المساهمين	١٩٧,٩٠٢	(٩,٩٣٤)	(١٥٨,٤٢٧)	٢٩,٥٤١
إجمالي الأصول	٨٩٢,٨٧٧	(١٠٨,٣٠٦)	(٢٢٣,٥٩٤)	٥٦٠,٩٧٧

٣١ التعديل (تابع)

	٢٠٢٢			
	كما أدرجت سابقاً ألف درهم إماراتي	تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ألف درهم إماراتي	تعديل ذو صلة بأمور أخرى ألف درهم إماراتي	كما هو معدل ألف درهم إماراتي
التزامات وعجز حساب المشتركين				
التزامات المشتركين				
التزامات عقود التكافل	٤٥٥,٧٩٨	(٤٩,٥٨٣)	-	٤٠٦,٢١٥
التزامات عقود إعادة التكافل	-	١٣,٨٩٥	-	١٣,٨٩٥
ذمم دائنة أخرى	٨٧,٦٤٢	(٦٩,٨٣٢)	-	١٧,٨١٠
مبالغ مستحقة إلى المساهمين	١٤٩,٩٣١	-	(١٤٩,٩٣١)	-
إجمالي التزامات المشتركين	٦٩٣,٣٧١	(١٠٥,٥٢٠)	(١٤٩,٩٣١)	٤٣٧,٩٢٠
التزامات وحقوق ملكية المساهمين				
التزامات المساهمين				
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٤,٢١٧	-	-	٤,٢١٧
تمويل الإجارة	١٧,٥٠٠	-	-	١٧,٥٠٠
ذمم دائنة أخرى	٥٢,٢٨٣	(١٨,٠٨٥)	-	٣٤,١٩٨
مبالغ مستحقة للمشتركين	-	١٤,٠٨٢	٨٠,٢٨٦	٩٤,٣٦٨
إجمالي التزامات المساهمين	٧٤,٠٠٠	(٤,٠٠٣)	٨٠,٢٨٦	١٥٠,٢٨٣
حقوق المساهمين				
راس المال	١٥٠,٠٠٠	-	-	١٥٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	٦,٨١٣	-	(٢٤٥)	٦,٥٦٨
احتياطيات إعادة التكافل	١,٢٦٨	-	-	١,٢٦٨
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٤٠,٦٩٨	-	(٥٧,٦٢٠)	(١٦,٩٢٢)
خسائر متراكمة	(٧٣,٢٧٣)	١,٢١٧	(٩٦,٠٨٤)	(١٦٨,١٤٠)
إجمالي حقوق ملكية المساهمين	١٢٥,٥٠٦	١,٢١٧	(١٥٣,٩٤٩)	(٢٧,٢٢٦)
إجمالي حقوق ملكية المساهمين والالتزامات	٨٩٢,٨٧٧	(١٠٨,٣٠٦)	(٢٢٣,٥٩٤)	٥٦٠,٩٧٧

٣٢ لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

تخضع أنشطة الشركة التجارية لإشراف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية التي تتألف من ثلاثة أعضاء يعينهم المساهمين. إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية مكلفة بدور إشرافي لتحديد ما إذا كانت عمليات الشركة تتم وفقًا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وفقًا للجنة الرقابة الشرعية الداخلية، يتعين على الشركة تحديد أي دخل يعتبر مستمدًا من معاملات غير متوافقة مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفقًا لتفسير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وتخصيص هذا المبلغ في حساب منفصل للمساهمين الذين قد يقررون إنفاق هذا المبلغ في القضايا والأنشطة الخيرية المحلية.

٣٣ أحداث لاحقة

عقدت المجموعة الجمعية العامة للمساهمين من أجل البدء في عملية إعادة هيكلة رأس المال بعد مراجعة خطة الأعمال وخطة التعافي الخاصة بالشركة وحصلت على عدم ممانعة هيئة الأوراق المالية والسلع للمضي قدماً في هذه الخطط، ووافق المساهمون على ذلك بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٢٤. ومن المتوقع الانتهاء من هذه العملية بنهاية شهر يوليو ٢٠٢٤.

٣٤ اعتماد البيانات المالية الموحدة

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة والمصادقة على إصدارها بتاريخ ٥ إبريل ٢٠٢٤.

takaful emarat

تكافل الإمارات

بسم الله الرحمن الرحيم

In the Name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful

The Annual Shari'ah Report of the Internal Shariah Supervision Committee (the "ISSC") of Takaful Emarat PJSC

All praise be to Allah, Lord of the worlds, and Prayer and Peace be upon the Prophet Muhammad, his family, and the companions.

Issued on: 4th Apr 2023

To: Shareholders of the Company (the "Company")

Assalamo Alaikum W R W B,

Pursuant to requirements stipulated in the relevant laws, regulations and standards **("the Regulatory Requirements")**, the Internal Shari'ah Supervision Committee of the Company **("ISSC")** presents to you the ISSC's Annual Report for the financial year ending on 31 December2023 **("Financial Year").**

1. Responsibility of the ISSC

In accordance with the Regulatory Requirements and the ISSC's charter, the ISSC's responsibility is stipulated as to:

a. Undertake Shari'ah supervision of all businesses, activities, products, services, contracts, documents and business charters of the Company; and the Company's policies, accounting standards, operations and activities in general, memorandum of association, charter, financial statements, allocation of expenditures and costs, and distribution of profits between participants' accounts and Shareholders' accounts ("**Company's Activities**") and issue Shari'ah resolutions in this regard, and
b. Determine Shari'ah parameters necessary for the Company's Activities, and the Company's compliance with Islamic Shari'ah Provisions within the framework of the rules, principles, and standards set by the Higher Shari'ah Authority ("**HSA**") to ascertain compliance of the Company with Islamic Shari'ah Provisions.

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية ("اللجنة") لشركة تكافل الإمارات

الحمد لله ر ب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

صدر في: ٤ ابريل ٢٠٢٤م

إلى: السادة المساهمين في شركة تكافل إمارات ("الشركة")

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للشركة "(**اللجنة**)" ووفقا للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة ("**المتطلبات الرقابية**")، تقدم تقريرها للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من عام ٢٠٢٣"(**السنة المالية.)"**

١. مسؤولية اللجنة

إن مسؤولية اللجنة وفقا للمتطلبات الرقابية ولائحة عملها تتحدد في الرقابة الشرعية على:

أ. جميع أعمال، وأنشطة، ومنتجات، وخدمات، وعقود، ومستندات، ومواثيق عمل الشركة، والسياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليات والأنشطة بشكل عام، وعقد التأسيس، والنظام الأساسي، والقوائم المالية للشركة، وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر والنفقات والمصروفات بين حسابات المشتركين وحسابات المساهمين ("**أعمال الشركة**") وإصدار قرارات شرعية بخصوصها،
ب. ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال الشركة والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية ("**الهيئة**")، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية

The senior management is responsible for compliance of the Company with Islamic Shari'ah Provisions in accordance with the HSA's resolutions, Fatawa, and opinions, and the ISSC's resolutions within the framework of the rules, principles, and standards set by the HSA ("**Compliance with Islamic Shari'ah Provisions**") in all Company's Activities, and the Board bears the ultimate responsibility in this regard.

وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية وفقا لقرارات، وفتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة ("**الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية**") في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

2. Shari'ah Standards

The ISSC shall comply with the Shari'ah standards issued and approved by the HSA.

٢. المعايير الشرعية

اعتمدت اللجنة على المعايير الشرعية الصادرة والمعتمدة من قبل الهيئة العليا الشرعية.

3.Duties Fulfilled by the ISSC During the Financial Year 2023:

The ISSC conducted Shari'ah supervision of the Company's Activities pursuant to the Regulatory Requirements in this regard. The ISSC's activities included the following:

٣. الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية ٢٠٢٣:

لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال الشركة، وفقا لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن. ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يأتي:

1st: Meetings of ISSC:

The Company has arranged three ISSC meetings during the financial year 2023.

أولا: اجتماعات اللجنة:

عقدت الشركة ثلاث اجتماعات مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية خلال السنة المالية ٢٠٢٣م.

2nd: Shari'ah Governance Standard:

The ISSC has reviewed the Shari'ah Governance Standard issued by the UAECB and also reviewed the document prepared by the Compliance Department of the Company in light of Shari'ah Governance Standard to analyze the gaps between the existing practice of the company and the requirement of the Higher Shari'ah Authority. The ISSC has advised to ensure complete compliance with the standard.

ثانيا: معيار الحوكمة الشرعية:

أطلعت اللجنة على معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن مصرف الإمارات المتحدة المركزي وراجعت في ضوئه المستند المعد من قبل ادارة الامتثال والخاص بتحليل الفجوات بين ما هو موجود في الواقع العملي في الشركة وما هو مطلوب للهيئة العليا الشرعية حسب معيار الحوكمة الشرعية، وأوصت اللجنة بالالتزام الكامل مع المعيار المذكور.

3rd: The Internal Charter of the ISSC:

The ISSC has reviewed the template of the Internal Charter of the ISSC that is required to be followed in accordance with the guidelines issued by the Higher Shari'ah Authority of the Central Bank, and decided to arrange an Internal Charter of the ISSC in light of the proposed guidelines. The ISSC approved the Internal Charter prepared by the Compliance Department of the Company and advised that an authentic Arabic version be prepared.

ثالثا: اللائحة الداخلية للجنة:

أطلعت اللجنة على نموذج اللائحة الداخلية للجنة الرقابة الشرعية الداخلية الملزم اتباعه حسب تعليمات الهيئة العليا الشرعية للمصرف المركزي، وقررت بإعداد لائحة داخلية للجنة في ضوء التعليمات المذكورة. اعتمدت اللجنة اللائحة المعدة من قبل ادارة الامتثال للشركة وأوصت بإعداد نسخة عربية طبق الأصل.

takaful emarat

تكافل الإمارات

4th: Shari'ah Governance Framework:

The ISSC has compared the Shari'ah Governance standard issued by the UAE Central Bank with the Shari'ah Governance Framework of the Company. The ISSC approved the Shari'ah Governance Framework after the necessary amendments. The ISSC has advised to appoint Head of Internal Shari'ah Control and Head of internal Shari'ah Audit for the Company in light of the requirements contained in the standard without any delay for the smooth operation of the Company to proceed without any disruption.

رابعا: إطار الحوكمة الشرعية:

قارنت اللجنة ما بين معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن مصرف الإمارات المتحدة المركزي وإطار الحوكمة الشرعية للشركة. وافقت اللجنة على إطار الحوكمة الشرعية للشركة بعد التعديلات اللازمة. أوصت اللجنة بتعيين رئيس الرقابة الشرعية الداخلية ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي للشركة في ضوء المتطلبات الواردة في المعيار دون أي تأخير وذلك لسهولة سير عمل الشركة دون اي تعطل.

5th: Shari'ah Operating Model of the Company:

The Company has presented the Shari'ah Operating Model of Takaful Emarat. The ISSC has approved the Operating Model after necessary amendment.

خامسا: النموذج التشغيلي الشرعي للشركة:

عرضت الشركة النموذج التشغيلي الشرعي لشركة تكافل الإمارات على اللجنة. وافقت اللجنة على النموذج التشغيلي بعد التعديلات اللازمة.

6th: The Memorandum of Association of the Company and its Amendments:

The ISSC reviewed the Memorandum of Association of the Company which was set in 2008. The ISSC reviewed the amendments in the Memorandum of Association done in year 2019 and 2022. The ISSC proposed major amendments in Article 63 related to the Internal Shari'ah Supervision Committee of the company to be in line with the Shari'ah Governance Standard re Takaful Companies issued by the UAECB.

سادسا: النظام الأساسي للشركة وتعديلاته:

راجعت اللجنة النظام الأساسي للشركة الذي وضع في عام ٢٠٠٨م وتعديلاته في عام ٢٠١٩م وعام ٢٠٢٢م. اقترحت اللجنة تعديلات جوهرية في المادة رقم ٦٣ والخاصة بلجنة الرقابة الشرعية الداخلية للشركة لكى يتناسق النظام بمعيار الحوكمة الشرعية لشركات التكافل الصادر عن المصرف المركزي.

7th: Company's Strategies:

The Company presented the following strategies for Shari'ah review:

a. Investment Strategy
b. Asset and Liabilities Management Strategy

The ISSC reviewed the above-mentioned strategies and approved them post necessary amendments.

سابعا: استراتيجيات الشركة:

قدمت الشركة الاستراتيجيات التالية للمراجعة الشرعية:

أ. استراتيجية الإستثمار
ب. استراتيجية إدارة الأصول والإلتزامات

راجعت اللجنة على الإستراتيجيات المذكورة اعلاه ووافقت عليها بعد التعديلات اللازمة.

8th: Shari'ah Review of the Company's Activities:

ثامنا: المراجعة الشرعية لأعمال الشركة:

a. Financial Reports:

The ISSC has reviewed the Company's financial statements to ensure its compliance with the provisions of Islamic Shari'ah. The ISSC approved the company's financial reports after the necessary amendments.

أ. التقارير المالية:

لقد قامت اللجنة بمراجعة القوائم المالية للشركة لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. اعتمدت اللجنة التقارير المالية للشركة بعد التعديلات اللازمة.

b. Zakat Calculation:

ب. حسبة الزكاة لعام ٢٠٢٣م:

The ISSC reviewed the Zakat calculation for the period from 1st Jan 2023 to 31st Dec 2023 and amount of Zakat per share of the Company. The ISSC approved the Zakat calculation methodology.

لقد قامت اللجنة بمراجعة حسبة الزكاة للفترة من ١ يناير ٢٠٢٣م الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م ومقدار الزكاة على السهم الواحد من أسهم الشركة. إعتمدت اللجنة طريقة إحتساب الزكاة.

c. Addition of "Investment Fund" to the List of Investment Funds of the Company:

ت. اضافة "صندوق استثماري" لقائمة الصناديق الإستثمارية لدى الشركة:

The ISSC has reviewed the Shari'ah structure, contracts and documents, Fatwa and the Shari'ah Audit Report of the Fund. The ISSC has approved to add the "Fund" to the List of the Investment Funds of the Company.

راجعت اللجنة الهيكلة الشرعية والعقود والمستندات، وفتوى وتقرير التدقيق الشرعي للصندوق. وافقت اللجنة على اضافة الصندوق الى قائمة الصناديق الإستثمارية لشركة تكافل الإمارات.

d. Group Credit Life Insurance (Personal Finance – Islamic) Policy Terms and Conditions:

ث. سياسة التأمين الجماعي على الحياة (التمويل الشخصي الإسلامي) – الشروط والأحكام:

The ISSC has reviewed the policy terms and conditions of the Group Credit Life Insurance presented by the company for the purpose of Life Takaful coverage in Islamic Personal Finance offered by an Islamic Window of a conventional Bank. The ISSC has approved the policy terms and conditions.

راجعت اللجنة شروط وأحكام سياسة "التأمين الجماعي على الحياة التي عرضت على اللجنة من قبل الشركة وذلك لغرض تغطية التأمين التكافلي على الحياة في التمويل الشخصي الإسلامي المقدم من النافذة الإسلامية لبنك تقليدي. وافقت اللجنة على شروط وأحكام السياسة.

e. Group Credit Life Insurance (Mortgage Finance – Islamic) Policy Terms and Conditions:

ج. سياسة "التأمين الجماعي على الحياة (التمويل العقاري الإسلامي)" – الشروط والأحكام:

The ISSC has reviewed the policy terms and conditions of the Group Credit Life Insurance presented by the company for the purpose of Life Takaful coverage in Islamic Mortgage Finance offered by an Islamic Window of a conventional Bank. The ISSC has approved the policy terms and conditions.

راجعت اللجنة شروط وأحكام سياسة "التأمين الجماعي على الحياة والتي عرضت على اللجنة من قبل الشركة وذلك لغرض تغطية التأمين التكافلي على الحياة في التمويل العقاري الإسلامي المقدم من النافذة الإسلامية لبنك تقليدي. وافقت اللجنة على شروط وأحكام السياسة.

f. Company's Agreements with Other Takaful Companies (Re-Takaful)

د. عقود الشركة مع شركات التكافل الأخرى (إعادة تكافل):

The Company entered with other Takaful companies for the purpose of "Re-Takaful". The ISSC reviewed the agreement related to Re-Takaful. The ISSC reviewed the pronouncements issued by the Shari'ah Committees of the related companies. The ISSC approved the agreements.

دخلت الشركة مع شركات تكافل في عقود "إعادة تكافل" وذلك لغرض مشاركة المخاطر. راجعت اللجنة العقود الخاصة بإعادة. واطلعت على الفتاوى الصادرة عن لجان الشرعية لتلك الشركات وفي ضوئها وافقت اللجنة على العقود.

9th: Internal Shari'ah Control Department and Internal Shari'ah Audit Department:

تاسعا: إدارة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي:

The Company's Shari'ah Controller and Shari'ah Auditor have not been appointed to date. Therefore, the Shari'ah Compliance Report and the Shari'ah

لم يتم تعيين مراقب ومدقق شرعي للشركة حتى تاريخه. لذاء لم يتم عرض تقرير الامتثال الشرعي وتقرير التدقيق الشرعي على اللجنة. أكد نائب

Audit Report have not been presented to the ISSC. The Deputy Chairman of the BOD and the CEO of the Company confirmed that the Company will establish two separate departments; Internal Shari'ah Control and Internal Shari'ah Audit and in coordination with the ISSC appoint their Heads without any delay.

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة للجنة بأن الشركة سوف تقوم بإنشاء إدارتين منفصلتين، وهما إدارة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وسوف يتم تعيين رؤساء هذه الإدارات بالتنسيق مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية دون أي تأخير.

10th: Communication with the BOD, Committees reporting to the BOD and the Senior Management

عاشرا: التواصل مع مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة العليا للشركة

The ISSC met with the new CEO post his joining the Company during ISSC meeting 2 of 2023. The CEO confirmed to the ISSC that the company will fully adhere to the Shari'ah Governance Standard for Takaful companies.

اجتمعت اللجنة مع الرئيس التنفيذي الجديد فور التحاقه بالعمل في الشركة خلال اجتماع اللجنة الثاني لعام ٢٠٢٣م. أكد الرئيس التنفيذي للجنة بأن الشركة سوف تلتزم بمعيار الحوكمة الشرعية لشركات التكافل التزاما كاملا.

The ISSC met with the Vice Chairman of the Board of Directors, the CEO and the Executive Committee of the Company. The BOD Vice Chairman welcomed the ISSC and expressed his interest in corporate governance and Shari'ah governance and assured the ISSC of making full efforts to implement the regulatory requirements for Shari'ah governance, including appointing a Shari'ah Controller and Shari'ah Auditor without any delay.

اجتمعت اللجنة مع نائب رئيس مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي واللجنة التنفيذية للشركة. رحب نائب رئيس المجلس اللجنة وأبدى اهتمامه للحوكمة المؤسسية والحوكمة الشرعية وأكد للجنة ببذل كامل جهوده لتنفيذ المتطلبا الرقابية الخاصة بالحوكمة الشرعية بما فيها تعيين مراقب شرعي ومدقق شرعي دون تأخير.

4. Independence of the ISSC

٤.استقلالية اللجنة

The ISSC acknowledges that it has carried out all of its duties independently and with the support and cooperation of the senior management and the Board of the Company. The ISSC received the required assistance to access all documents and data, and to discuss all amendments and Shari'ah requirements escalated to ISSC.

تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من الشركة وإدارتها العليا ومجلس إدارتها للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

5. THE ISSC'S OPINION ON THE SHARI'AH COMPLIANCE STATUS OF THE COMPANY

٥. رأي اللجنة بخصوص التزام الشركة بالشريعة الإسلامية:

Based on the information and explanations that were provided to the ISSC with the aim of ascertaining the Company's compliance with the Islamic Shari'ah, the ISSC has unanimously concluded with a reasonable level of confidence that the Company's Activities are in Compliance with the Islamic Shari'ah.

بناء على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام الشركة بالشريعة الإسلامية، فقد خلصت اللجنة بدرجة معقولة من الاطمئنان إلى أن أعمال الشركة خلال السنة المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

The ISSC formed its opinion, as outlined above, exclusively on the basis of information perused by the ISSC during the financial year.

ورأي اللجنة، المذكور أعلاه، مبني على المعلومات التي اطلعت عليها خلال السنة المالية حصراً.

We ask Allah Almighty to grant everyone guidance and rectitude.

نسأل الله العلي القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد.

takaful emarat

تكافل الإمارات

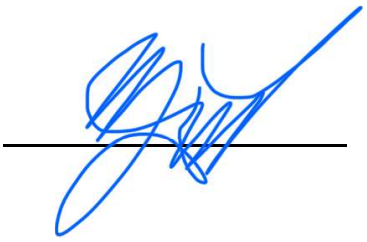
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لجنة الرقابة الشرعية لشركة تكافل الإمارات – تأمين

Internal Shari'ah Supervision Committee of Takaful Emarat

Shaikh Abdul Nasser Ahmed Al-Mannaie
Chairman - ISSC



فضيلة الشيخ عبد الناصر احمد إبراهيم المناعي
رئيس اللجنة

Shaikh Mufti Muhammad Hassan Kaleem –
Deputy Chairman - ISSC



فضيلة الشيخ مفتي محمد حسان كليم
نائب رئيس اللجنة

Shaikh Dr. Fazal Rahim Abdul Rahim
Member - ISSC



فضيلة الشيخ الدكتور فضل الرحيم عبد الرحيم
عضو اللجنة